كلية الآداب– الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

عنوان الرسالة:

دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية ومشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"

USAID Propaganda and Salam Fayyad`s Project (Ending the Occupation, Establishing the State)

رسالة ماجستير مُقدمة من:

ميناس وديع عزو كباجة

بإشراف: د. عبد الرحيم الشيخ

2012

كلية الآداب– الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

عنوان الرسالة:

دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية ومشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"

USAID Propaganda and Salam Fayyad`s Project (Ending the Occupation, Establishing the State)

رسالة ماجستير مقدمة من:

ميناس وديع عزو كباجة

لجنة المناقشة

د. عبد الرحيم الشيخ

د. رنا بركات

د. وليد الشرفا

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

2012

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية
ومشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"

USAID Propaganda and Salam Fayyad`s Project (Ending the Occupation, Establishing the State)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

ميناس وديع عزو كباجة

إشراف

د. عبد الرحيم الشيخ

تاريخ المناقشة: 2012/5/12

لجنة النقاش

د. عبد الرحيم الشيخ (رئيساً) .....

د. رنا بركات (عضواً) .....

د. وليد الشرفا (عضواً) .....

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

2012

إهداء

إلى بلدي فلسطين وإلى قدسي الحبيبة ثمرة جهدي وعملي الدؤوب

وإهداء لكل من أعلى مصلحة الوطن على مصالحه الشخصية، فعمل وكافح وشرد ونزح وسجن واستشهد من أجل كل ذرة تراب مباركة من أرضنا الحبيبة.

وأهدي هذا العمل، إلى من كان المثل الأعلى لي في درب الكفاح والنجاح في الحياة ، أهديه إلى أعز الناس إلى قلبي.

أمي "جميلة" وأبي "وديع"

وإلى اخوتي "عز" و"علاء" و"محمد"

كنتم دائماً بجانبي حباً ورعاية وسنداً.

وأهدي هذا العمل إلى روح المناضل المهندس "إبراهيم جميل الدقاق"، الذي كان مثالاً متميزاً في العطاء والتضحية من أجل فلسطين ومن أجل القدس

وإلى رفيق عمري وزوجي ومرشدي الروحي،

"إبراهيم عزام الدقاق"

عندما تمسك بيدي دائماً، تشعرني بالثقة، وأشعر بقربك بالأمن ونمضي سوياً على دروب العطاء والإبداع

لكم جميعاً حبي وتقديري وإحترامي ،،،

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر إلى المشرف والأستاذ الدكتور عبد الرحيم الشيخ، الذي بدأت معه مشروع هذه الرسالة أثناء دراسة مساق "قضايا الثقافة العربية،" على كل الدعم والمساندة، والخبرة البحثية. كما يتوجب الشكر للأستاذين أعضاء لجنة النقاش، الدكتور رنا بركات والدكتور وليد الشرفا على مشاركتهما في جعل فكرة هذه الرسالة مشروعاً بحثياً ممكناً. وللزملاء الذين وفروا لي الكثير من المصادر العامة، وبعض البحوث ذات العلاقة، آيات حمدان وهاني عواد... ولجامعة بيرزيت التي مكَّنتي من استعمال حاسة النظر بصورة لا تكتفي بالنظرة الأولى إلى ما حولي.

أما بالغ شكري للزميلة والصديقة أيمان هالون لما قدمته لي من مساعدة ومساندة في انجاز هذه الرسالة، والزميل محمود غنام والصديق إبراهيم ربايعة اللذين لم يألوا جهداً في مساعدتي خلال دراستي.

ولأسرتي، فرداً فرداً، فبدعمهم المتواصل وصلت إلى ما طمحت إليه، إلى أمي جميلة، التي تعجز الكلمات عن إيفائها حقها فهي رمز العطاء المستمر، ونبع الحب والحنين، والشمعة التي تضيء لي الدرب، فكل الكلمات لن تفيها للتعبير عن حبي وامتناني لها، وإلى أبي وديع، الفارس والمعلم الكبير الذي علمني الكثير الكثير من الوفاء والإخلاص والعطاء، وإلى أخي محمد، الذي حيويته تزيد الكون جمالاً. وإخوتي عز وعلاء.

وأتقدم بشكري إلى كل من ساهم بفكره أو توجيه أو دعوة صادقه ولم تسعفني ذاكرتي المتواضعة على ذكره باسمه أقدم لهم كل الشكر والعرفان والامتنان.

ميناس كباجة

قائمة المحتويات:

الفصل الأول: مقدمات في المنهج والهدف.....**1–21**

1.1 مقدمة: في الدعاية والدعاية السياسية.....2
1.2 إشكالية البحث والفرضية.....3
1.3 مداخلة الدراسة وأهميتها.....4
1.4 صعوبات الدراسة.....4
1.5 منهجية البحث.....5
1.5.1 فكرة الدراسة: التخلُّق والمعقلنات.....5
1.5.2 المواد والعينات البحثية.....5
1.5.3 الأدوات التحليلية، والخطوات.....8
1.5.4 موقع الباحثة 8
1.6 بنية الدراسة.....8
1.7 مراجعة الأدبيات.....10
1.7.1 المحور الأول: مشروع فياض والمشروع الأمريكي.....10
1.7.2 المحور الثاني: تسييس الفضاء العام.....17
1.8 الخلاصة.....21

الفصل الثاني: في إطار نظري مقارن.....**22–36**

2.1 تمهيد.....23
2.2 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: الأجندة العالمية.....23
2.3 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: أجندة القطب الواحد (مشاريعها في الاتحاد السوفيتي السابق).....23
2.4 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: أجندة العالم الثالث.....24
2.4.1 أمريكا اللاتينية.....26
2.4.2 أفريقيا 28
2.4.3 الشرق الأوسط.....31
2.5 فلسطين.....33
2.6 مشاريع متفرقة.....34

الفصل الثالث: مشروع سلام فياض (إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية..... 38–58

تمهيد.....38

3.2.1 سلام فياض.....38

مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال".....41

منتقدو مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال".....44

مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" وارتباطها بمفهوم نتنياهو عن "السلام الاقتصادي".....46

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.....47

نشأة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 48

أهداف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.....49

انجازات ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين.....49

الموقف من الدعم الأمريكي في فلسطين.....52

تقاطع مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" مع مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.....55

خلاصة 58

الفصل الرابع: دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: غوايات الإقناع..... 59–79

4.1 تمهيد.....60

4.2 أنواع الإعلانات 60

4.3 وصف اللوحات الإعلانية.....61

4.3.1 الوصف المادي (الأبعاد، الحجم، أمكنة الزرع على الشارع، عدد التكرارات).....62

4.3.2 وصف المضمون الإشاري (الشعارات، تحليل الشعارات، الجهات الشريكة).....63

4.3.3 وصف المضمون الكتابي (اللغات المستخدمة) 69

4.3.4 الوصف اللوني للوحات.....70

4.3.5 التنبيهات والتحذيرات.....71

4.3.6 التشويهات والكتابة الاحتجاجية على اللافتات.....72

4.3.7 القيم المبتغى تروجيها وتناقضها مع الثقافة الفلسطينية.....74

4.3.8 الإعلانات في الصحافة الفلسطينية.....76

4.4 طرق الإقناع في دعايات المشاريع.....76

4.4.1 الإقناع العلني.....76
4.4.2 الإقناع السري.....78
4.5 خلاصة.....79

الفصل الخامس: خلاصات وملاحظات نقدية.....80-87
5.1 منطلقات الدراسة ومآلاتها.....81
5.2 المستوى المنهجي.....82
5.3 المستوى المعرفي-السياسي المقارن.....82
5.4 مستوى أثر "المشروعات" الجديدة في المشروع الوطني الفلسطيني.....86
5.5 مستوى النتائج التفصيلية.....87

المرجعية.....89-93
الملاحق.....94-120
ملحق رقم (1): جدول بالإعلانات (لافتات الطرق) المدروسة في الرسالة.....
ملحق رقم (2): جدول بالإعلانات (الانترنت) المدروسة في الرسالة.....96
ملحق رقم (3): جدول بالصور الاحتجاجية والكتابة على اللافتات.....115
ملحق رقم (4): جدول بصور المعرضات ضد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.....116

دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية ومشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"

الملخص باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة أهداف الإشهار الإعلامي الموجود في دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ورصد علاقته بمشروع رئيس الوزراء الفلسطيني- سلام فياض (إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة).

لقد عمل سلام فياض رئيس الحكومة الفلسطينية، وعبر مشروعه (وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة)، على طرح دولة فلسطينية وفق ما يُعرف بـ"خارطة الطريق"، التي تؤجل عملياً المفاوضات حول القدس واللاجئين والمستوطنات وتقرير المصير. وإن تلك السياسة (التي لا تزال متواصلة اليوم)، لا تشكِّل كثيراً من التنازلات فحسب، بل وتتقاطع مع أجندة الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعرف، ولا عجب، بأنها المانح الأكبر للمساعدات الاقتصادية والتنموية الثنائية للفلسطينيين منذ العام 1994، وذلك عبر برامجها المختلفة في أطر التنمية والصحة والتعليم والإصلاح التي أنفقت عليها حوالي ثلاثة مليارات دولار أمريكي.

هناك فرضية تفيد بأن سلام فياض يدرك أنه من الصعب عليه إقامة هذه "الدولة" التي يسعى إليها على أرض مقطعة الأوصال، وأن عليه تقديم التنازلات لإنجاح "مشروعه"، الذي يبدو متقاطعاً على نحو كبير مع الأجندة السياسية الأمريكية، وإلى حد كبير مع أجندة عزل التجمعات السكنية الفلسطينية عن المستوطنات الإسرائيلية، في دولة "منزوعة السلاح" حسب ما تنص عليه اتفاقية أوسلو. هكذا مشروع، يروَّج له فلسطينياً، لكنما يُروَّج له، كذلك، عن طريق دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تعمل على إلى إقناع سرّي يغري الشعب الفلسطيني (متلقي المساعدات المشروطة) بوقف أشكال المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان، وذلك عبر خلق ظروف صحية لإنضاج ما يُعرّف بعملية التطور الاقتصادي وبناء المؤسسات.

فالمشروع برمته، إذن، هو دعوة للتعايش مع الاحتلال لا مقاومته، ما يحدث الآن يثير المخاوف من ألا تصبح الإعلانات أدوات في خدمة الشعب من أجل التعريف بالأفكار التي تسعى إليها المؤسسات بقدر ما تكون أداة لتوجيه العقول والتلاعب بتشكيل الوعي السياسي للأفراد، فتقوم هذه الإعلانات بتقديم نوع من الوعي الزائف من خلال إيهام الشعب الفلسطيني بأنها تعمل على تقديم المساعدات.

وبقدر ما يجب على الفلسطينيين تطوير وعيهم السياسي بالمشاريع السياسية والاقتصادية المطروحة من قبل حكومة سلام فياض، أو مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإنهم بحاجة إلى تطوير وعيهم الثقافي بآليات الدعاية التي تستخدم في هذه المشاريع وغيرها لتطويع العقول أو "تطبيعها"، ومن ثم اقتيادها لتأييد المشاريع السياسية خلف هذا وذاك، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عملت على خلق صورة مدروسة متدرجة بتمرير أفكارها وتوجهاتها على أساس أنها مسلمات وقواعد ثابتة في صناعة الواقع الذي يجب أن يكون عليه المجتمع الفلسطيني.

لم تخرج هذه الأفكار التي عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على ترسيخها في عقول الفلسطينيين بصور ومفاهيم، وإنما خرجت بواقع فعلي يخدم مصالح وأهداف الوكالة، للوصول إلى الثقة الفلسطينية الكاملة بالمساعدات التي تساهم فيها الوكالة الأمريكية في المنطقة الفلسطينية وعدم قدرة الفلسطينيين عن الاستغناء عن هذه المساعدات. وعليه، فإن هذا الطرح لم يكن يهدف إلى فقط إلى الثقة بالوكالة وإنما اعتبار أن هذه المساعدات إنسانية بنقل صورة أن هذه المساعدات هي من قبل الشعب الأمريكي موجهة لدعم الشعب الفلسطيني وليس السلطة الأمريكية وإنما هي فقط وسيط بينهما.

وبذا، فإن هذه الدراسة تستنتج أن ثمة علاقة عضوية بين مشروع سلام فياض (وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة) ومشروعات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تدعي أنها مؤسسة غير ربحية وليس لها أهداف ولا مطامح من الشعب الفلسطيني. إن هذا المشروع تقود كل مؤشراته إلى القول بأنه مشروع حل لمشكلة الأمن الإسرائيلية أكثر من كونه مشروعاً لحل القضية الفلسطينية، ونظراً لأهمية دعم مشروع سلام فياض واستمراريته في تأمين "الخدمات الحيوية" للمجتمع الفلسطيني، هنالك ضرورة لمتابعة ورصد وتحليل المعلومات ذات العلاقة بالدعم الأمريكي له. ومع ذلك، فثمة فجوة كبيرة في المعلومات المتوفرة للأهداف الظاهرة حول المساعدات الأمريكية والمغزى الحقيقي وراء هذه المساعدات، فهو مشروع يستحق الدراسة، وهذه الرسالة هي بداية الطريق لدراسة أساليب دعاية واحدة من أهم الركائز الداعمة له، وهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

United States Agency for International Development's Propaganda and Salam Fayyad's Project "Ending the Occupation, Establishing the State"

Abstract:

This study addresses the goals behind the USAID's propaganda in its advertisements, and their relationship with the former Palestinian Prime Minister Salam Fayyad's project "Ending the Occupation, Establishing the State."

Fayyad, as a former Prime Minister of the Palestinian government, worked on introducing the institutionalization of a Palestinian State through his project (Palestine: Ending the Occupation, Establishing the State), according to the details of the "Road Map for Peace" initiative, which postponed negotiations vis-a-vis Jerusalem, refugees, settlements and the right of self-determination. These ongoing policies do not only represent concessions from the pedestrian point of view, but they also go along with the US agenda which had been the main and biggest economic and development donor in bilateral aid since 1994, through its different programs and projects, which includes development, health, education and reform, that amounted over 3 billion US dollars.

There is a working theory that claims that Fayyad knew very well that it was a big challenge to establish his vision of the sought after 'state,' on disconnected lands, and he would therefore have to provide concessions in order for his project to succeed. His project, moreover, appears to intersect with the US political agenda, and to a large extent with the isolationist agenda that basically quarantined Palestinian populated centers from the 'neighboring' Israeli settlement in pursuit of the demilitarized state according to Oslo Accords. Thus the project which was presented to the Palestinians through the USAID propaganda, worked on persuading the Palestinian people (recipients of the conditional aid) to stop all forms of resistance against the Israeli occupation and settlements, through the guise of creating healthy conditions to enable the maturing of what is known as the process of economic development and institutional building, best know as "the state of law and institutions."

Therefore, the project as a whole is an invitation for coexistence with Israeli occupation, rather than resisting it. What is feared now is that these USAID propaganda advertisements are not directed towards introducing the institution mission, as much as they are used as a vehicle to coerce minds and manipulate the formation of Palestinians' political consciousness. Whereupon these ads construct a false consciousness through convincing the Palestinian people that it is working to provide aid and development.

As much as the Palestinians are in dire need to develop their own political awareness of the political and economic projects offered by the former government of Salam Fayyad, or the USAID projects—they are also in need to develop cultural awareness towards the propaganda mechanisms that are used in these projects to adapt the Palestinian mind set for coexistence, and direct these minds to support the political project behind it. USAID has worked to create an image of a the gradual development of the kind of material conditions that can become the basis for a new reality that Palestinian communities should live in. However, these ideas that USAID worked on planting and fostering in the Palestinian's mind set did not improve Palestinian's lived reality, but rather, resulted in outcomes that served the interests and objectives of the agency and further undermined Palestinian's sense of agency regarding their role in the dispensing of this aid. Moreover, this approach was not aimed to add a sense of trust in the agency itself as the propaganda emphasized that the humanitarian aid was support from the American people to the Palestinian people, rather than support from the American government, which acts as an intermediary between both people.

In conclusion, this study argues that there is an organic relationship between Fayyad's project (Palestine: Ending the Occupation, Establishing the State) and the USAID projects, an agency that is self-declared

as a non-profit organization, with no political goals related to the Palestinian people. The indicators of Fayyad's project as well as those of USAID lead to the conclusion that it is an enterprise that is more of a solution for the Israeli in-security complex rather than a project to solve and aid the Palestinian cause. Given the support of the agency to Fayyad's project and his commitment to – in his lexicon - securing "vital services" for Palestinian society, there is a need for further research that will continue to monitor these projects and provide analysis of information related to the US support of his project. However, there is a big gap in the information available regarding the objectives of this US aid phenomenon and the real purpose behind this aid. Towards this end, Fayyad's project is worth studying and analyzing. This study is the beginning of the road to explore the means of the USAID propaganda which is the most important pillar in supporting Fayyad's project.

الفصـل الأول:
مقدمات في المنهج
والهــدف

1.9 مقدمة: في الدعاية والدعاية السياسية

1.10 إشكالية البحث والفرضية

1.11 مداخلة الدراسة وأهميتها

1.12 صعوبات الدراسة

1.13 منهجية البحث

1.13.1 فكرة الدراسة: التخلُّق والمعقلنات

1.13.2 المواد والعينات البحثية

1.13.3 الأدوات التحليلية، والخطوات

1.13.4 موقع الباحثة

1.14 بنية الدراسة

1.15 مراجعة الأدبيات

1.15.1 المحور الأول: مشروع فياض والمشروع الأمريكي

1.15.2 المحور الثاني: تسييس الفضاء العام

1.8 الخلاصة

الفصل الأول: مقدمات في المنهج والهدف

هذا فصل افتتاحي يبين فكرة الرسالة وخطاطتها البحثية. ويتناول الموضوع من حيث المقدمات العامة في الدعاية والدعاية السياسية؛ ويوضح كلاً من إشكالية البحث وفرضية؛ ويوضح مداخلة الدراسة وأهميتها وصعوباتها؛ ومن ثم يعرض لمنهجية البحث (من حيث: فكرة الدراسة: تخلُّقها، ومعقلناتها، والمواد والعينات البحثية، ووحدات التحليل والخطوات، وموقع الباحثة)؛ ويقدَّم مخططاً لبنية الدراسة (المكوَّنة من خمسة فصول)، وينتهي بمراجعة لأدبيات الموضوع مقسَّمة على محورين أساسيين، هما: مشروع سلام فياض والمشروع الأمريكي؛ وتسييس الفضاء العام.

1.1 مقدمة: في الدعاية والدعاية السياسية

تزايد ظهور الدعايات في شتى أشكالها: سواء الدعايات المسموعة أو المقروءة أو المرئية، إلا أن لكل وسيلة طابعها وخصوصيتها في توصيل المعلومات وجذب المتلقين، ذلك أن كل وسيلة تميل دائماً لعرض المعلومات التي تخص جهة ما وتعالج قضاياها وتعود بالربح عليها بأسلوب مختلف عن الأخرى، فمنهم من يركز على الأشخاص أو المنتجات أو المقولات أو الأرقام أو الصوت أو الصورة. وقد امتازت بعض الدعايات الإعلانية بقربها من واقع حياة الإنسان، ما عمل على زيادة فعاليتها وأثرها على الأشخاص. ولذا، فإن الشركات والمؤسسات تعمل بشكل أساسي على جذب المتلقين ولفت نظر المشاهدين للمادة الإعلانية، ومن ثم التلاعب بأفكارهم وإقناعهم بها، بغض النظر عن تفاوت أعمارهم ومستوياتهم العلمية والفكرية وحتى الطبقية.

غير أن الحالة الفلسطينية لها خصوصية حتى في عرض المواد الدعائية الموجودة في الإعلانات لتنسجم بشكل "مناسب" مع الواقع العام الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، فكل جهة تتلاعب بمظهر المادة الموجودة في المادة الدعائية ليتلاءم مع أهدافها الخاصة التي تسعى إلى تحقيقها، حتى أصبح الإنسان دعاية متحركة لتقنية الإشهار. في هذه الدراسة، سيتم التركيز على أهداف الإشهار الإعلامي الموجود في دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ودراسة علاقته بمشروع رئيس الوزراء الفلسطيني- سلام فياض (إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة).

سلام فياض رئيس الحكومة الفلسطينية، وعبر مشروعه (وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة)، يعمل على طرح دولة فلسطينية وفق ما يُعرف بـ"خارطة الطريق"، التي تؤجل عملياً المفاوضات حول القدس واللاجئين والمستوطنات وتقرير المصير. وإن هذه السياسة، لا تشكِّل كثيراً من التنازلات فحسب، بل وتتقاطع مع أجندة الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعرف، ولا عجب، بأنها المانح الأكبر للمساعدات الاقتصادية والتنموية الثنائية للفلسطينيين منذ عام 1994، وذلك عبر برامجها المختلفة التي أنفقت عليها حوالي ثلاث مليار دولار أمريكي. هناك فرضيات تقول بأن سلام فياض يدرك أنه من الصعب عليه إقامة هذه "الدولة" التي يسعى إليها على أرض مقطعة الأوصال، وأن عليه تقديم التنازلات لإنجاح "مشروعه"، الذي يبدو متقاطعاً على نحو كبير مع الأجندة السياسية الأمريكية، وإلى حد كبير مع أجندة عزل التجمعات السكنية الفلسطينية عن المستوطنات الإسرائيلية، في دولة "منزوعة السلاح" حسب ما تنص عليه اتفاقية أوسلو. هكذا مشروع، يروَّج له فلسطينياً، لكنما يُروَّج له، كذلك، عن طريق دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي

تعمل على إلى إقناع سرّي يغري الشعب الفلسطيني (متلقي المساعدات المشروطة) بوقف أشكال المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان، وذلك عبر خلق ظروف صحية لإنضاج ما يُعرّف بعملية التطور الاقتصادي وبناء المؤسسات. فهي، إذن، دعوة للتعايش مع الاحتلال لا مقاومته. وبذا، فهنالك علاقة بين مشروع سلام فياض (وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة) ومشروعات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تدعي أنها مؤسسة غير ربحية وليس لها أهداف ولا مطامح من الشعب الفلسطيني.

1.2 إشكالية البحث والفرضية

تعمل هذه الدراسة على معرفة أبعاد "التحول" الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في فترة رئاسة سلام فياض للحكومة الفلسطينية، وبخاصة تقاطع مشروعه "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" مع أجندة مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في "المناطق الفلسطينية"، على حد تعبيرها، وذلك عبر دراسة أنماط الدعاية لهذه المشاريع ودراسة تقاطعاتها مع خطة سلام فياض. وبالتالي، تتعرض الدراسة إلى مدى تأثير هذه الدعايات، بأشكالها المختلفة، على الفلسطينيين، ومدى تأثيرها في تكوين الوعي السياسي على المرحلة الراهنة، أو عدمه، لدى المتلقي الفلسطيني. وتتركز الإشكالية الأساسية للدراسة، في: التساؤل عن ماهية العلاقة بين مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" الذي يدعو له رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض. وينبثق عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية: كيف تقارن هذه المشاريع (ودعاياتها كذلك) مع مشاريع الوكالة نفسها في أنحاء أخرى من العالم؟ ما مدى إسهام لافتات الترويج لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إنجاح المشروع السياسي دون حل سياسي؟ وما هو دور الدعاية في إقناع الشعب وتغيير اتجاهاته؟ وعلى ماذا ترتكز هذه المادة الدعائية؟ وما هو رد الفعل المناوئ لها، وكيف تجلى جماهيراً؟

ولما كانت هذه هي إشكالية الدراسة العامة، فإن الفرضية العامة تقول بأن الأفراد هم "ضحايا" الإعلانات في سلوكهم، فكلما تعرض الأفراد للإعلانات زاد تقبلهم للأفكار المعلن عنها لأنهم بشكل عام يتعرفون على الأفكار والمفاهيم في المقام الأول من خلال الإعلانات التي تعددت وسائلها في العرض والإقناع. وفضلاً عن مدى تأثير الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة في نوعية الدعايات وشكل عرض المعلومات فيها، فقد لعبت جميع هذه النواحي دوراً مهماً وله خصوصيته في تحولات الدعايات وشكل عرض المعلومات فيها، بحيث تؤثر الكلمات أو الصور والأشكال البسيطة والألوان الموجودة في الدعاية في نفسية المتلقي فهي تعمل على خداع حواسه إلى درجة استعبادها.

أما إذا تجاوزنا هذه الفرضية العامة، ففرضية هذه الدراسة أن هناك تقاطعاً هائلاً بين مشروعي سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" ومقولات الدعايات التي تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإقناع الأفراد بفاعليتها من خلال ادعاءاتها بأنها ملتزمة بدعم للاحتياجات الإنسانية الأساسية، وذلك من خلال الدعم الأمريكي للبرامج في قطاعات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية والتعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والديمقراطية، وذلك لتحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وبذا، فهي تستطيع، عن طريق ما تقدمه في الدعايات من صور ومواد ثقافية، أن تثير في نفوس المتلقين الشعور بالوجود والتوحد وتقوي الروح الجماعية والمشاعر الوطنية والانتماء، ولكنها، عبر "الإقناع السرّي"، تسهم في إنجاح مشروع سياسي وهو مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة

الدولة". وعليه، تفترض هذه الدراسة وجود شبكة من الروابط بين مشروع سلام فياض ومشاريع الوكالة الأمريكية، كما ترى الدراسة أن الإعلانات الترويجية لهذه المشاريع تحتوي بلا شك على قرائن تلك الشبكة من العلاقات.

1.3 مداخلة الدراسة وأهميتها

تكمن أهمية الدراسة في كونها تكشف عن الرسائل والدلالات التي تحملها الصورة والخطاب، في دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك بتوظيف التحليل السيميولوجي والمضموني على عينة الدراسة المتمثلة في هذه اللافتات. هذا التحليل الذي سيمكن من "فضح" المعاني الكامنة وراء الصور والأشكال والكلام، من خلال تسليط الضوء على جانب آخر من جوانب وجود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين، وذلك بربط الصلة بين نشاطها بالتنمية والمساعدات وموقفها من قيام مشروع سلام فياض (ميثاق فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة دولة).

ولعل اختيار هذا الموضوع هو نوع من التحدي لما يمثله من أهمية كبيرة، فالدعايات تعبير عن عملية تواصل مع أفراد المجتمع، لجذب الأفراد وإقناعهم من خلال تسويق أفكارهم. وبذا، تكمن أهمية البحث بتناوله الدعايات الترويجية لمشروع سياسي في فلسطين وكيفية صناعتها والتغييرات التي طرأت عليها، وتستخدم مثال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ودعاياتها لإنجاح تنفيذ مشروع سياسي ضد "المشروع السياسي الفلسطيني" الأصلي للتحرر، لا لإنهاء الاحتلال فقط. إن هذا المشروع الذي تقود كل مؤشراته إلى القول بأنه مشروع حل لمشكلة الأمن الإسرائيلية أكثر من كونه مشروعاً لحل القضية الفلسطينية، هو مشروع يستحق الدراسة، وهذه الرسالة هي بداية الطريق لدراسة أساليب دعاية واحدة من أهم الركائز الداعمة له، وهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

1.4 صعوبات الدراسة

لقد واجهت هذه الدراسة بعض الصعوبات التي أثرت على سيره واكتمال نتائجه كما تتطلع إليها الباحثة، وأهمها: محدودية المعلومات والدراسات المتعلقة بتحليل أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فضلاً عن صعوبة إثبات فرضيات البحث باعتبار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي مؤسسة غير ربحية، كما تقدم نفسها. وأما الصعوبة الثانية، فهي التغير الدائم في أشكال الدعايات للمشاريع، وزوال بعضها بفعل الوقت أو بفعل الاحتجاج المحلي. وأما الصعوبة الثالثة، فهو عمق التغيير الذي أحدثته مشاريع هذه الوكالة في المرعي الفلسطيني المؤسسي، ما جعل جمع معلومات إضافية (وخاصة عند معرفة بعض هذه المؤسسات والجهات إشكالية البحث المعني بهذه المعلومات) مهمة صعبة، ومستحيلة في بعض الأحيان، وخاصة لدى مؤسسات أو وزارات مثل: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، والتخطيط والتعاون الدولي.

1.5 منهجية البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التقاطع بين مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" مع مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين. وهي بالإضافة إلى مراجعاتها التاريخية، والنظرية، والوثائقية المقارنة، تستخدم إعلانات الوكالة الأمريكية محللةً إياها لكشف الرسائل التي تتضمنها وتستهدف بها الفلسطينيين الذين يفترض أنهم المستفيدون من هذه المشاريع.

1.5.1 فكرة الدراسة: التخلُّق والمعقلنات

تخلَّقت فكرة هذه الدراسة خلال أخذ مساق "قضايا الثقافة العربية المعاصرة" مع الدكتور عبد الرحيم الشيخ ضمن متطلبات إنهاء درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت في العام 2010. وكان ذلك نتيجة لنقاش مواد دراسية متعلقة بتشكيل الفضاء العام الفلسطيني، والإشارات الإرشادية على الطرق، وإعداد "مذكرات المساق" (وهي متطلب غير أكاديمي بحت ينجزه الطلبة لاستكمال المساق عبر جمعهم مواد لها علاقة بقضايا المساق الأساسية لكن من الحياة العامة) التي تعرَّفت من خلالها على عدد مهم من اللوحات الدعائية لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية، وخاصة على طريق القدس–بيرزيت التي أستخدمها للمجيء إلى جامعة بيرزيت. وبعد نقاش هذه اللوحات، ومشاريع الوكالة، وربطها بمشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة،" شجَّعني الأستاذ على القيام بهذا المشروع، وخاصة أنه يجمع بين تخصصي السابق (في الإدارة والإعلام) وتخصصي الحالي (في الدراسات العربية والفلسطينية)؛ وأنه غير مبحوث بالاستناد إلى المواد الإعلامية بالمقارنة مع الوثائق والأدبيات المكتوبة.

1.5.2 المواد والعينات البحثية

تنقسم المواد والعينات البحثية التي استندت إليها هذه الدراسة إلى أربعة أقسام، هي:

1. وثيقة مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة".
2. وثائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنشورة على موقعها الإلكتروني الرسمي(http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/index.html).
3. الدراسات والأدبيات حول مشاريع مشابهة في أنحاء مختلفة من العالم (جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط).
4. عينة مكوَّنة من صور من قبل الباحثة لدعايات تروِّج لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ستة حقول أساسية، هي:

- **الحقل الأول: التنمية الاقتصادية، ويشمل:** النمو الاقتصادي، والأنشطة الاقتصادية، والمشروعات الصغيرة.

- **الحقل الثاني: بناء مؤسسات الدولة، ويشمل:** إنشاء برامج التنموية طويلة المدى، وبناء القدرات، وبناء المؤسسات العامة والخاصة اللازمة لحفظ النظام، وبناء المؤسسات العدالة في المجتمع، وتحسين أداء الحكم بما يعني حماية حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

- **الحقل الثالث: البنية التحتية، ويشمل:** مشاريع إنشاء الخدمات الصحية، ومشاريع إنشاء الطرق، وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وتعبيد الطرق، وحفر الآبار لزيادة كميات المياه المتوفرة، وتقديم مياه الشرب.

- **الحقل الرابع: التعليم والشباب، وتشمل:** خفض نسبة الأمية، إنشاء المدارس ودعم المراكز التربوية.

- **الحقل الخامس: الصحة والمساعدات الإنسانية، ويشمل:** مشاريع خفض معدلات الفقر، مشاريع توفير خدمات الرعاية الصحية، ومشاريع تقديم المساعدات الإغاثية، ومشاريع مكافحة الأمراض وخفض معدلات الأوبئة، مشاريع توفير الأمن الغذائي.

- **الحقل السادس: المشاريع الأمنية، ويشمل:** توفير الأمن "الإنساني"، حماية حقوق الإنسان، مكافحة الاتجار في المخدرات، مكافحة الاتجار في البشر، وربط التنمية بإقرار السلام والاستقرار في المناطق المختلفة في العالم.

ولتسير الرجوع إلى قاعدة بيانات أوفر من "الأمثلة" المستخدمة في فصول الدراسة، تم تزويد الدراسة بأربعة ملاحق، هي:

ملحق رقم (1) إعلانات (لافتات الطرق) المدروسة في الرسالة: ويحتوي هذا على لافتات مجموعة من مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية، وقد كان التركيز بشكل كبير على إعلانات البنية التحتية، التي قسمت إلى:

أ. الشوارع (تعبيد الطرق)

ب. التمديدات (المياه والصرف الصحي)

ت. إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني

بالإضافة إلى اللافتات التي تعلن عن مشاريع تدعم التعليم والشباب. وقد أقيمت هذه المشاريع في مناطق فلسطينية مختلفة، شملت: جنين- يعبد، جنين- كفر قود، طوباس، طوباس- عقابا، نابلس، قلنديا، بيرزيت، العيزرية، أبو ديس، عين شبلي- الحمراء، أريحا، عقبة جبر- أريحا، بيت لحم، خان يونس، بيت لاهيا، حلحول، الخليل، دورا.

ملحق رقم (2) إعلانات (الانترنت) المدروسة في الرسالة: ويحتوي هذا الملحق على مجموعة صور تندرج ضمن مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المنطقة الفلسطينية. وقد تم جمع هذه الإعلانات بشكل أساسي من خلال شبكة الانترنت. وهي صور لاحتفالات افتتاح مشاريع، إطلاق مشاريع، ورشات عمل، ومواقع الكرتونية، وصور لمشاريع، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدعمها وتمويلها، وقسمت هذه الصور إلى مشاريع تدعم:

1. **البنية التحتية**
   أ. الشوارع (تعبيد الطرق)
   ب. التمديدات (المياه والصرف الصحي)
   ت. إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني
2. **التعليم والشباب**
   أ. تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين
   ب. تطوير وتنمية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني
   ت. تحسين وضع التعليم في فلسطين
   ث. مشروع التشغيل الطارئ الذي يركز على تحسين فرص التوظيف والحد من البطالة
   ج. تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية
   ح. دعم المرأة الفلسطينية
   خ. المخيمات الصيفية
   د. الفعاليات المجتمعية
   ذ. المواقع الالكترونية
3. **المؤسسات**
   أ. تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية
   ب. برنامج الإصلاح الديمقراطي
4. **مشاريع بيئية جديدة**
   أ. مشروع الطاقة الشمسية
   ب. صديقة البيئة
   ت. الحدائق العامة

ملحق رقم (3): الصور الاحتجاجية ضد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والكتابة على اللافتات: ويبين هذا الملحق صوراً ترفض الوجود الأمريكي في فلسطين. فقد توالت مظاهر ومظاهرات الرفض للوجود الأمريكي، والتدخل الأمريكي والمساعدات الأمريكية من خلال أنواع وأشكال مختلفة من هذا الرفض عبر "تشويهات" لافتات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتشويه صور وشعارات الوكالة.

ملحق رقم (4) صور المعارضات ضد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: يبين هذا الملحق أنواع أخرى من المعارضة للوجود الأمريكي في فلسطين، وللدعم الأمريكي، من تصريحات طلابية تعارض هذا الوجود، إلى صفحات على الموقع الالكتروني "الفيسبوك"، إلى مظاهر شبابية مناهضة.

1.5.3 الأدوات التحليلية، والخطوات

اعتمدت الدراسة ثلاثة أدوات تحليلية شكَّلت الإطار الناظم لخطواتها المنهجية، وهي:

1. استخدمت الدراسات والأدبيات حول مشاريع مشابهة في أنحاء مختلفة من العالم (جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط)، لتدشين إطار نظري تتضح من خلاله الأجندة العالمية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولفحص إمكانية قياس تلك الأجندة مع ما يحصل في مناطق السلطة الفلسطينية، ومقارنتها بالسياسة الأمريكية الرسمية تجاه "حل" القضية الفلسطينية.
2. قارنت بين وثيقة مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة"، ووثائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنشورة على موقعها الإلكتروني الرسمي (http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/index.html) ، وذلك للكشف عن تقاطع التقاطع والتكامل بين "المشروعين" وما يسهمان به في تسريع وتيرة تطبيق الأجندة الأمريكية– الإسرائيلية في "حل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي."
3. درست، سيميائياً (بالإضافة إلى أسلوب تحليل المضمون الموجود في هذه اللافتات في المقولات الصورية Pictorial Scripts والمقولات الكتابية Textual Scripts) عينة مكوَّنة من صور أخذت من قبل الباحثة لدعايات تروِّج لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ستة حقول أساسية، تم بيانها سابقاً، وذلك لفهم طرق الإقناع (السرِّي والعلني) المستخدمة في هذه الدعايات، ولكشف الرسائل المتضمنة فيها، كفحص لصدقية التحليل في الأداتين الأولى والثانية.

1.5.4 موقع الباحثة

امرأة فلسطينية تعيش في منطقة القدس، حصلت على درجة البكالوريوس في مادة إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت سنة 2009. وقد رغبت في القيام بهذه الدراسة لفحص المقولات التي تم تدشينها سابقاً: كفلسطينية تتعرض يومياً لمثل هذا النوع من الدعايات المبثوثة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ وتشترك في النقاشات الحادة حول الموضوع.

1.6 بنية الدراسة

تتكون هذه الدراسة، بالإضافة إلى مقدماتها ومرجعيتها، من خمسة فصول مركزية، هي:

الفصل الأول: مقدمات في المنهج والهدف، هو فصل افتتاحي يبين فكرة الرسالة وخطاطتها البحثية. ويتناول الموضوع من حيث المقدمات العامة في الدعاية والدعاية السياسية؛ ويوضح كلاً من إشكالية البحث وفرضية؛ ويوضح مداخلة الدراسة وأهميتها وصعوباتها؛ ومن ثم يعرض لمنهجية البحث (من حيث: فكرة الدراسة: تخلُّقها، ومعقلناتها، والمواد والعينات البحثية، ووحدات التحليل والخطوات،

وموقع الباحثة)؛ ويقدَّم مخططاً لبنية الدراسة (المكوَّنة من خمسة فصول)، وينتهي بمراجعة لأدبيات الموضوع مقسَّمة على محورين أساسيين، هما: مشروع سلام فياض والمشروع الأمريكي؛ وتسييس الفضاء العام.

الفصل الثاني: وكالة التنمية الأمريكية في إطار نظري مقارن، وهو فصل نظري يتناول أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية في العالم في أطر التنمية والصحة والتعليم والإصلاح، ويتناول أجنداتها السياسية. فمنها ما يتقاطع مع الحالة الفلسطينية ومنها ما يشابها في أجزاء معينة. فمن خلال مراجعة أجندة الوكالة الأمريكية في العالم تتبلور الفكرة العامة للدراسة أكثر حول سياسات الوكالة وأهدافها التي تطمح للوصول إليها عبر استنطاق هذه الأجندة في العالم، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، وفلسطين بشكل خاص.

الفصل الثالث: مشروع سلام فياض (إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو فصل تطبيقي يقوم على تحليل مشروع سلام فياض "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" والتمويل الأمريكي عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واستعراض مركز للأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع. ونظراً لأهمية دعم مشروع سلام فياض واستمراريته في تأمين "الخدمات الحيوية" للمجتمع الفلسطيني، هنالك ضرورة لمتابعة ورصد وتحليل المعلومات ذات العلاقة بالدعم الأمريكي له. ومع ذلك، فثمة فجوة كبيرة في المعلومات المتوفرة للأهداف الظاهرة حول المساعدات الأمريكية والمغزى الحقيقي وراء هذه المساعدات. وسيتناول هذا الفصل المواضيع التالية: أولاً، مشروع سلام فياض وثيقة فلسطين: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"؛ وثانياً، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ وثالثاً، تقاطع المشروعين سياسياً.

الفصل الرابع: دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغوايات الإقناع، وهو فصل تحليلي يركز على دراسة اللافتات الدعائية لمجموعة تمثيلية من مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية، وتجلية ما فيها من تقاطعات مع الخلفيات التاريخية والنظرية لمنطق ورغبة الولايات المتحدة في التدخل الوضع الفلسطيني لصالح إسرائيل، ولصالح تكريس وضع قائم بمفهوم "السلام والأمن" الذي تؤمن به لدولة إسرائيل بحدِّه الأقصى، والانضباط وعدم اللجوء إلى خيار المقاومة لدى الفلسطينيين. وبذا، فهذا الفصل يختبر صدقية التحليل النظري والتاريخي والسياسي في الفصول الثلاثة السابقة عبر تحليل دعاية المشاريع التي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية في حقول دعمها المختلفة وذلك عبر دراسة مضمونية وسيميائية للدعايات، ورصد الرسائل المبثوثة من خلالها عبر نوعين أساسيين من استراتيجيات الإقناع، وهما: الإقناع العلني، والإقناع السري.

الفصل الخامس: خلاصات وملاحظات نقدية، وهو فصل استنتاجي يرصد أهم خلاصات الدراسة واستنتاجاتها على الصعد التاريخية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية. ويقدم أبرز محاور النقد الفلسطينية وغير الفلسطينية على الأجندة السياسية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين بشكل خاص، وفي مناطق العالم الثالث عموماً. وتتناول النتائج خلاصات الدراسة على أربعة

مستويات: (1) على المستوى المنهجي؛ (2) على المستوى المعرفي–السياسي المقارن؛ (3) على مستوى أثر "المشروعات" الجديدة في المشروع الوطني الفلسطيني؛ (4) على مستوى النتائج التفصيلية.

1.7 مراجعة الأدبيات

تتناول هذه المراجعة للأدبيات حول موضوعة الرسالة محورين أساسيين: الأول، يتعرض للمقولات العامة المتناقضة حول (لا)جدوى مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وعلاقة بمشاريع الدعم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فيما يتناول المحور الثاني تسييس الفضاء العام واستخدام الدعاية الإعلامية في السياق السياسي، وتطبيقات ذلك على السياق الفلسطيني. أما مراجعات الإطار النظري، المتعلقة بالأجندات العالمية والإقليمية والمحلية للوكالة الأمريكية للتنمية، فإنه سيتم بحثها في قسم "الإطار النظري في الفصل الثاني من هذه الدراسة. وأما الدراسة التفصيلية لتقاطع مشروعي سلام فياض والمشروع الأمريكي، كما يتجلى في أجندة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فلسطين، فيغطيها الفصل الثالث من هذه الدراسة كذلك.

1.7.1 المحور الأول: مشروع فياض والمشروع الأمريكي

لقد اشتدت السجالات في السنوات الخمس الأخيرة حول قيام رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض ببناء ما يسمى مؤسسات الدولة الفلسطينية من خلال مشروعه (إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال)، بحيث تشمل خطة رئيس الوزراء إعداد كل ما هو مطلوب من أجل إقامة الدولة الفلسطينية "التي يحلم بها الفلسطينيون" على خط الهدنة لسنة 1967، والمعروف بـ"حدود الرابع من حزيران 1967". ولكن وضع فلسطين المحتلة السياسي والاجتماعي والاقتصادي لا يوحي إلا بصورة واضحة وهي أنه لا وجود للسيادة الفلسطينية، كاملة ولا منقوصة، على هذه الأرض، لا اليوم ولا بعد إعلان الدولة الفلسطينية "المنشودة."

على الصعيد السياسي، يقول المحللون إن الهوية السياسية الفلسطينية في المنطقة ستصبح في عداد الأموات، لأن سلام فياض يقدم من خلال إنشاء مشروعه العديد من التنازلات للإسرائيليين، وهو، بذلك، يعمل على إضعاف الهوية الفلسطينية والتي تعني حسب فيصل دراج إنها هوية– مشروع، ترتفع بارتفاع المشروع السياسي وتتراجع بتراجعه، بعيدًا عن "البلاغة الجاهزة"، التي تتحدث عن هوية ساكنة أبدية، لا وجود لها ولا ضرورة لوجودها، فإن الهوية الفلسطينية هي قدرة الفلسطينيين على مواجهة هزيمة المشروع الصهيوني، أو إجباره على تغيير أهدافه، وهي في الحالة هذه، هوية تتكون وتتطور وتتقدم، وقد تتراجع، وتظل مرهونة، في الحالات جميعًا بأشكال الصراع الفلسطيني– الصهيوني وتحولاته. [1]

[1] فيصل دراج. **الهوية، الثقافة، السياسة: قراءة في الحالة الفلسطينية**. (عمان: دار أزمنة. 2010)، ص 8

وبكلمات أخرى، فإن فياض يعمل على تحقيق ما تحدث عنه عزمي بشارة، بأن الوجود الصهيوني على أرض فلسطين لم يكن له أن يحقق وجوده الاستعماري إلا بوجود النقيض الفلسطيني، بالإضافة إلى إن مهمة الصهيونية كانت هي القضاء على الحد العربي، ولم تعتمد الصهيونية في ذلك على قواها الذاتية فقط، بل بالاستعانة بقوى استعمارية أوروبية، دعمتها في تحقيق مشروعها الصهيوني كمشروع سياسي بالدرجة الأولى.[2] أي إن هذه الدولة الصهيونية حاولت تشكيل هوية الفلسطينيين والسيطرة على وعيهم متجاهلة تماماً ما الصلة التي تربط الإنسان بأرضه عبر طرح مشاريعها التي تنهك الأرض وتريح الإنسان. ناهيك عن عدم اشتمال مشروع فياض لأهم عناصر حفظ الأرض، وهو الإنسان، لا الإنسان القائم على أرضه، بل حل قضية اللاجئين غير واضحة المعالم في مشروع فياض.

كما أن ضعف مشروع فياض يأتي، كذلك، من أنه يدعو ضمنياً إلى التعايش مع الاستعمار الصهيوني وإيقاف المقاومة، والتي كانت أيضاً من أهداف القوى الاستعمارية الواضحة والمحددة منذ البداية عبر إضعاف ثقافة المقاومة ومقاومتها والقضاء على مؤسساتها من أجل السيطرة على المنطقة الفلسطينية. وقد بدأت ذلك من خلال دعوة "نتنياهو" إلى السلام الاقتصادي، من خلال توفير بعض الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية (عبر جعل "المناطق الفلسطينية" والعربية سوقاً إسرائيلية، وفي المقابل، نهب مواردها الطبيعية بقوة الجيش الإسرائيلي)، ومرافقة ذلك بحملة تطبيع للعلاقات، والعقول، وتكريس لسياسات النسيان، ومقاومة ثقافة المقاومة. وعليه، فإن من شأن ذلك جعل المجتمع الفلسطيني تابعاً لإسرائيل، وغير قادر على التقدم أو التخلص من تبعيته هذه. وضمن هذا السياق، يجدر التذكير بأن المشروع الصهيوني، كما يقول فيصل دراج، نقلاً عن "السكاكيني: "هو مشروع يمزق الأرض العربية، ويضعف الأطراف الممزقة، فلسطينية كانت أم غير فلسطينية".[3]

وفي مقالة لكفاح زبون بعنوان (سلام فياض "بن غوريون " فلسطين)، يتناول فيها حياة رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، ويقول إنه، بغض النظر عن مؤيديه ومعارضيه، قد أثار جدلاً في "إسرائيل" وفي الأراضي الفلسطينية عندما وصفه الرئيس الإسرائيلي شمعون بريس بـ "بن غوريون الفلسطيني" نسبة إلى ديفيد بن غوريون الذي قاد الحركة الصهيونية، وأعلن قيام الدولة العبرية وترأس أولى حكوماتها. ففياض يعمل على بناء "دولة المؤسسات" التي عرف عنها من خلال مشروعه (إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال) وهو إقامة الدولة خلال عامين، وأعلن أنه لا يعترف بالحدود الفاصلة بين مناطق «أ» و«ب» و«ج»، التي قسمت الضفة الغربية وفق اتفاقية أوسلو للعام 1993.[4] وقد عرض زبون من خلال مقالته حديثاً لسلام فياض وهو يتحدث عن مشروعه، وقال فياض "إنه يريد إقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة وديمقراطية وتقدمية وعصرية، تتمتع بالسيادة الكاملة على ترابها الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس. ووصف فياض الدولة المرجوة بأنها ستكون دولة محبة للسلام، ترفض العنف وتلتزم بحسن الجوار والتعايش مع جيرانها، وتقيم جسور التواصل مع المجتمع الدولي، وتمثل شعارا للسلام والتسامح والرخاء في هذه البقعة المضطربة من العالم، وفخرا وعزة

---

[2] عزمي بشارة. **مائة عام من الصهيونية، "من جدلية الجوهر إلى جدلية الوجود"**. مجلة الكرمل 53. (1997) ص17

[3] فيصل دراج. **ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني**. (بيروت: دار الآداب، 2002) ص 15

[4] كفاح زبون." **سلام فياض بن غوريون فلسطين**"، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط
http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=564422&issueno=11455.
(تم الرجوع إليه بتاريخ 10،نوفمبر، 2011).

لجميع مواطنيها."[5] ويبين زبون كيف أن فياض يعمل جاهداً من أجل بناء هذه الدولة لأنه يدرك أنه لا يمكن ترك مهمة إنهاء الاحتلال للاحتلال نفسه. بالإضافة إلى ذلك، يبين زبون عرضاً للمحلل السياسي هاني المصري في هذا الإطار، يقول فيه إن الخلل الجوهري في حديث فياض هو نفسه الخلل الجوهري في خطة الحكومة (إنهاء الاحتلال وإقامة مؤسسات الدولة)، وهو نابع من اعتقاد خاطئ بأن بناء مؤسسات الدولة وإثبات الجدارة تحت الاحتلال يمكن أن يقود إلى إنهاء الاحتلال. [6]

وضمن هذا السياق، هنالك مقالة بعنوان "وجهات نظر في إشكاليات المأزق الفلسطيني والحلول"، وجهت هيئة تحرير *مجلة الدراسات الفلسطينية* عدة أسئلة إلى الدكتور عزمي بشارة لتوضيح الحل الذي طرحه سلام فياض في وثيقته المشهورة، (إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال) هذا الحل الذي يقوم على بناء المؤسسات، وتطوير الاقتصاد، وإعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد بعد عامين من عرض الوثيقة، وذلك على الرغم من وجود الاحتلال. فيرد بشارة بالقول "إن مشروع إعلان الدولة في مجلس الأمن سيكون تراجعا عن قرار التقسيم، وهو القرار الدولي الوحيد الذي يتضمن حدودا مرسومه بين الكيانين، وسيكون من دون حق العودة، ولن تطبق إسرائيل قرار مجلس الأمن، وإنما ستدعو السلطة إلى العودة إلى التفاوض، لأن لا شيء يلزمها إلا المفاوضات برعاية أمريكية، وسترد عليه بإعلان ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، ثم تدعو إلى العودة إلى التفاوض." [7]

وفي رأي عزمي بشارة أنه لا يوجد حل لقضية فلسطين، فإما أن توجد استراتيجية مواجهة عربية، وإما لا، فالمقاومة هي حالة بينية لا بد من توفرها إلى أن تتواجد استراتيجية مواجهة عربية، وتكون مهمة المقاومة هي تحرير الأرض، أي منع تحول إسرائيل إلى حالة طبيعية في المنطقة. ولكن السلطة الفلسطينية لن تعود إلى خيار المقاومة، فالدول العربية ما زالت غير راغبة في تبني خيار المواجهة من جديد، ولكن بداية يجب الاعتراف بفشل طريق أوسلو والدعوة إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية، بالإضافة إلى عدم التفاوض فلسطينياً بشأن القدس، وبشأن حق العودة، فهي من الأمور التي لا يجب التنازل عنها ومناقشتها. [8]

ويضيف محمد جمال عرفة في هذا الصدد، في مقالة بعنوان "مشروع فياض يخدم مشروع نتنياهو"، أن السلطة الفلسطينية قد تعلن دولة فلسطينية من جانب واحد لفرض أمر واقع لو استمر التعنت الإسرائيلي في التفاوض، وبرغم أن ذلك يبدو نوعاً من التحدي لإسرائيل، إلا أن تزامنه مع إعلان مصادر أمريكية وإسرائيلية عن مفاوضات تجري لإعادة إحياء فكرة إنشاء دولة فلسطينية مؤقتة وفق "خارطة الطريق" وتأجيل التفاوض حول القدس واللاجئين، ربما يكون نوعاً من التنازل للقبول باستئناف مفاوضات الحل النهائي بشكل غير مباشر عبر الوسيط الأمريكي. [9]

---

[5] المصدر السابق. زبون، كفاح. **سلام فياض بن غوريون فلسطين.**

[6] المصدر السابق. زبون، كفاح. **سلام فياض بن غوريون فلسطين.**

[7] **وجهات نظر في إشكاليات المأزق الفلسطيني والحلول.** مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 80-81، (2010). ص23

[8] مصدر سابق.**وجهات نظر في إشكاليات المأزق الفلسطيني والحلول.** ص24

[9] جمال عرفة. "**مشروع فياض يخدم مشروع نتنياهو**". فلسطين اون لاين. http://cutt.us/X37Z8 . (تم الرجوع إليه بتاريخ 10،نوفمبر، 2011).

هنا، يبين عرفة أن هذه الدولة، التي يتحدث عنها فياض، من المستحيل أن تقام من غير استئناف المفاوضات مع إسرائيل، وبالتالي التنازل عن حق اللاجئين والقدس، والتي تعتبر من الثوابت الفلسطينية التي لا يجب أن التنازل عنها. ولأن الحديث يدور عن الجبهة الإسرائيلية، عن مجرد مفاوضات لتحسين أحوال الضفة الغربية اقتصادياً وهو نفس المغزى الذي يدعو له فياض بتحسين البنية التحتية وإقامة المؤسسات وتحسين الأحوال الاقتصادية. ومن شأن ذلك، كما يفيد التحليل، أن يسهم في محاولة إقناع الشعب الفلسطيني للتوقف عن المقاومة. أي عن فياض يسعى إلى إنجاح برنامج نتنياهو المعروف بـ"السلام الاقتصادي" حيث تصبح فلسطين دولة هلامية منزوعة السيادة والإرادة والسلاح، إن أُعلنت أصلاً. [10]

كما يعرض عرفة رأي عزت الرشق في هذا الموضوع مؤكداً "أنه حينما يعلن فياض دعمه ليهودية الكيان الصهيوني، فهو لا يدعو إلى إسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين فحسب، وإنما يمهد الطريق أمام الاحتلال لاقتلاع أبناء الشعب الفلسطيني من الأراضي المحتلة عام 1948، وحينما يدعو إلى إيجاد حل وسط فيما يتعلق بالقدس المحتلة؛ فإنما يعلن شرعية الاحتلال الصهيوني في سرقة وقضم أجزاء من القدس المحتلة، قد يكون من بينها المسجد الأقصى والبلدة القديمة."[11]

وفي السياق ذاته، يتفق محمد بهلول مع محمد جمال عرفة في مقالته "مشروع سلام فياض: المقاومة الاقتصادية في مواجهة الاحتلال،" بأن مشروع فياض يتماشى مع مشروع نتنياهو السلام الاقتصادي والذي يبين بأنه ليس بديلاً عن السلام السياسي، لكنه مقوم أساس من مقومات تحقيقه، وبأن تطوير مناطق صناعية تستطيع أن تخلق آلاف فرص العمل وهو الشيء نفسه الذي يقوله سلام فياض. إن بناء مؤسسات الدولة والمشاريع الاقتصادية تخلق الظروف لتحقيق حلم الدولة، أي أن النمو الاقتصادي والرخاء المعيشي هو المدخل لبناء السلام، فهم يعملون على تطبيع اقتصادي تحت شعار الحاجة المتبادلة للطرفين. [12] وذلك يعني أن فكرة بناء الدولة من دون الوصول إلى حلول سياسية هي دعوة صريحة لوقف كل أشكال المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان بغية خلق ظروف صحية لإنضاج عملية التطور الاقتصادي وبناء المؤسسات، أي أنها دعوة للتعايش مع الاحتلال لا مقاومته.

وفي هذا الخصوص يتعارض أحمد حسو في آرائه مع المقالات السابقة، في مقالته التي هي بعنوان "مشروع سلام فياض: دولة حقيقية أم مجرّد إعلان؟" فبعد الانجازات التي قيل إن سلام فياض أنجزها في وزارة المالية الفلسطينية، أصبح ينظر إليه كضمانة لاستمرار تدفق المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى السلطة الفلسطينية، وكمخلِّص اقتصادي، وسياسي، وصارت أوروبا ترى فيه أنه "أمل الشعب الفلسطيني،" وترى فيه حماس رجل الغرب المغتصب للسلطة والذي ينفذ "أجندة" أمريكية، وذلك بسبب "التعاون الأمني" بين حكومته وبين الولايات المتحدة بشخص الجنرال الأمريكي كيث دايتون، الذي يتولى الإشراف على تدريب قوات الأمن الوطني الفلسطيني

---

[10] مصدر سابق. عرفة، جمال. "**مشروع فياض يخدم مشروع نتنياهو**". فلسطين اون لاين

[11] مصدر سابق. عرفة، جمال." **مشروع فياض يخدم مشروع نتنياهو**". فلسطين اون لاين

[12] بهلول، محمد. "**مشروع سلام فياض: المقاومة الاقتصادية في مواجهة الاحتلال**"، صوت اليسار العراقي http://www.saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/FreiKitabat/MuhamedBahlul01.htm. (تم الرجوع إليه بتاريخ 10،نوفمبر، 2011).

في الضفة الغربية. [13]

وعند التطرق إلى ما يعرف بـ"الموضوع الأمني،" يبين حسو آراء عدد من الخبراء، فينتقد الكاتب والصحفي الفلسطيني محمد دراغمة كل هذه الآراء ويقول بأن فياض "شخص مبادر وذكي ويقدم أفكارا جديدة وخدمات جديدة"، وهو يربط "السياسة مع الخدمات ومع البناء وهذا مفهوم جديد في العمل السياسي الفلسطيني." [14] أما تسيفي بارئيل، الكاتب في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فينقل حسو قوله: "بالرغم من أن خصوم فياض في الجانب الفلسطيني لا يتورعون عن اتهامه بتقديم خدمة لإسرائيل من خلال نيته إعلان قيام دولة فلسطينية حتى دون الاتفاق على قضايا الحل النهائي كالقدس الشرقية واللاجئين، وفي ظل وجود حكومتين فلسطينيتين، فإن الحكومة الإسرائيلية نفسها قلقة وخائفة من دولة فياض". [15]

وفيما يتعلق بالبعد الدولي، يضيف عماد جاد في مقالة، بعنوان: "الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي"، بأن القضية الفلسطينية تشهد تطورات في إقامة الدولة التي يسعى إليها سلام فياض التي بدأ بها بإقامة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، حتى تتواجد بنية الدولة على الأرض، ويبقى إعلان الدولة مجرد قرار سياسي سوف يأتي عاجلاً أم أجلاً منذ تقرير الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن الدولة الفلسطينية المستقلة هي مصلحة للأمن القومي الأمريكي، فقد تم إقرار تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم العربي عبر "دعم" هذه الدولة التي سوف تكون منزوعة السلاح. وبالتالي، يرى جاد "أن سلام فياض يقوم بالتنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالمهمة نفسها التي قام بها بن غوريون في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، وهي تدشين أسس الدولة على الأرض." [16]

وفي هذا الإطار يشير أحمد الخالدي في مقالة بعنوان "تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة أولاً" يتطرق إلى الحديث عن مشروع فياض والتي تمثل نظرياً البرنامج العملي لحكومته الحالية والذي تدعمه إدارة أوباما، إعلامياً على الأقل، بسعيه إلى تحريك عملية السلام، ذلك "أن جوهر هذا النهج هو التوجه نحو إقامة الدولة الفلسطينية أولا، من دون استئناف المفاوضات أو نتائجها النهائية أو الاتفاق الكامل على صيغة الحل النهائي مع إسرائيل. ووفقا لهذا النمط من الأحادية الفلسطينية، يفترض هذا النهج نوعاً من الصهيونية المعكوسة، أي إيجاد الحقائق على الأرض وتغيير الواقع المادي والسياسي من جانب واحد بغرض إرساء أسس الدولة الفلسطينية المستقلة بغض النظر عن رغبات إسرائيل وغاياتها." [17]

---

[13] حسو، احمد." **مشروع سلام فياض: دولة حقيقية أم مجرّد إعلان؟**"، دويتشيه فيلا http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5453785,00.html. (تم الرجوع إليه بتاريخ 20، نوفمبر، 2011).

[14] مصدر سابق. حسو، احمد. "**مشروع سلام فياض: دولة حقيقية أم مجرّد إعلان؟**"

[15] مصدر سابق. حسو، احمد. "**مشروع سلام فياض: دولة حقيقية أم مجرّد إعلان؟**"

[16] جاد، عماد. "**الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي، مجلة السياسة الدولية**". عدد 181. يوليو (2010).ص 20

[17] الخالدي، أحمد، "**تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة أولاً**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 80-81،(2010).ص 26

إن هذه الآراء المتباينة، حدَّ التناقض أحياناً، تفيد بأن مفهوم الدولة له بعض الجاذبية للوهلة الأولى، ذلك أنها تدعم وتعطي الشرعية لجميع المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة للانتهاء من مشروع الدولة بحدود سنة 2012، ولكن هنالك العديد من العيوب والثغرات التي تجعل هذا المشروع غير واقعي. صحيح أن هذا المشروع يقدم العوامل الاقتصادية الجيدة لحياة جيدة، ولكن ليس له حرية السلطة على أراضيها ولا مواطنيها ولا تجارتها. وبذا، فإن كل شيء في هذه الدولة سيكون مرتبطاً بالموافقة المسبقة لإسرائيل. وعليه ف "ثمة تناقض أساسي يكمن في صلب برنامج حكومة السلطة الفلسطينية، فبينما هو نظريا يدعو إلى إقامة بنية الدولة بالتعارض مع الاحتلال، فانه في الواقع مضطر إلى إقامة هياكل ما دون الدولة بالتعاون معه. بالإضافة إلى تأجيل مسألة اللاجئين والقدس، فما هو إلا مشروع يدعو إلى استحقاقات اقتصادية من دون استحقاقات سياسية."[18]

وعلى ذلك، فإن السعي الجاد لإقامة هذا المشروع لا يمكن أن يتم من غير المساعدات الخارجية التي اعتاد الشعب الفلسطيني الحصول عليها، والتي تدعي ظاهريا بأنها تعمل على مساعدة وتنمية الدول النامية. هنا، يعرف نادر فرجاني في كتابه التنمية الإنسانية في الوطن العربي، التنمية على المستوى الدولي، بأنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة أي من التخلف إلى التقدم وذلك عن طريق تغييرات في البنيان الاقتصادي المتمثل في اكتشاف مواد إضافية جديدة وتراكم رأس المال مع إدخال طرق فنية للإنتاج، وتحسين المهارات ونمو السكان، ويبين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبنى مفهوم التنمية الإنسانية والذي يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان التنمية الإنسانية ليست مجرد تنمية موارد بشرية وإنما هي تنمية إنسانية شاملة متكاملة. [19]

وفي رأي مقارب، مع التحفُّظ على آراء كثيرة للمؤلف، يضيف فرانسيس فوكوياما، في كتابه "بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، كيف يمكن تعزيز حكم الدول الضعيفة، التي تشكل مصدراً للعديد من المشاكل في العالم، من خلال تحسين شرعيتها الديمقراطية، وتقوية مؤسساتها بحيث تكون مكتفية ذاتياً، ويبين أن "العديد من الدول الأكثر تماسكا في العالم العربي تحاول القيام بعمليات بناء الدولة من الداخل، عن طريق فصل الإصلاح الإداري والمؤسساتي عن الإصلاح السياسي والمجتمعي، الأمر الذي يدفعها إلى تبني النظرية الاقتصادية الصرف في علم الإدارة، ولكن يجب الانتباه جدا للمساعدات التي تتلقاها من الخارج، فيعتبر أن هذه المساعدات يوجد من ورائها مصالح معينة تسعى لها الدول المساعدة." [20]

واستناداً إلى هذه الآراء، يبدو دور المنظمات الدولية ووكالات الغوث ومجتمع الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية، برغم كل النوايا الطيبة، أشبه ما يكون بدور بعض المبشرين المسيحيين أبان المرحلة الاستعمارية القديمة، من وجهة نظر فوكوياما. ويضاف إلى ذلك، أن برنامج المساعدات التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووكالات الغوث عن نظرائها من المؤسسات الداعمة، فهي تعتبر الأكبر حجماً والأكثر مواردا، التي تنفق مبالغ كبيرة تصل إلى مئات ملايين الدولارات على مشاريع أكبر حجماً، تهدف إلى دعم البنى التحتية داخل المجتمعات المحلية في مختلف البلدان. وتشتهر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بسمعتها السيئة في إنفاق مبالغ كبيرة على

---

[18] مصدر سابق. الخالدي، أحمد. **"تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة أولا"**.ص 27

[19] فرجاني، نادر. **"التنمية الإنسانية في الوطن العربي رؤية تنموية"**. في قضايا عربية معاصرة المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(2005). ص 67

[20] فوكوياما، فرانسيس. **"بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"**. ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان،(2007). ص 80

النثريات والمتعاقدين، والعديد منهم مؤسسات قائمة داخل الولايات المتحدة، بحيث يذهب نسبياً كم قليل من المساعدات مباشرة إلى الفئات المعنية في الدول "المستهدفة." وعلى ذلك، لا يمكن بأية معايير اعتبار منظمة الهبات الأمريكية من أجل الديمقراطية نموذجاً مثالياً لبناء القدرات المؤسساتية، فتفويضها أشمل من اللازم، ومواردها قليلة لدرجة لا تسمح إلا بالإسهام، هامشياً، في مهمتها المحورية، كما يبقى اهتمامها متركزاً في كل الأحوال في تطوير الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، لا الهيئات والمؤسسات الحكومية. [21]

أما من وجهة النظر الفلسطينية، فيصف الباحث عدوان طالب في رسالة الماجستير بعنوان: "المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالة المساعدات الألمانية،"كيف أن المساعدات الخارجية التي تقدم إلى الدول النامية تخدم مصالح الدول المانحة بشكل أساسي، وغالباً ما يكون دورها قي عملية التنمية هامشياً، إن لم يكن سلبياً. هذا بالإضافة إلى تناوله أهمية هذه المساعدات المقدمة للضفة والقطاع في التنمية، إذ لا شك أن عملية التنمية تحتاج إلى مصادر تمويل كافية لتحقيق أهدافها، وأن هدف المساعدات الأول ينبغي أن يتمثل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية، ولكن هنالك الكثير من القيود التي تحد من تأثيرها، حيث تتركز المشاريع والمساعدات على دعم البنية التحتية التي تعتبر نتائجها غير مباشرة على التنمية الفلسطينية. هنا، يؤكد الباحث على أن المساعدات الخارجية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها المختلفة، وأن جميع هذه الأهداف ينطبق على الحالة الفلسطينية. وعلاوة على ما سبق، فإن الباحث يؤكد أن التأثير في اتجاهات التطور السياسية وغير السياسية في البلد الذي يتلقى المساعدة، وبما يخدم مصالح الدولة المانحة، أمنياً واستراتيجياً واقتصادياً، يعتبر أحد الأهداف الأساسية في مجال تقديم المساعدات الخارجية. وبناء على ذلك فان الباحث يشير إلى أن المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام، تعتبر أداة رئيسية للتحكم بالكيان الفلسطيني، أو بالدولة الفلسطينية المرتقبة، والسيطرة والتحكم بطبيعة التطورات والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذا الكيان. [22]

وفي المحصلة، فإن مشروع سلام فياض يقوم على بناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية التي تسعى إلى بناء المؤسسات، هذا المشروع المبني على السلام الاقتصادي بدون استحقاقات سياسية، وهو يتقاطع مع مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تعمل على تحسين البنية التحتية من قطاعات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية والتعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والديمقراطية. المطروح إعلامياً هو أن كل ذلك يأتي لتحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني كما يروج لها من خلال دعايات الدعم الأمريكي. إن هذا الدعايات تريد أن تدفع بالمواطن الفلسطيني إلى الشعور بقناعات تامة بعدم استخدام المقاومة والابتعاد عن هذا الخيار. ومن جهة أخرى، على الصعيد الاقتصادي، فإن عزل المدن الفلسطينية بواسطة جدار العزل والفصل العنصري بعضها عن البعض الآخر، أدى إلى حصر تدني المستوى المعيشي لسكانها، الأمر الذي دفع فئات من الشعب الفلسطيني إلى استساغة فكرة أن الخيار الأمثل هو العيش بـ"هناء" في ظل التحسينات الاقتصادية المتعددة من غير التفكير بالمقاومة التي ستزيد الوضع سوءاً. وهو الأمر نفسه الذي تروج له دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مختلف قطاعات ما تقدمه من "دعم".

1.7.2 المحور الثاني: تسييس الفضاء العام

[21] مصدر سابق. فوكوياما، فرانسيس. "**بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**". ص102

[22] عدوان طالب ، "**المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالة المساعدات الألمانية**"، (رسالة ماجستير جامعة بيرزيت،1997). ص 89

في دراسة لافتة لمحسن بوعزيزي "السيميولوجية الاجتماعية"، يبين أن السيميولوجية هي علم العلامات أو الإشارات أو الدلالات اللغوية أو الرمزية، سواء كانت طبيعية أم اصطناعية. وعلى ذلك، فإن "المدينة هي جسد اجتماعي رمزي، مكونة من النصوص الاجتماعية تخاطبنا ونخاطبها، فإن كل الرموز والعلامات في المدينة حالت دون احتوائها وحافظت على هويتها. فهي ليست فقط جسداً مادياً، فهذه العلامات في المدينة أهم من سكانها لأنها أكثر مقاومة للزوال والنسيان، فالمدينة لغة نقرأها، وهذه اللغة تبني من الأرصفة وسلوك المارة فيها، ومن المقاهي والمعلقات الإشهارية (الآرمات) ومن ألوان المدينة ومن تقسيم المساحات والشوارع والفضاءات." [23] وفي هذا الكتاب يدرس بوعزيزي تونس من خلال رموزها إلى ما في العالم الاجتماعي من أنسجة رمزية تضج بعلاماتها في المدينة والشارع والرصيف وغيرها. وهو يكاد يكون المرجع العربي الأول من نوعه في تحويل "علم العلامات" إلى بحث اجتماعي في الفضاء العام، أي في "السيميولوجيا الاجتماعية، كما يظهر من مقدمة عالم الاجتماع العربي الكبير الطاهر لبيب للكتاب.

أما فلسطينياً، فقد تناول عبد الرحيم الشيخ في مقالة بعنوان "Last Year in Jerusalem" لافتات الطرق، وعدم احتوائها على عرض المعلومات التي تشير إلى اتجاه مدينة القدس في مدن الضفة الغربية (في بادئ الأمر، عند البدء بتنفيذ مشروع "إعرف وطنك" بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). يتناول الشيخ لافتة على الطريق الواصل بين جامعة بيرزيت إلى رام الله تحتوي على معلومات متعلقة بمدينة رام الله وأريحا ومخيم الجلزون، وخلوها، مثل غيرها من الإشارات الإرشادية ضمن هذا المشروع، من معلومات متعلقة بمدينة القدس. [24] وتجدر الإشارة أنه في أعقاب هذه المقالة، وحراك شبابي، تمت إضافة القدس في إشارات مستقلة تظهر بعدها عن موضع زرع الإشارة، ومن ثم تمت إضافة مسافة بعد القدس عن كثير من الإشارات الداخلية في المدن.

وهنا، ليس من الغريب أن تعمل دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على إعادة تشكيل الوعي الإنسان الفلسطيني بالطريقة التي تهدف لها، وهو القبول والرضا بالوضع الحالي والابتعاد عن المقاومة، من خلال الصور والمقولات التي تستخدمها في إعلاناتها، وهذه المشروعية يطرحها محمد الولي في مقالته الإشهار أفيون الشعوب المعاصر. وقد عرض أمثلة عديدة يبين من خلالها طبيعة الآثار التي تبعثها الأشكال المشاهدة، التي تجعل الحواس نفسها لا تدرك من الوقائع إلا ما تأمر به الألوان، "فإن خداع الحواس الذي يستعين به الإشهاريون ليس لإفادة المستهلك، بل لخداعه وتضليله وجعله يدرك شيئا محل شيء آخر، وهذا لا يدعى تزييف للواقع وحسب بل تضليل أخلاقي" .[25]

---

[23] محسن بوعزيزي. **السيميولوجية الاجتماعية**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010). ص 43

[24] Al-Shaikh, Abdul-Rahim, "Last Year in Jerusalem", This Week In Palestine, January 2010, (Date Accessed) http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=2969&ed=177&edid=177. (تم الرجوع إليه بتاريخ 10،نوفمبر، 2011).

[25] محمد الولي. "**الإشهار أفيون الشعوب المعاصر**". مجلة علامات. عدد 27. ص 17-18 (السنة؟)

إذن، تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى جعل الفرد أداة ليخدم مصالحها فهو يتحول بذلك إلى تقنية فقط لا غير، من خلال سيطرتها عليه وعلى عقله وتشكيله بالشكل الذي يخدم مصالحها. فحسب يورغن هابرماس في كتابه "العلم والتقنية كأيديولوجيا"، الذي يناقش فيها الأطروحة التي طورها هربرت ماركوزه وهي أن "القوة هي المحررة للتكنولوجيا، تحول الأشياء إلى أدوات ومن ثم تنقلب، وتحول الإنسان إلى أداة"، يضيف أن "السياسة الجديدة تتطلب تدخل الدولة لنزع التسييس عن الجماهير، بقدر إقصاء المسائل العملية ليصبح الرأي العام السياسي معطل الوظيفة، بالإضافة إلى أن الإطار المؤسساتي للمجتمع معزولا عن أنساق الفعل العقلاني، ويجيب عن سؤال كيفية نزع سياسة الكتل البشرية مفهوما بالنسبة للسيطرة من خلال ما طرحه ماركوزه بأنه من خلال أن التقنية والعلم يأخذان دوراً إيدولوجياً." [26]

وقد عبر عن ذلك، أيضاً، جوهر الجموسي في مقالة بعنوان "تقنين السياسية وتسييس التقانة"، بالقول: إن " قوة التقاني، لما هو سياسي قد أدت إلى ضرب جديد من العمل السياسي، ينزع نحو خلق نخب سياسية جديدة قوامها التكنوقراط، يدفع هذا باتجاه انكماش السياسة بمفهومها التقليدي، التي تعتمد على الخبرة والحرفية والخطابة، وغيرها من أشكال التعامل مع فن ممكن، لتطفو على الساحة ممارسة جديدة للسياسة ترتهن إلى ما توفره التقانة من أفاق أخرى لم تكن ممكنة من قبل، من قبيل ارتياد زوايا قصية ما كان لسياسي الأمس أن يطالها." [27]

وعن علاقة ذلك بصناعة الرأي العام، يبين محمد قيراط في كتابه "تشكيل الوعي الاجتماعي: دور وسائل الإعلام في بناء الواقع وصناعة الرأي العام"، كيف أن العمل الإعلامي بغض النظر عن وسائل الإعلام التي تتبناه، أصبح أقرب إلى (فبركة الواقع) منه إلى توضيح الحقيقة للجمهور الموجه إليه هذه الوسائل، فلم يعد يعبر عن الصدق والشفافية والموضوعية، فضلا عن تحول الجمهور من جمهور يناقش الثقافة التي يتلقاها إلى جمهور يستهلكها، فأدى تطور ثقافة الاستهلاك والتسويق والإعلان إلى تدهور وتفكك وانهيار الفضاء العام المعاصر، فأصبح المتلقي يتقبل ما يراه من صور وتقد له من أفكار من خلال وسائل الإعلام المختلفة. وعليه، فإن معظم الجمهور يعتمد على وسائل الإعلام لتكوين مخزون معرفي معين وصور ذهنية وفي كثير من الأحيان يتبنى الفرد هذه الأفكار ويتقبلها وخاصة في الأمور التي تخرج عن اختصاصه ومعرفته. [28]

يقول قيراط: "في بداية الألفية الثالثة زاد الدور الاستراتيجي والمحوري لوسائل الإعلام سواء في حياة الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات، وأصبحت الكثير من الأفكار والصور والاعتقادات والإدراك تحددها الرسائل التي نتلقاها يوميا من خلال الفضائيات وشبكة الانترنت والإعلانات والصحف والمجلات والإذاعات، وأصبح المنتج الثقافي يحاصرنا من كل زاوية. فالسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام، هو إلى أي مدى تتقيد المؤسسات التي تصنع المنتج الثقافي- وفي الوقت نفسه تصنع الرأي العام- بما فيها وسائل الإعلام المختلفة بأخلاقيات العمل الإعلامي؟ وهل هناك ضمير مهني يوجه حسب مبادئ وأسس وقيم إنسانية ومهنية ما يقدم لعقل الإنسان وإدراكه

---

[26] يورغين هابرماس."**العلم والتقنية ك أيديولوجيا**". ترجمة حسن صقر. منشورات دار الجمل، كولونيا. (2003).ص 103

[27] جوهر الجموسي." **تقنين السياسة وتسييس التقانة**". مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد 3 -4، (2008). ص 18

[28] محمد قيراط. "**تشكيل الوعي الاجتماعي**". مكتبة الفلاح، دولة الكويت، (2007).ص 47

حتى تكون صوره ومواقفه إزاء ما يحدث من حوله، ابتداء من محيطه الأقرب إلى أقصى بقاع العالم؟ التجارب العديدة والتاريخ والحروب والنزاعات والصراعات بين الأفراد والمؤسسات والأمم والثقافات والأديان والأيديولوجيات، كلها أكدت أن الصناعات الثقافية والصناعات الإعلامية تحددها وتسيرها نزوات وشهوات وميول ومصالح وأيديولوجيات قد تتنافى جملة وتفصيلا مع المبادئ الأخلاقية للعمل الإعلامي وللصناعات الثقافية، وعملا بمبدأ الغاية تحقق الوسيلة نجد أن العديد من مخرجات وسائل الإعلام والثقافة، تضرب عرض الحائط احترام المستقبل وتضع نصب أعينها ما يريده صاحب المؤسسة الإعلامية والقوى الخفية التي تسيرها وتديرها، وبذلك يمتزج الإعلام بالمال وتضيع أخلاقيات العمل الإعلامي."[29]

ولتوضيح الفكرة، فقد ذكر محمد محسن إبراهيم، في مقالة، بعنوان: "قوة الإقناع والدعاية السياسية في السلم والحرب"، عن الدعاية السياسية "أنها المحاولة المتعمدة للتأثير في أراء الفئة المستهدفة من خلال نقل الأفكار والقيم، لإقناعهم بهدف محدد، وهي مصممة بصورة واعية من أجل مصلحة القائمين على الدعاية ورؤسائهم من السياسيين سواء بطريق مباشر أو غير مباشر." وبذا، فهو يبين أنه يجب أن تكون الدعاية فيها اتزان بين العقل والعاطفة، حتى لا تكون مملة ولا سخيفة ولا تكون عقلانية أكثر من اللازم حتى لا يشك في أمرها. فحتى تنجح الدعاية يجب أن تدرس الظروف والفئة الموجهة إليها الدعاية، فإما أن تكون الدعاية خفية مستترة أو ظاهرة وعلنية. وقد بين محمد إبراهيم أمثلة عديدة عن الدعايات السياسية الناجحة، فضلاً عن توضيح لمفهوم الدعاية من وجهات نظر مختلفة، وبيان أصل الدعاية وتاريخها، فيعود أصل كلمة الدعاية "Propaganda" إلى حركة الإصلاح الديني في أوروبا.[30]

وفي هذا الخصوص، بين ميشيل فوكو في كتاب "نظام الخطاب،" وإن لم يكن موضوعه الأساس الإعلام والدعاية، أن سلطة الخطاب الموجودة في وسائل الإعلام عبر تقنياتها ووسائطها الإعلامية والموجودة أيضا في السلطة السياسية، توظف من أجل خدمة مصالحها وفرض هيمنتها على المجتمع، ومنع الخطابات الأخرى من الهيمنة ضمن إطار الفضاء الاجتماعي. فيقول: "إن إنتاج الخطاب في كل مجتمع هو في الوقت نفسه إنتاج مراقب، منتقى، منظم، ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من سلطاته ومخاطره، والتحكم في حدوثه المحتمل."[31] ويضيف، أيضاً، أنه ليس من الممكن النظر إلى النص بمعزل عن سياقه، فأصبح السؤال المهم هو من الذي يمتلك الخطاب ولأي هدف يستعمله، فان الخطاب هو موضوع صراع للحصول على السلطة، فان كل هذه السلطة يتصارع عليها اليوم الإعلام أو الوسيط الإعلامي ، فالخطاب يشكل قوة وقدرة مادية عند انتقاله عبر الوسائط الإعلامية ، فتزيد هذه الوسائط من قوته وتأثيره وسرعة انتشاره.

وإذا اتجهنا إلى منحى تأثير الدعايات، فقد تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع الإعلان، فقد جاءت دراسة منى الحديدي وسلوى علي للوسائل التي تعرض الإعلانات، فأغنت المؤلفتان الدراسة بكم كبير من النماذج التوضيحية لصيغ الاتصال الإعلاني وآليات اشتغاله في كل وسيلة، وكانتا في كل موقف توضحان العلاقة الناظمة للإعلان والسلعة والجمهور المستهدف، تلك العلاقة القائمة على

---

[29] المصدر السابق. **قيراط، محمد. "تشكيل الوعي الاجتماعي"**.ص 55

[30] محمد إبراهيم . **"قوة الإقناع والدعاية السياسية في السلم والحرب"**. مجلة دفاع، عدد 199، يناير (2003)

[31] ميشيل فوكو. **"نظام الخطاب"**. ترجمة محمد سبيلا. (بيروت:دار التنوير، 2007).ص 8

التأثير على المتلقين الفعليين بإبقاء أذواقهم متعلقة بالسلعة عبر الإعلان، حيث بينت الآليات التي يشتغل بها الإعلان، ودور الإعلانات في حياة الأفراد، وأثرها على العادات الشرائية، مركزة على عوامل الإقناع الذي يمارسه الإعلان، والتي تتمثل في جذب الانتباه، وإثارة الاهتمام، ثم استثارة الرغبة وصولاً إلى الاستجابة الشرائية، ثم تثبيت ولاء المستهلك للسلعة المعلن عنها. [32]

كما ركزت دراسة السيد بهنسي، على سمات المبتكر الإعلاني، الذي يمتلك القدرة على تقديم كل جديد، فهو يشبه الفنان في التقاط الأفكار وبلورتها، وهو في كل ذلك يحتاج إلى معرفة دقيقة في الجوانب النفسية للجمهور، حيث يربط المستهلك بالسلعة.[33] كما أن المبتكر الإعلاني يعتمد على مجموعة من الاستمالات أهمها الرغبة في التملك، حيث يقدم الإعلان السلعة على أنها متميزة ويخشى نفاذها أو الحصول عليها في كل وقت، كما أن مصمم الإعلانات لا يغفل البعد السيكولوجي للمستهلك، حيث لا يكتفي بإثارة اهتمامه حول السلعة، بل يركز على زاوية رؤية المستهلك، فيجعل الإعلان وكأنه حديث يجري على لسان المستهلك، وبالتالي يصبح المنتج المعلن عنه يمثل رؤية المستهلك لذاته وللسلعة التي يبحث عنها. [34]

وتناولت دراسة بشير العلاق وعلي ربابعة، تعريف الترويج واتصاله بمفهوم التسويق، وتناولت أيضا نماذج الاتصال بالمستهلكين/المتلقين، لاسيما النموذج الإقناعي بالسلعة، وكيف يكون التخطيط الإقناعي في الإعلان، وكيف تكون استجابة الجمهور، وأن التخطيط للحملة الإعلانية يجب أن يسبق بدراسة معمقة للسوق لمعرفة ميول ورغبات المستهلكين حتى يحاكيها الإعلان. [35] ولم تغفل الدراسة دور وسائل الإعلان فقد تعرضت لها بالتفصيل من مقروءة ومسموعة ومرئية، معلية من شأن التقنية المستخدمة في الوسيلة المرئية، حيث تسود حاسة البصر وتصطف خلفها بقية الحواس، وعلى تأثير للإيقاع الموسيقي واللغة الحوارية والدرامية في الإقناع. [36] وركزت الدراسة على الاستراتيجيات الابتكارية شأنها شأن دراسة السيد بهنسي، حيث يذهب المؤلفان إلى قدرة الإعلان المبتكر على أسر الجمهور المستهدف من خلال التركيز على معلومات تتعلق بنتائج استخدام السلعة، ويكون ذلك من خلال دراسة البنية السيكولوجية للمستهلكين الفعليين والمحتملين. [37]

أما يوسف غنيم، في بحثه "نحو نموذج إعلاني متكامل لتفعيل وكالات الإعلان الفلسطينية"، فقد عن الإعلان ومكاتب الإعلان، من منطلق أن الإعلان احد أهم أنشطة الترويج والتسويق في منظمات الأعمال في العصر الحديث، فهو يعتبر الإعلان أداة هامة من أدوات التسويق والترويج في العالم اجمع، وبأنه نشاط ترويجي يثير في الأفراد الحاجة والرغبة إلى التملك.[38]

---

[32] منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي. "**الإعلان: أسسه وسائله، فنونه**". (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005). ص 45

[33] السيد بهنسي. "**ابتكار الأفكار الإعلانية**". (القاهرة: عالم الكتب ،2007). ص 63

[34] مصدر سابق. **بهنسي، السيد، "ابتكار الأفكار الإعلانية"**. ص 189.

[35] بشير عباس العلاق و علي محمد ربابعة. "**الترويج والإعلان التجاري–أسس. نظريات.تطبيقات–(مدخل متكامل)**". طبعة عربية ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،(عمان–الأردن،سنة2007). ص150

[36] مصدر سابق. **بشير عباس العلاق و علي محمد ربابعة: "الترويج والإعلان التجاري"**. ص 174

[37] مصدر سابق. **بشير عباس العلاق و علي محمد ربابعة: "الترويج والإعلان التجاري"**. ص331-335

[38] يوسف غنيم. "**نحو نموذج إعلاني متكامل لتفعيل وكالات الإعلان الفلسطينية**". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. أكتوبر (2004). ص 332

وفي منطق إجمالي، يشمل الإشهار التجاري والإشهار الفكري والسياسي، فإن الفكرة الجوهرية التي يبني عليها سعيد بنكراد كتابه "سيميائيات الصورة الإشهارية والتمثلات الثقافية"، هي أنه ليس من غاية الرسالة الإعلانية تحديد خصائص المنتج وتعداد مزاياه ووظائفه، بل الغاية تكمن في أن تحيل الرسالة الإعلانية المستهلك إلى وضعية إنسانية تحيل على تخلص الإنسان من الحزن والشقاء، وتحيله إلى الطمأنينة والسعادة، وهكذا يتحول المنتج إلى رمزا يستحضر السعادة ويقصي الشقاء، ويربط بنكراد بين الصورة والمستهلك، بسيطرة الصورة الإعلانية على اللاشعور الثقافي عند المستهلكين. [39]

وفي دراسة ثانية لبنكراد تحت عنوان "الصورة الاشهارية: آليات الإقناع والدلالة"،فإنه يؤكد صحة ما ذهب إليه في كتابه الأول، ولكن هذه المرة بعمق وفلسفة أكثر، وقد ربط الإقناع المقدم بالإعلان بالإغراء والإغواء، واستدراج المستهلك إلى عوالم الاستيهام؛ حيث يتحول المنتج إلى قيمة حياتية، وتنفصل الرغبة عن الحاجة وتصبح الحاجة مرئية، والرغبة لا تشبع إلا من خلال الصور التي تتسرب على اللاشعور الثقافي، ثم إلى السلوك الواعي حيث تتحقق في شراء المنتج المعلن عنه. [40]

1.8 الخلاصة

ما يحدث الآن يثير المخاوف من ألا تصبح الإعلانات أدوات في خدمة الشعب من أجل التعريف بالأفكار التي تسعى إليها المؤسسات بقدر ما تكون أداة لتوجيه العقول والتلاعب بتشكيل الوعي السياسي للأفراد، فتقوم هذه الإعلانات بتقديم نوع من الوعي الزائف من خلال إيهام الشعب الفلسطيني بأنها تعمل على تقديم المساعدات. وبقدر ما يجب على الفلسطينيين تطوير وعيهم السياسي بالمشاريع السياسية والاقتصادية المطروحة من قبل حكومة سلام فياض، أو مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإنهم بحاجة إلى تطوير وعيهم الثقافي بآليات الدعاية التي تستخدم في هذه المشاريع وغيرها لتطويع العقول أو "تطبيعها"، ومن ثم اقتيادها لتأييد المشاريع السياسية خلف هذا وذاك.

---

[39] سعيد بنكراد. "**سميائيات الصورة الإشهارية : الإشهار و التمثلات الثقافية**". (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق. 2006). ص44-45 ،84، 97

[40] سعيد بنكراد. "**الصورة الإشهارية : آليات الإقناع و الدلالة**"،(**الدار البيضاء**. المركز الثقافي العربي). 2009 . ص69

الفصل الثاني:

وكالة التنمية الأمريكية في إطار نظري مقارن

2.1 تمهيد

2.2 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: الأجندة العالمية

2.3 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: أجندة القطب الواحد (مشاريعها في الاتحاد السوفيتي السابق)

2.3 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: أجندة العالم الثالث

2.3.1 أمريكا اللاتينية

2.3.1 أفريقيا

2.3.1 الشرق الأوسط

2.4 فلسطين

2.5 مشاريع متفرقة

2.6 خلاصة

الفصل الثاني: وكالة التنمية الأمريكية في إطار نظري مقارن

هذا فصل نظري يتناول أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية في العالم في أطر التنمية والصحة والتعليم والإصلاح، ويتناول أجنداتها السياسية. فمنها ما يتقاطع مع الحالة الفلسطينية ومنها ما يشابها في أجزاء معينة. فمن خلال مراجعة أجندة الوكالة الأمريكية في العالم تتبلور الفكرة العامة للدراسة أكثر حول سياسات الوكالة وأهدافها التي تطمح للوصول إليها عبر استنطاق هذه الأجندة في العالم، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، وفلسطين بشكل خاص.

- **الإطار النظري في سياقه التاريخي: أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العالم**

2.1 تمهيد

يتناول هذا الفصل من الدراسة أعمال الوكالة الأمريكية في العالم في التنمية والصحة والتعليم والإصلاح، وأجنداتها السياسية. فمنها ما يتقاطع مع الحالة الفلسطينية ومنها ما يشابها في أجزاء معينة. ومن خلال مراجعة أجندة الوكالة الأمريكية في العالم سوف تتبلور الفكرة أكثر حول سياسات الوكالة وأهدافها التي تطمح للوصول إليها عبر استنطاق هذه الأجندة في العالم، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، وفلسطين بشكل خاص.

2.2 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: الأجندة العالمية

إن الهدف المعلن من إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو تنمية الدول المحتاجة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم، فقد تم إنشاء الوكالة في العام 1961 بموجب قرار تنفيذي للرئيس جون كينيدي، بغرض تطبيق خطة مارشال لإعمار أوروبا، التي كانت تعتبر وسيلة لتحقيق الأمن القومي والإسهام في تحقيق الاستقرار والتقدم والأمن الإنساني في أوروبا، كما أنها فتحت لهم أبواب أسواق جديدة للصادرات الأمريكية. أما الهدف الآخر، المضمر، من إنشائها، فهو الترويج للسياسية الخارجية الأمريكية من خلال الترويج للديمقراطية، للوصول إلى دعم المصالح الأمريكية في أنحاء العالم. فالوكالة تلعب دورا فعالا في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الاستفادة الكبيرة التي تعود على الولايات المتحدة في نواحي كثيرة جراء تقديم هذه المساعدات، ذلك أن المعونة الاقتصادية لها فاعلية كبيرة في التأثير على الحكومات الأخرى.

تعتمد الوكالة في الوقت الحالي في تنفيذ برامجها وأنشطتها بعد المستجدات التي فرضتها أحداث ما بعد الحادي عشر من أيلول في العام 2001 يمثل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى تهديد المصالح الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، فلذلك قد أصبحت الولايات المتحدة تستخدم الوكالة الأمريكية من خلال استخدام المعونات التي تمنحها للدول والشعوب المحتاجة كأدوات ضغط أكثر منها كأدوات تنموية لتحقيق مصالح سياسية بحتة. وعليه، فقد انتشرت مشاريعها ومساعداتها على معظم أنحاء العالم، خاصة الدول التي ترى فيها مصالحها.

واعتمادًا على المساعدات الخارجية التي تقوم عليها أعمال الوكالة الأمريكية، والتي ازدادت أهميتها كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، فإن هذه الأعمال والمشاريع عادة ما كانت تركز على التمويل المادي للدول لتحسين الوضع القائم في كل دولة على حدة حسب احتياجات كل دولة، فتنوعت هذه المشاريع على مكافحة انتشار الأوبئة والأمراض ومكافحة الفقر وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية وتشجيع النمو الاقتصادي.

وبتتبع أعمال الوكالة الأمريكية، فقد تركزت في ثلاثة مناطق مختلفة ولكن ضمن أجندات متوازية ومتكاملة، حسب طبيعة المنطقة التي تركز عليها:

1. **التنمية الاقتصادية، وتشمل:** النمو الاقتصادي، والأنشطة الاقتصادية، والمشروعات الصغيرة.
2. **بناء مؤسسات الدولة، وتشمل:** إنشاء برامج التنموية طويلة المدى، وبناء القدرات، وبناء المؤسسات العامة والخاصة اللازمة لحفظ النظام، وبناء المؤسسات العدالة في المجتمع، وتحسين أداء الحكم بما يعني حماية حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.
3. **البنية التحتية، وتشمل:** مشاريع إنشاء الخدمات الصحية، ومشاريع إنشاء الطرق، وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وتعبيد الطرق، وحفر الآبار لزيادة كميات المياه المتوفرة، وتقديم مياه الشرب.
4. **التعليم والشباب، وتشمل:** خفض نسبة الأمية، إنشاء المدارس ودعم المراكز التربوية.
5. **الصحة والمساعدات الإنسانية، وتشمل:** مشاريع خفض معدلات الفقر، مشاريع توفير خدمات الرعاية الصحية، ومشاريع تقديم المساعدات الإغاثية، ومشاريع مكافحة الأمراض وخفض معدلات الأوبئة، مشاريع توفير الأمن الغذائي.
6. **المشاريع الأمنية، وتشمل:** توفير الأمن "الإنساني"، حماية حقوق الإنسان، مكافحة الاتجار في المخدرات، مكافحة الاتجار في البشر، وربط التنمية بإقرار السلام والاستقرار في المناطق المختلفة في العالم.

2.3 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: أجندة القطب الواحد (مشاريعها في الاتحاد السوفيتي السابق)

تؤكد دراسة "مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية في **الاتحاد السوفيتي** السابق" أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أدى إلى تحول في تاريخ العالم، وأن صناع القرار والباحثين في العديد من المجالات يعتبرون هذه النقطة لهم ليست سوى بداية لفهم التحولات العميقة لإعادة تخطيط عالمي في العلاقات السياسية والاقتصادية في ما بعد الحرب الباردة. وعليه، فإن برنامج المساعدات الخارجية في المنطقة يعتبر حلقة وصل مهمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وإن هذه المساعدات تخدم في كثير في من الأحيان في جعلها بمثابة عدسة يمكن من خلالها عرض العلاقات الإستراتيجية بين الأمم.

ولعل تقييم سياسة البحوث هذه يكشف حلقة الوصل بين دراسة ثلاث مشاريع نوعية تابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، كل دراسة تعكس حالة نوعية تمثل نهجاً مختلفاً لتقديم المساعدة الأجنبية في المنطقة، منها المساعدة التقنية التقليدية، والشراكات الرسمية،

والتكنولوجيا التجريبية. وهذه السياسات تقدم الحالة الدراسية التي تشكل الاتجاهات التاريخية لصنع السياسة الخارجية في واشنطن.[41]

صورة رقم (1): أحد مؤتمرات الـ USAID في دعم الاتحاد السوفيتي في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية

أما دراسة "البلاغة والواقع: برامج تدريب للمحترفين من **الاتحاد السوفيتي** السابق في الولايات المتحدة بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي"، فتهدف إلى معرفة نوايا دوافع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الوكالة في تسهيل عمل البرامج التدريبية للمحترفين من خلال توفير أموال المساعدات الأجنبية إلى المتعاقدين المحليين لتدريب المهنيين من الاتحاد السوفيتي السابق. وعلى هذه الخلفية، تتناقص وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول آراء ووجهات نظر المدربين المحليين الذين يحصلون على هذا التمويل، والمتدربين المشاركين الذين يتم تعيينهم من قبل حكومة الأمريكية في بلدانهم حتى يتسنى لهم السفر إلى الولايات المتحدة للمشاركة في هذا التدريب، فضلاً عن أن نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الحكومة الأمريكية تستخدم هذه المنظمات المشاركة في التدريب المحلي لنقل جدول أعمال المحافظين فكرياً في عملية التدريب التي يقومون بها.[42]

2.4 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: أجندة العالم الثالث

من الدراسات التقييمية المهمة دراسة بيليز، التي تعمل على تقييم مستوى المشاريع من قبل الوكالات العاملة التي تندرج في مجال **تنمية العالم الثالث**، وهي دراسة وصفية تعتمد على استخدام تحليل مضمون التقارير التقييمية المتاحة لمشاريع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية المشاركة في نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالزراعة التي تم تحديدها في مشروع مؤسسة الوطنية للبحوث والعلوم. وتم تقييم المراجع الأدبية

[41] Elizabeth Bayerl. "USAID Projects in the Former Soviet Union: Policy Case Studies."(Boston University, 2002).http://search.proquest.com/docview/304796716?accountid=14677. (accessed on 10 December, 2011).
[42] Walter B. Goodwin. "Rhetoric and Reality: USAID-Funded Training Programs for Professionals from the Former Soviet Union in the United States." (The University of Arizona, 2004). http://search.proquest.com/docview/305209967?accountid=14677. (accessed on 10 December, 2011).

في هذه الدراسة على أساس فوائد العلوم الخارجية ومعونة التكنولوجيا المساعدة في تطوير البلدان. وهي دراسة تخلص إلى أن عملية التقييم لم تتم على مستوى المشروع، في حين أكثر من 60٪ من المشاريع التي تم تقييمها أظهرت أن هنالك العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تم تضمينها في أقل من 50٪ من هذه المشاريع. إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ذكرت كانت الأكثر شيوعاً في التقارير، إذ كانت في المشاريع المستدامة ومشاريع المساواة بين الجنسين، أما الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي من كان من النادر ذكرها هي: من المستفيد، من الذي لا يستفيد ، من الجماعة المستهدفة من المشاركة ، والآثار البيئية، ومدى تأثير المشروع على حالة الأسرة الصحية.[43]

صورة رقم (2): عمل ومؤشرات الـ USAID على دعم دول العالم الثالث، من خلال سعيها لتخفيف من بعض المشاكل المرتبطة بانعدام التنمية

2.4.1 أمريكا اللاتينية

يقول موناني في دراسته "تقييم المعونة الأمريكية الزراعية **لكوستاريكا**،" إنه يُنظر اليوم بشكل متزايد إلى القدرات التجارية التصديرية واتساع نطاقها، حسب النمو الاقتصادي لبلد ما في الاقتصاد العالمي اليوم. وعليه، فإن الجدل القائم الآن هو حول العلاقة بين التجارة الحرة للصحة البيئية والاجتماعية، التي تقع تحت اسم التنمية المستدامة، ويكون فيها التركيز على الروابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن هذا التحليل يتناول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واستراتيجياتها الرامية إلى توسيع قطاع الصادرات الزراعية في كوستاريكا، وفتحه أمام التجارة الدولية خلال الفترة من عام 1983 إلى عام 1996. وعليه، فإن نجاح السياسات الزراعية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة، الأمر الذي يتم تقييمه من خلال فحص بيانات السلسلة الزمنية للقياسات الاقتصادية التقليدية، ومؤشرات الاستدامة، يرافقه دلائل تقول إن سياسات الوكالة الأمريكية للتنمية فشلت عموما لتحقيق

[43] Allen E. Bayles. "Identifying the Type and Appropriateness of the Evaluations of Selected Agriculturally Related Science and Technology-Based USAID Projects Conducted between 1985 and 1995." (West Virginia University, 1998). http://search.proquest.com/docview/304454218?accountid=14677. (accessed on 10 December, 2011).

هذه الأهداف، فضلاً عن فشلها في الوصول للمعايير الأخرى للتنمية. وقد كان أحد أسباب هذا الفشل اعتماد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على نهج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، مع استبعاد تحليل البيوفيزيائية اللازم لفهم كامل القضايا الأخرى.[44]

صورة رقم (3): عمل الـ USAID في كوستاريكا على إعادة تحسين النمو الاقتصادي، من خلال برنامج المنح الصغيرة، ودعم المجتمع للحد من مخاطر الكوارث

أما في دراسة حول "المساعدات الإنمائية الدولية من أجل التعليم"، التي استخدمت أسلوب تقنيات تحليل البيانات لدراسة البيانات المتعلقة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومجموعة البنك الدولي، لتقديم المساعدة إلى 317 مشروع تعليمي في أمريكا **اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** من عام 1960 وحتى عام 1990... فقد تم التعرف على الدرجات المتفاوتة من أهمية الخصائص الذاتية المتنوعة للدول المتلقية للمشاريع التعليمية.

تتناول هذه الدراسة أربعة أسئلة مترابطة، هي: أولاً، ما هي أنواع المنح التعليمية التي تم تقديمها للبلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في العقود الثلاثة من عام 1960 وحتى عام 1990، التي تم منحها من قبل مجموعة البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؟ الجواب على هذا السؤال يقدم تاريخ تمويل هذه المشاريع التعليمية في المنطقة لأهم اثنين من وكالات المساعدة الإنمائية. ثانياً، هل التعليم المحلي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية له تساعد في تحديد كمية الأموال التي ممكن أن تجذبها هذه البلدان لأنواع مختلفة من المشاريع التعليمية؟ هذه المسألة تعتبر مختلفة وفق المشاريع التعليمية التي تقدم لبلدان مختلفة، ويتم تحديد الاختلافات بين أنواع المشاريع، من خلال الفروق في المستوى التعليم، مثلاً، والمناهج الدراسية، وكذلك الاختلافات في نوعية الوكالة المسئولة عن تنفيذ هذه المشروع. ثالثاً، ما هي العلاقة القائمة بين مساعدات التنمية الدولية والميزانيات المحلية للدول المستفيدة التعليمية، إن وجدت هذه العلاقة ؟ هذه السؤال يبحث في مسألة ما إذا كانت المساعدة الإنمائية لها دور مكمل أو استكمالي في النفقات التعليمية المحلية. رابعاً، هل العلاقات بين المساعدات الدولية وخصائص الدولة المتلقية بقيت على حالها على مر السنين؟ هذا

[44] Dawn Renee Montanye. "Examining Sustainability: An Evaluation of USAID Policies for Agricultural Export-Led Growth in Costa Rica.", (State University of New York College of Environmental Science and Forestry, 1998). http://search.proquest.com/docview/304455225?accountid=14677. (accessed on 10, December, 2011).

السؤال يجيب على ما إذا كانت وكالات المساعدة تتفاوت في سلوك مساعداتها، خلال فترات مختلفة من تاريخها.[45]

صورة رقم (4): عمل الـ USAID في برامج لدعم التعليم، والحد من الاستجابة للكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

2.4.2 أفريقيا

لقد تم تصميم دراسة بعنوان "مساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتعليم الفتيات في **غانا**"، لمعرفة مدى تأثير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على برنامج التنمية وفرص تحسين التعليم للفتيات في المدارس الابتدائية في غانا، حيث أن الفتيات في غانا يشكلن 50% من السكان المؤهلين للذهاب إلى المدرسة الابتدائية. ومن أهم الأسئلة البحثية التي تطرقت إليها الدراسة: ما هي أهداف الوكالة الأمريكية عبر برنامجها فرص تحسين التعليم للفتيات؟ ماذا عمل المقيمون التابعون للوكالة الأميركية في تقرير نتائج البرنامج؟ هل كان يتفق هذا البرنامج مع أهداف الحكومة الغانية؟ إلى أي مدى كان نجح أو فشل هذا البرنامج، وهل تم قياسه من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية، بما يتفق مع تصورات المشاركين ونتائج الأبحاث الخاصة به؟ ماذا فعلت الوكالة الأمريكية التنمية الدولية ووزارة التربية والتعليم الغانية حول التقرير المتعلق باستدامة المشروع؟ [46]

---

[45] Gilbert A. Valverde. "International Development Assistance for Education: An Exploratory Study of Three Decades of World Bank and USAID Project Assistance in Latin America and the Caribbean.", (The University of Chicago, 1994). http://search.proquest.com/docview/304142198?accountid=14677. (accessed on 15 December, 2011).

[46] Natalie Evelyn Gray. "USAID's Assistance to Girls' Education in Ghana: The Equity Improvement Program, 1990-1995.", (New York University, 1998). http://search.proquest.com/docview/304440313?accountid=14677. (accessed on 19 December, 2011).

صورة رقم (5): عمل الـ USAID على تحسين فرص التعليم للفتيات في المدارس في غانا، من خلال بنائهم للعديد من المدارس في غانا لدعم التعليم فيها

وفي سياق جغرافي مشابه، فقد كانت الفرضية الرئيسية لدراسة طومسون سوزان في حالة تعزيز الديمقراطية في **رواندا**، هي أن الجهات الخارجية، ولاسيما وكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في اتجاهات الديمقراطية حديثة العهد في الدول الأفريقية، فقد تم توظيف هذه الدراسة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا، حيث أنها تساعد في وجود عوامل سياسية داخلية، ويتم استكشاف العوامل الخاصة بكل بلد والقوى التي تعمل حاليا معها، أو ضدها، والتجربة الديمقراطية في رواندا. لقد كان واضحاً للحكومة الرواندية شروط وأوضاع الأطراف الخارجية التي يمكن أن تشارك في إعادة أعمار وتحقيق المصالحة فيها.

صورة رقم (6): عمل الـ USAID على دعم رواندا من اجل إعادة أعمارها وتحقيق المصالحة فيها بعد الإبادة الجماعية

وللقيام بذلك، فقد أنشأت حكومة الوحدة الوطنية بيئة مواتية، فضلاً عن أن أنشطة الترويج الديمقراطية التي قامت بها الوكالة الأمريكية للتنمية قد سهلت تعزيز البديل لحكومة رواندا، محددة بالديمقراطية الليبرالية التنموية بجعلها أساساً لإعادة الإعمار، وكذلك كانت حكومة الوحدة الوطنية قادرة على توحيد مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية لضمان التنمية المستدامة والتعايش السلمي

كأساس للاستقرار في المستقبل في رواندا. وفي نهاية المطاف، فإن العوامل الخاصة برواندا، جنباً إلى جنب مع الدعم المالي من الوكالة الأمريكية للتنمية، وضعت رواندا على طريق الديمقراطية الليبرالية (كما يتم تصويرها، على الأقل، إعلامياً في البروبوغاندا الغربية عامة، والأمريكية خاصة)[47].

أما الدراسة حول "الوكالة الأمريكية للتنمية وبعثتها في **تنزانيا**"، فتبحث في تغيير سياسات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من خلال دراسة أهدافها في تنزانيا كحالة دراسية، فهنالك مجموعتان من النتائج،:أولاً، رؤية أن الصراع الفكري والأيديولوجي بين المحافظين الواقعيين الذين يعتبرون المساعدات الخارجية أداة للمصلحة الوطنية، والليبراليين المؤثرين الذين يعتقدون أن المساعدات الخارجية يجب أن تلعب دور الأعمال الخيرية في تشكيل التغييرات في سياسة المساعدات. وعليه، فإن هذه الدراسة ترى أن المحافظين الواقعيين يهيمنون على القرارات التي تحدد حجم برامج المساعدات من حيث التمويل، أما تأثير الليبراليين المؤثرين فهو محصور ضمن قضايا تتعلق بتصميم البرامج وتنفيذها.[48]

2.4.3 جنوب شرق أسيا

يبحث بايرون مايكل في دراسته المشاكل المحلية، والمقاومة الثقافية التي يمر بها الفريق الاستشاري لمعلمي جامعة أوهايو، وهم يحاولون تطوير وتعديل التعليم الثانوي في **جنوبي فيتنام**. وتركز مشكلة هذه الدراسة بشكل محدد على آثار الظروف المحلية والثقافية على مشروع جامعة ولاية أوهايو، والهدف من هذه الدراسة يعتبر هدفاً ذي شقين: المساهمة في الفهم العام للعملية التعليمية، والمساهمة الشاملة وتقديم التوصيات والمبادئ التوجيهية للمشاريع التعليمية في المستقبل. وقد استخدم الباحث أسلوب مسح الوثائق وأنشطة المشروع، والتحقيق في السجلات الأرشيفية، وتحليل تقرير تقييم المشاريع المكتوبة في العام 1971، وإجراء مقابلات مع أعضاء سابقين في فريق المشروع، ومع مسئولين في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبحث في السجلات الأرشيفية للمشروع.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة أن مهمة هذه المشاريع لم تكن ثابتة، إذ إن دور الوكالة الأميركية في تطوير فيتنام لا يبقى مستمراً طوال مدة المشروع، بل تم تدريب سبعين من المربين الفيتناميين في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أن أعضاء فريق المشروع ليس لديهم علم مسبق بثقافة أو لغة الشعب الفيتنامي، ما شكل عبئاً عليهم، فضلاً عن مواجهة مستشاري المشروع مشكلات محلية، ومقاومة ثقافية أثناء محاولة لتحقيق أهداف المشروع .[49]

---

[47] Susan Michelle Thomson. "Towards Sustainable Development and Peaceful Co-Existence: USAID and the Promotion of Developmental Liberal Democracy in Post-Genocide Rwanda.", (Dalhousie University, 2002). http://search.proquest.com/docview/305504273?accountid=14677. (accessed on 10 December, 2011).

[48] Stephen Lee Snook. "Principled Agents in an Agency Under Seige: USAID and its Mission in Tanzania.",(University of Florida, 1996). http://search.proquest.com/docview/304295703?accountid=14677. (accessed on 10 December, 2011).

[49] Michael Cragin Byron. "An Historical Study of USAID/Ohio University's Teacher Education Project in the Republic of Vietnam, 1962-1972.", (Ohio University, 1990). http://search.proquest.com/docview/303860451?accountid=14677. (accessed on 10, December, 2011).

صورة رقم (7): عمل الـ USAID على دعم شراكات بين الجامعات والكليات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال التعليم العالي في الفيتنام

وفي دراسة مشابهة، وقريبة من السياق الجغرافي ذاته، تطرق الباحث دوغلاس إلى تاريخ الوكالة الأمريكية للتنمية، وكان الغرض من هذه الرسالة جمع القطع الأثرية من المصادر الأولية، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع ثلاثة من خبراء الهمونغ المشاركين في تاريخ التعليم **الهمونغ في لاوس**. وكانت الأداة الرئيسية لجمع البيانات هي طريقة المقابلة الغير رسمية. وقد تم تحليل البيانات على شكل السرد التلخيصي، وأظهرت النتائج أنه في غضون 58 عاماً، عملت هذه الحقب التاريخية الكبرى على تحويل المجتمع الهمونغ الزراعي إلى مجتمع حديث، في القرن الـ 20، فإن هذا التغيير والنجاح كان من قبل التأثيرات الأوروبية، وإحضار الأمريكيين للتكنولوجيا الحديثة، ووسائل النقل، و"الحضارة"، الذي أعطى آلاف من طلاب الهمونغ فرصة الذهاب إلى المدرسة، والدراسة في الخارج.[50]

2.4.4 الشرق الأوسط

وبالاقتراب من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا العربية، فقد ركزت دراسة الباحث جوناثان مارستون، على الحرب الأهلية الثانية في **السودان**، التي بدأت في العام 1983 وانتهت بتوقيع اتفاق السلام الشامل في العام 2005، حيث لعبت بعض المنظمات غير الحكومية وجماعات المساعدات الإنسانية دوراً في تصعيدها. تشير الدراسة إلى أنه فا شك أن دولة السودان شهدت العديد من الصراعات والحروب منذ حصولها على استقلالها من بريطانيا في العام 1956، بالإضافة إلى الادعاءات التي تقول إن منظمة الأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كان لها دور ومشاركة في هذه الحرب، حيث أن بعض هذه المنظمات على ما يبدو تعمل على إطالة أمد هذا الصراع، وبعضها الآخر يظهر للعيان على أنه يعمل بجد من أجل إيجاد حل سلام طويل الأمد. ولكن هذه الدراسة تعتبر تحدياً لتحليل دوافع ونوايا هذه الجماعات، وتقول بأن الحرب الأهلية والمساعدات الإنسانية على حد سواء تعتبر

[50] Douglas Chuedoua Vue. "The Three Eras of Hmong Educational History in Laos: French Colonial, Laotian Independence, and USAID, 1917—1975", (Capella University, 2008). http://search.proquest.com/docview/304814628?accountid=14677. (accessed on 10, December, 2011).

عمليات معقدة في تأثيرها ونشاطاتها. أما بالنسبة للجهود الرامية التي تعمل على فك هذه التعقيدات، فمن الممكن أن تكون جزئية وتقريبية خاصة فيما يتعلق بالحقائق التاريخية التي يجري التحقيق فيها.[51]

صورة رقم (8): عمل الـ USAID على مساعدة الحكومة السودانية في معالجة انعدام الأمن في السودان و العمل على إنهاء للصراع القائم فيها

أما في مصر، فقد كان الهدف من دراسة كامل سامح حول دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في **مصر**، هو تحليل دور الوكلاء الخارجيين المشاركين في الإصلاح الإداري للبلدان النامية. هذه الحالة الدراسية استخدمت لاختبار نموذج ينطوي على دور الوكالة الأمريكية للتنمية في إصلاح البيروقراطية المصرية والمؤسسة العامة لتوريد المياه الكبرى القاهرة، مركزة على العلاقة طويلة الأمد بين الجهات السياسية وأهمية ديناميكية المتغيرات الإستراتيجية والاقتصادية المشتركة. وقد يكون من المنصف القول، إن هذه الدراسة تعمل على توفير أساس يمكن الاعتماد عليه لتعميم النتائج على الحالات الأخرى للتنمية الدولية، ومن أهم النتائج التي تقترحها الدراسة هي التعاقد مع الشركات الاستشارية من قبل وكلاء خارجيين لتنفيذ سياسات الإصلاح في أي بلد، ذلك أن لها سلطة محدودة للإصلاح الإداري في ظل غياب الدعم الكافي من قبل الجهات السياسية الأخرى، ذلك أن التحليل المفصل للعلاقة بين مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يشير إلى أن حتى مع وجود الفرصة التي يوفرها الدعم للنظام السياسي وللإصلاح الإداري، ولكن هذه الفرصة لا تزال مقيدة من قبل محدودية السلطة وموازية القوى السياسية والاقتصادية المستمرة.[52]

---

[51] Jonathan A. Marston. "Did NCA, NPA, OLS, and USAID Prolong the Second Sudanese Civil War.", (University of South Carolina, 2011). http://search.proquest.com/docview/914721180?accountid=14677. (accessed on 5, january , 2012).

[52] Sameh Mamdouh Kamel. "The Minimum Role of External Agents in Administrative Reform: The Case of USAID-Egypt.", (Michigan State University, 1999). http://search.proquest.com/docview/304521419?accountid=14677. . (accessed on 5, january , 2012).

صورة رقم (9): عمل الـ USAID على دعم القطاع الصحي في مصر، خلال مشاريعها لدعم التنمية في دول الشرق الأوسط

أما دراسة لورا لاندولت في المفاهيم وتعميم وتعزيز العرف السائدة للتحكم في عدد السكان على الصعيدين المحلي والدولي، وتبني وتطبيق ذلك في **مصر**، فتدل على أن تعميم معيار السيطرة على السكان يعتمد على مجموعة من العوامل المادية والاجتماعية ذات الصلة التحالفيه بين شراكات معينة، وهي: الولايات المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية غير الحكومية المتحالفة مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية النسوية، والمؤسسات المالية الدولية. وفي هذه الحالة، فإن المرحلة الثانية هي التحكم في الدعم الاجتماعي والمادي من قبل الولايات المتحدة، ومن بعدها الأمم المتحدة. هذه الدراسة تثبت، في المحصلة، أن العلاقات غير المتساوية اجتماعياً ومادياً تشترط بقوة وجود معايير يتم اختيارها أو رفضها من قبل المجتمع الدولي، لا المجتمع المحلي.[53]

2.4.5 فلسطين

تبين في الفصل الأول من هذه الدراسة الوسائل التي لجأت إليها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشاريعها في المناطق الفلسطينية لتضليل الرأي العام الفلسطيني. ولقد أقيمت هذه المشاريع بناء على منطق ورغبات الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الخيارات السياسية الفلسطينية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعتها في المناطق الفلسطينية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تكريس وتعميق إدارتها السياسية.

[53] Laura Kathryn Landolt. "Norms, Population Control, USAID and Egypt.", (The University of Arizona, 2004). http://search.proquest.com/docview/305214956?accountid=14677. . (accessed on 7, january , 2012).

وبذا، تعتمد الوكالة الأمريكية على تغطية الهدف الحقيقي من مشاريعها، فهي تستخدم تقنيات كثيرة للقيام بهذا الدور، فالوكالة تتجه نحو الدعم المادي، إذ قامت بمشاريع للحد البطالة والفقر اللذين هما من أهم المشاكل السائدة، ناهيك عن لجوئها إلى استخدام تقنية الإقناع للتأثير في رأي الشعب الفلسطيني، كأن مالك المشروع إلى وزارة أو منظمة فلسطينية رسمية، فهي تنسب هذه المشاريع إلى الجهات التي تعتقد أن لديها قدر من الاحترام والمصداقية في الشارع الفلسطيني، فهي أفضل طريقة لإقناع الشعب الفلسطيني، فأحيانا نجد أن الوكالة الأمريكية تركز على المشاريع الشبابية تأثير كبير على الرأي العام وترويج نمط الحياة الأمريكية.

وفي ظل التأثيرات التي يمكن أن تحدثها تقنية الصورة في اللافتات الخاصة بالمشاريع والمساعدات التي تُعرض في الساحة الفلسطينية تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالخلط بين الصورة والتقنية من خلال الخطاب الإيدولوجي الذي تحمله في ثنايا لافتاتها.

وبالتركيز أكثر على الحالة الفلسطينية، فإن التمويل الأمريكي، يأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد التمويل الأوروبي، وبهذا الصدد يتحدث نخلة خليل عن هذا الموضوع في كتابه "فلسطين وطن للبيع"، فيقول "إن المساعدة التي نتلقاها ليست مساعدة خيرية إنسانية بل هي مساعدة سياسية توفرها لنا العواصم الغربية لضمان نجاح برنامجها السياسي، أو قد تكون أيضا تعويضا رمزيا للشر التاريخي الهائل الذي ألحقته هذه العواصم بنا، وبما أنها مساعدات نستحقها، ليس عذرا كافيا للسماح للمساعدات الخارجية في اختراق جوهر مجتمعنا ونظام قيمنا، وأن تحل محله وتستولي على بنية الحكم، كيف نتحدى هذا الوضع ونعكس اعتمادنا الكلي عليها ونستبدلها بنظام موارد خاص بنا يخضع للمساءلة المحلية، هو في صلب نضالنا."[54]

ويضيف إلى ذلك، بتوصيفات اقتصادية دقيقة، تعني "الاعتمادية على المعونات" النسبة بين المعونة والدخل القومي الإجمالي. ووفقا لهذا المعنى، فإن الاعتماد على المعونات في مناطق السلطة الفلسطينية قد أخذ بالتزايد تدريجيا ًمنذ عام 1999، حيث صنفت مناطق السلطة الفلسطينية في العام 2006 أكثر بلدان العالم اعتماداً على المساعدات. إلا أنه على الصعيد المحلي، من حيث الإدراك والسلوك يبدو أنه ثمة اعتماد كلي على المساعدات الخارجية يقوّض أية مبادرة للعمل المحلي، صغرت أم كبرت، ولقد تم السماح للمعونة الخارجية أن تتمتع بما يشبه سلطة السيطرة الاستبدادية وبالتالي الخضوع لمصادر هذه المساعدات، فعبارات مثل "التوقف المفاجئ للمساعدات" لها عواقب كارثية بالنسبة للفلسطينيين، هذه العبارات تغذي الرهاب لدى الفلسطينيين، ونظراً إلى أن دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية، فمن السهل علينا أن نرى حينها مدى الخنوع الكبير ومدى مديونية سياسات السلطة الفلسطينية تجاه هذه الكتلة من الدول الرأسمالية.[55]

2.4.6 التعليم

في سياق التعليم، يرى تايلر خلال تقييمه النقدي **لدور الوكالة في قطاع التعليم**، بأنه في العام 1970، بعد عقدين من نتائج مخيبة للآمال من برامج المساعدة الإنمائية، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بسياسة جديدة، من خلال تحليل سياسة قطاع التعليم،

[54] نخلة، خليل. **فلسطين وطن للبيع**، ترجمة عباب مراد. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. (2010). ص 53

[55] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع**. ص 45

وكان هدفها تقديم أنواع المعلومات اللازمة لصياغة توصيات السياسة العامة والتعليم وبرامج المساعدة، والتي هي مصممة خصيصاً للواقع الثقافي والسياسي والاجتماعي، والاقتصادي الذي يواجه كل بلد على حدة. وفي هذه الدراسة، تم تتبع أصل وتطور سياسات قطاع التعليم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية منذ بدايتها في العام 1970 حتى العام 1989، وبشكل عام، أظهرت هذه الدراسة أن الوكالة الأمريكية لم تطبق سياساتها المعلنة عنها، وذلك أن المنهجيات التحليلية قد نُفذت في الواقع لحجب الاختلافات الوطنية، وأن التقييمات أوجدت مجموعات متطابقة تقريباً من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لقطاع التعليم بغض النظر عن البلد.[56]

أما الغرض من دراسة بعنوان "توافق النوايا الحسنة: **الشراكة بين الجامعات** والوكالة الأمريكية للتنمية،" فكان العمل على فهم العلاقة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجامعات الولايات المتحدة في سياق تطور المساعدة السياسة الخارجية، من خلال وصف تحليلي يقوم على الشراكة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وثلاث جامعات أمريكية.

صورة رقم (10): عمل الـ USAID على المساعدة الإنمائية على دعم قطاع التعليم للبلدان النامية، وهذه البرامج مصممة خصيصاً للواقع الثقافي والسياسي والاجتماعي، والاقتصادي الذي يواجه كل بلد على حدة.

وبذا، فإن اهتمام الباحث تمركز حول تعريف ودراسة عناصر هذه العلاقة في تعزيز تعاون طويل المدى، حيث تم تحفيز المؤسسات من خلال أسباب أخرى غير التحفيز المادي، وتمركز هذا البرنامج حول مشروع تابع للتنمية الدولية، وبالشراكة من أجل تطوير الصناعة الغذائية، وقد تم تصميم هذا المشروع لتعزيز الصناعات الغذائية في البلدان النامية وتعزيز مشاركة منتجيها في النظام التجاري العالمي. وبحثت هذه الدراسة على وجه التحديد تأثير الفلسفة والسياسات التنظيمية على تشكيل واستمرارية هذه العلاقات التي تألفت من مشاركين من موظفي المشروع وأعضاء هيئة التدريس من كل من الجامعات الثلاثة المشاركة، وموظفين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومن موظفين تطوير التعليم العالي، وهي وحدة فرعية من الوكالة.

[56] Elee Warren Tyler. "The Education Sector Analysis in USAID's Assistance to Developing Countries: A Critical Assessment." (The Florida State University, 1989) http://search.proquest.com/docview/303702576?accountid=14677. (accessed on 5 january , 2012).

لقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب البحث النوعي حيث تم جمع البيانات من خلال المقابلات، وتحليل الوثائق، وكانت المواضيع الرئيسية التي ظهرت من خلال تحليل المعلومات التي تم جمعها؛ طبيعة العلاقة بين الجامعات وهيئة المعونة الأمريكية وعدم وجود تفاهم مؤسساتي بينها، والحواجز التنظيمية والفلسفية التي تحظر العمل التنموي الدولية، وقد كان من الواضح أنه من أجل إيجاد شراكة ناجحة بين الوكالة الأمريكية للتنمية والجامعات هناك تغييرات معينة يجب أن تحدث في كلتا المنظمتين.[57]

2.4.7 الصحة

وبمزيد من التخصص، تفيد دراسة لمالهيرن أن برامج المساعدات الخارجية الأميركية **في القطاع الصحي** لا يعمل بشكل كاف ومستمر على معالجة مبدأ عدم المساواة والقواعد والمعايير بين الجنسين الموجود في العديد من الدول النامية. وعلى الرغم من أن الأدلة المتزايدة تشير إلى أن هذه البرامج ممكن أن تعمل على تحسين نتائج الوضع الصحي والتنمية، فهي تسعى لتحديد ما إذا السياسة المتعلقة بالجنسين الحالية هي ذي علاقة بالسياسات المتعلقة بالمساعدات الخارجية الأمريكية التي تطبق بشكل فعال في قطاع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الصحي. وقد استخدمت الدراسة إطاراً نظرياً الذي يحدد ستة شروط للتنفيذ الفعال لهذه السياسة، مقسمة بالتساوي بين المتغيرات القانونية (المتصلة بالنظام الأساسي نفسه، مثل اللغة، والمنطق، وهيكل التنفيذ) والمتغيرات غير قانوني (الالتزام القيادي، وحساسية هذه السياسة من التغيرات البيئية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية). فهدف هذه العينات أنها قد استخدمت لتوظيف المعلومات الرئيسية لكبار الموظفين وضباط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن برنامج مكتب الصحة العالمية. وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال مقابلات شبه منظمة ضمن الشروط الستة، لتحديد نقاط القوة والضعف المرتبطة بالثلاث سياسات.

صورة رقم (11): عمل الـ USAID على تحسين الوضع الصحي في الدول النامية

[57] Gretchen C. Maletzke. "Reconciling Good Intentions: The University-USAID Partnership.", (Michigan State University, 2009). http://search.proquest.com/docview/304950510?accountid=14677.

أما نتائج التحليل، فقد كانت تقترح أن نقاط الضعف تقلص من تأثير النظام الأساسي، على الرغم من وجود مستويات عالية من الدعم في القيادة العليا، وتحسين الإطار القانوني المتعلق بالجنسين ذات الصلة بالسياسات، جعلها أكثر قدرة على مقاومة التأثيرات الخارجية، وضمان تطبيق أكثر اتساقا مع مرور الوقت، وتقترح الدراسة تغيير هذه السياسات، بناءً على نتائج البحوث، ونظرية السياسة العامة ومبادئ القيادة الصحة العامة.[58]

[58] Mary Mulhern Kincaid. "Gender Integration Case Study: A Policy Implementation Analysis of USAID Health Sector Programming.", (The University of North Carolina at Chapel Hill, 2011). http://search.proquest.com/docview/923618435?accountid=14677. (accessed on 5, january , 2012).

الفصل الثالث:

مشروع سلام فياض (إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

3.1 تمهيد

3.2.1 سلام فياض

3.2.2 مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال"

3.2.3 منتقدو مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال"

3.2.4 مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" وارتباطها بمفهوم نتنياهو عن "السلام الاقتصادي"

3.3.1 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

3.3.2 نشأة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

3.3.3 أهداف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

3.3.4 انجازات ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين

3.4 الموقف من الدعم الأمريكي في فلسطين

3.5 تقاطع مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" مع مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

3.6 خلاصة

هذا فصل تطبيقي يقوم على تحليل مشروع سلام فياض "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" والتمويل الأمريكي عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واستعراض مركز للأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع. ونظراً لأهمية دعم مشروع سلام فياض واستمراريته في تأمين "الخدمات الحيوية" للمجتمع الفلسطيني، هنالك ضرورة لمتابعة ورصد وتحليل المعلومات ذات العلاقة بالدعم الأمريكي له. ومع ذلك، فثمة فجوة كبيرة في المعلومات المتوفرة للأهداف الظاهرة حول المساعدات الأمريكية والمغزى الحقيقي وراء هذه المساعدات. وسيتناول هذا الفصل المواضيع التالية: أولاً، مشروع سلام فياض وثيقة فلسطين: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"؛ وثانياً، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ وثالثاً، تقاطع المشروعين سياسياً.

3.1 تمهيد

يقوم هذا الفصل بتحليل مشروع سلام فياض "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" والتمويل الأمريكي عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واستعراض مركز للأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع. ونظراً لأهمية دعم مشروع سلام فياض واستمراريته في تأمين "الخدمات الحيوية" للمجتمع الفلسطيني، هنالك ضرورة لمتابعة ورصد وتحليل المعلومات ذات العلاقة بالدعم الأمريكي له. ومع ذلك، فثمة فجوة كبيرة في المعلومات المتوفرة للأهداف الظاهرة حول المساعدات الأمريكية والمغزى الحقيقي وراء هذه المساعدات. وسيتناول هذا الفصل المواضيع التالية: أولاً، مشروع سلام فياض وثيقة فلسطين: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"؛ وثانياً، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ وثالثاً، تقاطع المشروعين سياسياً.

3.2.1 سلام فياض: (سيرة)

لقد حاز سلام فياض على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس في أوستن وتبوأ مناصب في بنك الاحتياط الفدرالي في سانت لويس، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي قبل أن يصبح وزيرا للمالية في عهد الرئيس ياسر عرفات.[59] وعلى الرغم من عدم انتماء فياض لحركة "فتح" أو حركة "حماس"، فقد عينه رئيس السلطة الفلسطينية الحالي محمود عباس في منصب رئيس وزراء السلطة الفلسطينية ووزيراً للمالية. وسلام فياض هو من مواليد دير الغصون–الضفة الغربية في العام 1953.[60] ومع أن فياض لا يتمتع بشعبية كبيرة في الوسط الفلسطيني، ولا يدعمه حزب سياسي كبير (فحزبه هو التيار الثالث ملتبس السيرة)، ويتجلى ذلك في الانتخابات التشريعية لعام 2006، حينما حصلت قائمته الطريق الثالث فقط على 2.4 في المئة من الأصوات، إلا أنه اليوم مسئول عن الحكم الفلسطيني بكل جوانبه تقريباً، ومع ذلك فهو لا يشارك في المفاوضات مع إسرائيل، والتي هي من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية، وفياض ليس عضوا في قيادتها.[61]

وقد شغل سلام فياض منصب وزير المالية من 2002–2005، وعين مرة أخرى لنفس المنصب في حكومة الوحدة الوطنية التي كانت تضم كل من حركتي فتح وحماس في الفترة من مارس إلى يونيو 2007[62]، وفي حزيران 2007 بعد حرب أهلية قصيرة التي قامت

---

[59] خليل نخلة. **فلسطين وطن للبيع**، ترجمة عباب مراد. (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2010). ص 240

[60] Jim Zanotti. "The Palestinians: Background and U.S. Relations". Congressional Research Service. CRS Report for Congress, (January 8, 2010). P 25

[61] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع**. ص 240

[62] Op. Cit. The Palestinians: Background and U.S. Relations .P 25

بتقسيم السلطة الفلسطينية إلى قسمين، عين الرئيس الفلسطيني محمود عباس سلام فياض رئيس حكومة تكنوقراطية واستلم منصب رئيس للوزراء ووزير للمالية، فأصبحت حكومة فياض تشرف على الضفة الغربية، وحركة حماس تسيطر على غزة.[63] ولكنه استقال من منصبه في مارس 2009 ليفسح المجال أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية كجزء من اتفاق المصالحة بين حماس وفتح، حتى تم تعيينه مرة أخرى من قبل عباس في مايو لتشكيل حكومته الثانية [64].

وقد هُوجم فياض من قِبل حركة حماس على أنه ممثل سياسي غير شرعي، لأنه تم تعيينه رئيساً للوزراء دون دعم تشريعي، مع أنه من الناحية التقنية، تم تعيين فياض من قبل الرئيس محمود عباس، إلا أنه بصفة غير رسمية وعلى أرض الواقع تم تعيينه من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من خلال عباس ليكون بمثابة "القناص الاقتصادي" الذي يعمل في السلطة الفلسطينية لصالح الغرب فقد بدأ كوزير المالية وأمسى رئيساً للحكومة[65]، كما أن فياض قد واجه مقاومة من الموالين لحركة فتح أيضا لبعض الإجراءات التي كان يقوم بها، التي كانت توصف بأنها مستقلة بسبب عدم انتمائه لأي حزب سياسي[66].

يعتقد الكثيرون أن السبب الرئيسي من حصول فياض على منصبه هو ثقة الولايات المتحدة والثقة الدولية فيه، وتعتبر خطته "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" التي كشف عنها في صيف 2009 موضع اهتمام كبير في الأوساط السياسية والتحليلية، التي تهدف إلى تحقيق إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود خط الهدنة للعام 1967 خلال مدة عامين في غضون حلول العام 2011، والذي يوضح في مضمون نصها برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، ويستهدف هذا البرنامج، من خلال ما يتضمنه من أهداف "وطنية" وسياسات وبرامج حكومية، إلى سعي السلطة الوطنية لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية حتى تصبح قادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتنمية إمكانياتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود خلال الأوضاع المتشابكة في فلسطين، وتقديم الخدمات الأساسية لهم بالرغم من الاحتلال وممارساته.[67]

لقد برزت حركة التحرير الوطني الفلسطينية في مطلع ستينيات القرن الماضي، وكان هدفها الأساسي "تحرير الأرض والإنسان" من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني[68]، ولكن في بداية 1990 وبسبب الانتفاضة وتغير المناخ الدولي كان هنالك مشاورات سرية في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و الكيان الإسرائيلي، لإنهاء النزاع الحاصل في المنطقة وإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وبدأت الخطوة الأولى في عام 1993 بما يسمى باتفاقات أوسلو، هذه الاتفاقات احتوت على رسائل اعتراف متبادلة بين الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية لإنشاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقتة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن أهم نصوص الوثيقة كانت تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي تتمثل في مجلس فلسطيني منتخب يمارس سلطاته وصلاحياته في مجالات

---

[63] Nathan Brown, Are Palestinians Building a State? Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, June 2010 .p 1

[64] Op. Cit. The Palestinians: Background and U.S. Relations. P 25

[65] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع**. ص 240

[66] Op. Cit. The Palestinians: Background and U.S. Relations. P25

[67] Palestinian National Authority. *Ending the Occupation, Establishing the State.* op. cit., p.2

[68] الخالدي، رجا، سمور، صبحي. **"النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية و إعادة تكوين الحركة الوطنية. مجلة دراسات فلسطينية"**. عدد 88، خريف (2011). ص 74

محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية، حيث تولت السلطة الفلسطينية السيطرة الكاملة على كبرى مدن الضفة الغربية وكانت سيطرتها محدودة في مناطق أخرى.[69]

3.2.2 مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال"

في آب 2009، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض خطته لمشروع إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد على حدود خط الهدنة للعام 1967، في برنامج يتضمن أربعاً وعشرين شهراً. هذا المشروع وضحه بوثيقة بعنوان "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال"، وهذه الوثيقة مكونة من أربعة وخمسين صفحة لبناء البنية التحتية الفلسطينية، وإنشاء المؤسسات العامة. إن خطته تعتبر الأولى من نوعها منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993[70]، حيث يرتكز هذا البرنامج كلياً على الافتراض أنه بحلول 2011، سيكون الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أحرزا تقدماً ملحوظاً نحو التوصل إلى اتفاق الحل النهائي، أو على الأقل نحو الاعتراف بدولة ذي حدود متفق عليها[71].

وعند الحديث عن دور وثيقة بناء الدولة في تشكيل واقع فلسطيني جديد أو واقع مفروض فيجب الحديث عن أهم الأهداف الوطنية لهذا المشروع، فمن أهم الأهداف الواضحة في نصوص الوثيقة هي، إنهاء الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، وتعزيز الوحدة الوطنية، وحماية القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وحماية قضية اللاجئين ومتابعة حقوقهم، وإطلاق سراح الأسرى، ودعم التنمية البشرية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد، وتوفير الأمن والأمان في جميع ربوع الوطن، بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية، بالإضافة إلى أن هذا المشروع يتطلع إلى جعل فلسطين دولة "سلام" (فياض!)، ترفض العنف وتلتزم بحسن الجوار والتعايش مع جيرانها، وتقيم جسور التواصل مع المجتمع الدولي، وتمثل شعارًا للسلام والتسامح والرخاء في هذه البقعة المضطربة من العالم[72].

ومن العناصر الهامة التي تركز على تفاصيلها خطة فياض، إنشاء مؤسسات الدولة لدعم إقامة دولة فلسطينية، مثل بناء شبكات الصرف الصحي وتقوية وتعزيز المدارس والمدن، وتوفير فرص الحصول على السكن بأسعار معقولة، والسبب في ذلك يعود إلى تركيز فياض على كسب ثقة الشعب الفلسطيني من خلال إنشاء مؤسسات فعالة وخالية من الفساد.[73]ولكن تجدر الإشارة بان مشروع رئيس الوزراء فياض محدود بطبيعته، فكما هو مذكور في الوثيقة أن المشاريع سوف تشمل كل أنحاء الضفة الغربية ولكن إن مشروع فياض أكثر فعالية في مدينة رام الله، ليس هناك شك في أن فياض وحكومته يعملون على توسع نطاق المشاريع في جميع الضفة الغربية

---

[69] Op. Cit. The Palestinians: Background and U.S. Relations. P50

[70] Dan, Diker, Pinhas, Inbari. *Prime Minister Salam Fayyad's Two-Year Path to Palestinian Statehood*. Jerusalem Issue Briefs. October 2009, *Vol. 9, No. 11.*

[71] مرجع سابق ذكره. "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية و إعادة تكوين الحركة الوطنية". ص 76

[72] Op. Cit. Ending the Occupation, Establishing the State. P 4

[73] The Saban Forum: AU.S. -Israeli Dialogue, Presentation of the Fayyad Plan . November 2009. P 2

فعملت على إطلاق عدد كبير من المشاريع المحلية في جميع أنحاء الضفة الغربية ولكن ليس بكم المشاريع التي ركزت على مدينة رام الله.[74]

ومع ذلك هنالك تحديات تواجه خطة فياض، إذ إن إنشاء دولة فلسطينية من جانب واحد يتعارض مع بند أساسي من اتفاقية أوسلو، الذي ينص على أن: "لا يجوز لأي من الجانبين أن يبادر أو يتخذ أي خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة"، ولكن خطة فياض تدعو إلى التنمية الفلسطينية في المنطقة "C" من الضفة الغربية المتنازع عليها، وهذه المنطقة تعتبر تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، في إطار الاتفاقات المتفق عليها في اتفاقات أوسلو عام 1993[75].

ولعل مما يزيد الشكوك حول مشروع فياض، هو أن هذا المشروع يأتي وسط منازعة تاريخية بشأن شرعية الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي أعقاب انقسامات سياسية لا مثيل لها، ومميتة لجميع الأطراف، هو خطة إستراتيجية جديدة تبدو ظاهرياً نابعة من الداخل، وتهدف إلى إقامة الدولة من خلال بناء نيوليبرالي للمؤسسات، حيث تجلت الانعطافة الحقيقية للنيوليبرالية في السلطة الفلسطينية في أعقاب اندلا ع الصراع بين حركتَي فتح وحماس، وتأليف حكومتين منفصلتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبتولي سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية، وهذا التحرير الوطني من خلال النيوليبرالية، والذي يحظى بدعم عالمي متنامٍ، يعمل على إعادة تعريف النضال التحرري الفلسطيني[76]، وفي غضون ذلك، شغل بعض المثقفين الماركسيين واليساريين المنتمين إلى حركة فتح، مناصب وزارية في حكومات سلام فياض المتعاقبة منذ سنة 2007، محتضنين البرنامج النيوليبرالي، وبالتالي خاضعين للهيمنة الأميركية ومعززين وكالتها المحلية[77].

فعند الحديث عن برنامج إقامة الدولة الفلسطينية بحلول سنة 2011، في إطار بناء مؤسساتي نيوليبرالي، يعيد تعريف النضال التحرري الفلسطيني ويحرف مساره، حيث يعتبر هذا البرنامج عاجزاً عن أن يشكّل قابلةً قانونية للاستقلال، أو استراتيجيا للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، حيث أن نقاط ضعفه لا تنبع فقط من عجز النيوليبرالية عن توفير نمو اقتصادي بصورة عادلة في أرجاء المعمورة، بل من أن "الحوكمة" النيوليبرالية في ظل الاحتلال، مهما تبدُ جيدة، عاجزة عن أن تكون بديلاً من النضال الأشمل في سبيل الحقوق الوطنية، أو أن تضمن الحق الفلسطيني في التنمية والتطور[78].
منذ البداية حاولت إدارة فياض خلال المشروع التي تقوم به أن تغير الموقف التقليدي لمنظمة التحرير الفلسطيني الذي يتمحور حول الدعوة إلى النضال، فقد أصبح فشل استراتيجيا ًالكفاح المسلح في تحقيق أهدافها القصوى واضحاً للعيان مع قمع الانتفاضة

[74] Nathan Brown, Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, September 2010 .P 1

[75] Op. Cit. Prime Minister Salam Fayyad's Two-Year Path to Palestinian Statehood.

[76] مرجع سابق ذكره. "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية و إعادة تكوين الحركة الوطنية". ص 75-76

[77] مرجع سابق نفسه. ص 79

[78] مرجع سابق نفسه. ص 75-76

الثانية،مع ذلك ثبت أيضا، أن استراتيجيا التحرير البديلة والمتمثلة في تحرير جزء من فلسطين التاريخية من خلال المفاوضات والدبلوماسية، هي بالقدر نفسه من العبثية [79].

بالرغم من النقاش السابق إلا إنه بات وضحاً أن رئيس الوزراء سلام فياض لديه بعض النجاحات التي استطاع تحقيقها، وأهمها الاحترام والإعجاب الدولي الذي يناله على الصعيد الدولي، حيث أصبح واضحاً للعيان أن الدعم والتبرعات الدولية ستبقى مستمرة طوال ما هو في منصبه[80]، فان سمعته تضمن إمدادات منتظمة من المساعدات الدولية التي يعتمد عليها الاقتصاد الفلسطيني.[81] وهنالك بعض الإنجازات الأخرى التي تحسب له، ومن أهمها تحسين عمل الشرطة، والأجهزة الأمنية عموماً، والتقليل من الفساد.[82]

وفي هذا السياق، يوجز الباحثون إغواءات مشروع فياض بالقول: "يُدلّس برنامج بناء الدولة فكرة أن المواطنين ربما يكون عليهم الإذعان للاحتلال من دون أن يُحرموا من فوائد حركة مرور أكثر سلاسة، ومن مناهج تعليمية ليبرالية، ومن خدمات عامة فاعلة، وبالنسبة إلى الطبقة الوسطى، من سلسلة الفنادق الفخمة وعروض الفرق المسرحية العالمية، وفي إطار جهود السلطة الوطنية الفلسطينية لجعل مؤسساتها شفافة وخاضعة للمحاسبة، ولضمان مستوى أفضل من الخدمات، وُعِدَ المجتمع المدني بوسائل أكفأ للتعبير عن استيائه، وللتبليغ عن البيروقراطيين الفاسدين، والسلطة تأمل بأن ترسي دعائم "ديمقراطية مشاركة"، وتؤسس اقتصاداً نابضاً بالحياة، من خلال هذه الاستراتيجيات التي ما إن يتم استبطانها، وبفضل تعهد السلطة بضمان خدمات مؤسسات التعليم والرعاية الصحية الأساسية،سيتمكّن الفلسطينيون أو هكذا يوهَمون من المشاركة في الأسواق المحلية والعالمية، ومن التمتع بنصيبهم من فوائد النمو الاقتصادي."[83]

ومن بين الأساليب التي استخدمها سلام فياض في سعيه لتعزيز مكانته الشعبية، قيامه بسلسلة من الزيارات الميدانية للمدن والقرى في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتأييده لحملة مقاطعة منتجات المستوطنات، وليس فقط عن طريق المبادرة السلمية ولكن عمل على تطبيق ذلك من خلال إصدار مرسوم قانون لحظر بيع هذه المنتجات في مناطق السلطة الفلسطينية، لمحاولة المس، وإن شكلياً، بمنتجات الكيان الإسرائيلي وتشجيع الفلسطينيين على شراء المنتجات الوطنية لتحسين اقتصاد المنتجات الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، فإن فياض يناقض نفسه في كثير من الأمور، إذ إنه يدعو إلى السلام وتحسين العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، ولكن ليس من الواضح إمكانية مواصلة نشاطاته الشعبية والحصول على التأييد الشعبي من دون تعريض علاقاته مع الكيان الإسرائيلي للخطر.[84] وقد تحدث، أيضاً، خليل نخلة عن ذلك قائلاً: "يُنتقد فياض في موطنه للكثير من الأسباب وهي ذات الأسباب التي تدعو الخارج إلى الإشادة به، فقد أدان العنف ضد إسرائيل مناقضاً بذلك طموحات شعبه الوطنية وذكر أن بالإمكان إعادة توطين اللاجئين

---

[79] مرجع سابق نفسه. "النيوليبرالية بصفتها تحرراً". ص 75-76

[80] Op. Cit. Are Palestinians Building a State ?P 2

[81] مرجع سابق ذكره. فلسطين وطن للبيع. ص 240

[82] Op. Cit. Are Palestinians Building a State ?P 5

[83] مرجع سابق ذكره. *"النيوليبرالية بصفتها تحرراً"*. ص 85

[84] Op. Cit. Are Palestinians Building a State ?P 12

الفلسطينيين ليس في الكيان الإسرائيلي بل في دولة فلسطينية مستقبلية مقترحاً أن تقدم هذه الدولة المواطنة لليهود، تشيد به صفحات الرأي في صحف واشنطن بوست، ومجلة وول ستريت ونيويورك تايمز كما وتربطه علاقات طيبة بالزعماء الأجانب الذين لا يحظون بشعبية في فلسطين."[85]

3.2.3 منتقدو مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال"

خلال صيف 2009، كشف رئيس وزراء السلطة الفلسطينية سلام فياض خطة لتحقيق هدف الفلسطينيين في تقرير المصير، من خلال تطوير السلطة الفلسطينية بحيث تصبح معتمدة على نفسها، وتحسين الأمور السياسية والاقتصادية والبنية التحتية، بالإضافة إلى المجال الأمني، وقد دُعمت الإصلاحات وجهود التنمية من خلال مساعدات الجهات المانحة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى[86].

عند الحديث عن الاعتماد على برنامج رئيس الوزراء سلام فياض لبناء دولة فلسطينية كحل للقضية الفلسطينية على الرغم من الاحتلال والانقسامات الداخلية كحل وحيد قد يؤدي ذلك إلى الفشل وخيبة الأمل، ومع أن من المحتمل أن تبقي الإدارة التكنوقراطية المؤسسات الفلسطينية واقفة على قدميها وتحسن أدائها ولو كان ذلك في بعض المجالات. ولكن المشكلة الأساسية هي عدم وجود قاعدة سياسية منظمة لمشروع فياض التكنوقراطية، فمشروع فياض ليس هو الحل للازمة السياسية في فلسطين. لا يمكن الإنكار أنه عمل على تحسين الإدارة العامة، ونال إعجاب الدبلوماسية الدولية، وحظي بالدعم المالي، ولكن لا يمكن التظاهر بأن هذا المشروع يستطيع أن يقدم حل للمشاكل العميقة التي تعاني منها السياسة الفلسطينية من (تقسيم، وقمع واحتلال، واغتراب)، فيستطيع مشروع فياض لفترة قصيرة أن يسيطر على الدولة.[87]

ففي المجال الاقتصادي، لاحظ العديد من المراقبين أن معدل النمو كان مثيراً للإعجاب، ففي عام 2008 نما الاقتصاد في الضفة الغربية بنسبة سبعة في المئة،[88] ولكن هنالك مشاكل هيكلية عميقة يجب حلها، منها الاعتماد على المساعدات الخارجية، واستمرار القيود المفروضة على التنقل، وهشاشة السياسية العامة، التي توحي بأننا نشهد انتعاشا جزئيا بدلا من ازدهار مستدام وطويل الأمد على التنمية الاقتصادية،[89] وأنه لن يقدم الوعود التعزيزية التي كان يَعد الشعب الفلسطيني بها، وهذا أيضا لا يعني أنه ينبغي التخلي عن فياض ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود، والدعم الدولي لحكومته، ويجب وقف الاعتماد على برنامج فياض وحده لمواجهة التحديات في فلسطين[90].

---

[85] مرجع سابق ذكره. فلسطين وطن للبيع. ص 240

[86] Jim, Zanotti. Israel and the Palestinians: Prospects for a Two-State Solution. Congressional Research Service. CRS Report for Congress. January 8, 2010. P 7

[87] Op. Cit. Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis. P 1

[88] Op. Cit. Presentation of the Fayyad Plan. P 2

[89] Op. Cit. Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis. P 5

[90] Op. Cit. Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis.P3

وعليه، فـ"إن عملية نقد التمويل الخارجي في السياق الفلسطيني لا تعني ضرورة القطع معه نهائيا، فالتنمية حق طبيعي لكافة الشعوب، وللشعب الفلسطيني الخاضع للاستعمار الحق في الحصول على هذه المساعدات، وله الحق فيها كما كلفته القوانين الدولية، ولكن لا بد أن يترافق ذلك مع المطالبة، والعمل على تحقيق المشاركة الكاملة، والمتساوية في السيطرة على الموارد، وكيفية استخدامها، وضمن مبدأي السيادة والاستقلال، فبعد فشل سياسات الممولين في مجال المساعدات من اجل تحقيق التنمية، والحد من الفقر، على المبادرة أن تنتقل إلى الشعوب المتلقية، لكي تحدد سياساتها، وحاجاتها في مجالي التنمية والدعم، كما إن التمويل المشروط ليس قدرا محتوما لا يمكن الفكاك منه، فهنالك بدائل كثيرة من الممكن أن تحل محله، وبالتحديد التمويل العربي."[91]

يلاحظ من النقاش السابق أنه يجب أن نكون أكثر حذرا وواقعية في فهم ما يمكن لبرنامج فياض تحقيقه وما لا يمكن تحقيقه، فصحيح انه ينبغي عليه أن يكثف جهوده في اجتذاب المساعدة الدولية[92]، ولكن من ناحية أخرى، فإن المانحين والمساعدات الخارجية هي مثار جدل كبير داخل المجتمع الفلسطيني، ومؤسساته، ونخبه. ويلمس المواطن الفلسطيني العادي عمق تأثير ذلك على حياته ومسارها، ويدرك الكثيرون خطوة هذا الدور، رغم أن المساعدات الخارجية هي حق للفلسطينيين، في ظل مسؤولية الغرب عن الاحتلال، واستمراره حتى اللحظة، وفي ظل وجود نصوص أممية تؤكد هذا الحق. ورغم هذا، فإن هذا التمويل يجب أن يخضع للإرادة الفلسطينية، التي ستوجهه نحو الأولويات المجتمعية، والتنموية للمجتمع الفلسطيني،[93] ولكن لا ينبغي أن تستخدم هذه المساعدات كمبرر لتأجيل وتجاهل القضايا السياسية الصعبة لمعالجة الأزمة العميقة في السياسة الفلسطينية.[94]

هنا، يحاول فياض عبر قيام الدولة الفلسطينية من خلال قيام مؤسسات الدولة والتي هي خطوة جدية ومهمة في فلسطين، ولكنها تعمل على تحويل الأنظار عن القضايا الجوهرية والملحة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، من اغتصاب لأرضهم، وقضية اللاجئين والأسرى بالإضافة إلى قضية القدس، من خلال اللعب على وتر الحصول على حياة كريمة، فقد يلاحظ المواطن الفلسطيني البسيط المغزى من وراء الحديث عن إنهاء المقاومة وعدم البحث في موضوع اللاجئين، في الوقت الذي يتعرض فيه اللاجئون الفلسطينيون للإهانة خلال عدم حصولهم على أدنى أسس العيش والحياة.

من جهة أخرى، يصف مراقب متعاطف وداعم لنهج فياض، هذا النهج بـ"ثورة فلسطينية حقيقية"، إنها ثورة تقوم على بناء القدرات الفلسطينية والمؤسسات ولا تقوم فقط على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بناء على نظرية مفادها أنه إذا كان بإمكان الفلسطينيين أن يبنوا اقتصاداً حقيقياً، وقوّة أمنية محترفة، وبيروقراطية حكومية فعّالة وشفّافة، فسيستحيل في نهاية الأمر، على إسرائيل نكران حق الفلسطينيين في قيام دولة لهم في الضفة الغربية والأحياء العربية في القدس الشرقية، وبالطبع، فإن هذا النهج مدعوم بالكامل من

---

[91] آيات حمدان. المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء، (رام الله–فلسطين. كانون الأول، 2010). ص 73

[92] Op. Cit. Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis.

[93] مصدر سابق ذكره. **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. ص6

[94] Op. Cit. Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis

الرأسماليين الفلسطينيين، فهم يرونه بديلا جيدا وأكثر ربحية من النضال الثوري الحقيقي الأكثر تطلّبا وإشتباكا، وقد عبّر الرئيس التنفيذي لشركة باديكو عن هذا الموقف بوضوح[95].

3.2.4 مشروع "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" وارتباطها بمفهوم نتنياهو عن "السلام الاقتصادي"

من غير الواضح ما إذا كانت خطة فياض تهدف بصورة رئيسية إلى دعم فرص عباس في المفاوضات مع إسرائيل أو ما إذا كان يعبر عن بديل حقيقي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية في حال فشل المفاوضات، فخطة فياض لا تدعو إلى إعلان الاستقلال الفلسطيني خلال تاريخ معين، لأن فياض ليس لديه قاعدة سياسية محلية هامة، بالإضافة إلى وجود العديد من الشكوك فيما يتعلق بقدرته بنفوذه السياسي في الدعم الغربي، الذي ممكن أن يكون وسيلة للالتفاف حول خطته، ويخشى بعض الفلسطينيين أن الخطة يمكن أن تكون مرتبطة بشكل وثيق جدا مع مفهوم نتنياهو عن "السلام الاقتصادي" في الضفة الغربية [96].

فمنذ البداية لم تعالج خطة فياض عوائق التنفيذ على المستوى الشمولي "الاقتصاد الكلي"، والتي ستظهر حتما بسبب السيطرة الكاملة للكيان الإسرائيلي على العملية، على العكس من ذلك. فمن الواضح أن نجاح تنفيذ الخطة قد قام على فرضية دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وعلى تعاون أساسي لرأسمال الإسرائيلي والصهيوني من أجل دفع وتشجيع العملية للمضي قدما بالسلطة الوطنية الفلسطينية[97].

وفي هذه الأوضاع استطاع الإسرائيليون، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، ووسائل الإعلام، أن يخلطوا عمداً بين فكرة السلام الاقتصادي التي دعا إليها رئيس حكومة إسرائيلية نفّذ في تسعينيات القرن العشرين إصلاحات اقتصادية جذرية لتحرير الأسواق، وبين برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء الدولة الذي هندسه رئيس حكومة فلسطينية، وعليه لا يوجد حقاً تباين كبير بين المبادرتين في بعض الجوانب، فالمقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفئ كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لا بل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية، وما يَعِد به برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية ليس أن كلاً من الطرازين "الملائمين" للدولة ولاقتصاد السوق الحرة قابل للبناء فحسب، بل إنه يمكن تصميمه وتهيئته في ظل استمرار الاحتلال أيضاً، وفي ظل بقاء الحكومة الفلسطينية منقسمة سياسياً وجغرافياً [98].

"إن النهج "الفياضي" الذي يروّج له سلام فياض، و"السلام الاقتصادي" الذي يروّج له نتنياهو من خلال نائب رئيس الوزراء، سيلفان شالوم، هما وجهان لعملة واحدة، هذا النهج التكاملي "المزدوج" ينطوي على التطبيع مع استمرار الاحتلال والسّيطرة،

---

[95] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 140

[96] Op. Cit. Israel and the Palestinians: Prospects for a Two-State Solution. P 8

[97] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 83

[98] مرجع سابق ذكره." النيوليبرالية بصفتها تحرراً . ص 85

والتدفقات المستمرة للمساعدات الدولية."[99] وفي حقيقة الأمر، فإن الدولة الفلسطينية لا يمكن أن تحصل على حرية اقتصادية كما يدعو فياض في مشروعه، مهما تبذل السلطة الوطنية الفلسطينية من جهود لعرض الضفة الغربية كمقصد جاذب للاستثمار، فذلك ليس هو الحاصل على ارض الواقع فإن الكيان الإسرائيلي لا يزال هو الآمر الناهي. وهذا، بالتأكيد، من شأنه تأخير أو إحباط محاولات الاستثمار التي يبذلها مستثمرون دوليون وفلسطينيون. أمّا الحيز الوحيد المتاح أمام السلطة الوطنية الفلسطينية لممارسة مجدية للسياسات النيوليبرالية فيقع ضمن مجال السياسة المالية، ولاسيما من خلال، خفض الإنفاق العام، زيادة الإيرادات الضريبية.[100] أما بخصوص التزام السلطة بالبروتوكول الاقتصادي مع "الجانب الإسرائيلي،" فيعني أنها لا تستطيع بصورة مستقلة خفض التعريفات الجمركية أو ضرائب القيمة المضافة، وعليه فإن برنامجها لتحرير التجارة يجب أن يسير في ركاب البرنامج الإسرائيلي[101].

لقد ندد ممثلو السلطة الوطنية الفلسطينية بالسلام الاقتصادي الإسرائيلي الصنع، وبمحاولات إحلاله مكان السلام الحقيقي، لكن إطار السياسة النيوليبرالية الذي يحاولون تركيبه، بالتضافر مع عجزهم عن تحدي الكيان الإسرائيلي ميدانياً "أو في أي مجال آخر"، يعني أن السلطة الفلسطينية ستضطر إلى أن تعتمد على الكيان الإسرائيلي لتسهيل جدول أعمال بناء الدولة، فإن هذا يعني التعامل مع السلام الاقتصادي بشكل لا يتجلى فيه التسامح تجاه الاحتلال، والتعامل الاقتصادي مع إسرائيل وفق المعايير التي تحددها سلطة الاحتلال[102].

3.3.1 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

يتناول هذا القسم نشأة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأهدافها وصولاً إلى المساعدات والمشاريع التي تقدمها هذه الوكالة للدولة الفلسطينية. ويركز على الموقف من الدعم الأمريكي في فلسطين والتي تعتبر القضايا الأساسية في هذه الدراسة، حيث أن هذا القسم يقدم مدخلاً تاريخياً وتوضيحياً للحديث عن المساعدات الأمريكية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تقدم المعونة للضفة والقطاع، ويوضح كيف أن هذه المساعدات تخدم مصالح الدولة الأم "الأمريكية ونصيرتها الدولة الإسرائيلية" بشكل أساسي.

3.3.2 نشأة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تلعب الدول المقدمة للمساعدات دورا أساسيا ومركزيا في تقرير حجم المساعدات التي تُقدم إلى الدول النامية، وشكل هذه المساعدات والاعتبارات المختلفة المرافقة لها. كما أن الاعتبارات الدبلوماسية والتجارية للدولة المانحة تحكم إلى حد كبير سياسة هذه المساعدات، كل هذه الأمور تشجع الدول المانحة على تقديم مساعداتها في ظل جميع الاعتبارات السياسية والاقتصادية ومصلحة الدول المانحة التي

---

[99] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 139

[100] مرجع سابق ذكره." النيوليبرالية بصفتها تحرراً . ص 81

[101] مرجع سابق نفسه. ص80

[102] مرجع سابق نفسه. ص80

تؤخذ بعين الاعتبار بشكل اكبر منها في حالة تقديم المساعدات عن طريق إشراك المؤسسات والمنظمات الدولية في عملية تقديم المساعدات والإشراف عليها ودراسة المشاريع المقترح تمويلها.

تم إنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العام 1961 بموجب قرار تنفيذي للرئيس الراحل جون كينيدي، ولقد شهدت الخمسة عشرة سنة اللاحقة التنفيذ الناجح لمشروع المارشال بلان، الذي مولته الولايات المتحدة بغرض إعادة إعمار الدول الأوروبية التي تضررت من جراء الحرب العالمية الثانية والتي كلفت حوالي 13 بليون دولار أمريكي آنذاك، والتي تم توفيرها من الميزانية الأمريكية الفيدرالية. وأثبتت هذه المبادرة أن المعونة الأمريكية الخارجية تستطيع أن تلعب دورا فعالا في المجتمع الدولي بالإضافة إلى الاستفادة الكبيرة التي تعود على الولايات المتحدة في نواحي كثيرة من جراء تقديم هذه المساعدات. وعليه، فإن نجاح هذا المشروع أظهر للكوادر العليا في الحكومة الأمريكية مدى فاعلية المعونة الاقتصادية في التأثير على الحكومات الأخرى، كما دلل على وجوب تركيز الولايات المتحدة على المعونات الاقتصادية بالنسبة للدول النامية.

ونتيجة لهذا الشعور بالالتزام جنباً إلى جنب مع نجاح مشروع المارشال بلان، دفع بالرئيس كينيدي إلى التركيز على الدول النامية، وجاء هذا القرار نتيجة عدة أسباب من أهمها تدعيم "السمعة الطيبة" للولايات المتحدة في الخارج وذلك على المدى البعيد، كما اقتنعت الحكومة الأمريكية بأن هذه المعونة سوف تساعد على توطيد جسور التفاهم مع دول العالم الثالث أو الدول النامية.[103] علاوة على ذلك أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش "الاتفاق الجديد للتنمية" في بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وقال الرئيس بوش خلال الخطاب الذي ألقاه هناك "إن مكافحة الفقر هي واجب أخلاقي، وأنه قد جعله من الأولويات في السياسة الخارجية الأميركية. ولمواجهة هذا التحدي، اقترح الرئيس زيادة المساعدات بالنسبة للدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وزيادة المساهمات والمسؤولية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وأعلن الرئيس أن الولايات المتحدة ستزيد مساعداتها الإنمائية الأساسية بنسبة 50 ٪ خلال 3 سنوات القادمة، مما أدى إلى زيادة 5 بلايين دولار سنويا، وستذهب هذه الأموال إلى صندوق مساعدات الدول النامية الذي يعمل على تحسين اقتصاد ومستويات المعيشة لهذه الدول[104].

وكما هو واضح، فإن هدف المساعدات الأول يتمثل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خاصة وأن الدول التي تقدم المعونة لها مصلحة أكيدة في التقدم الاقتصادي لهذه الدول، فالاستقرار السياسي وقوة البلدان المتطورة تتوقف إلى حد كبير على البلدان النامية، كما أن هذه المعونة سوف تساعد على توطيد جسور التفاهم مع دول العالم الثالث أو الدول النامية.

---

[103] "نبذة عن وكالة المعونة الأمريكية (USAID)" http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/166.htm . (تم الرجوع اليه بتاريخ 17 كانون ثاني، 2012).

[104] http://www.usaid.gov/about_usaid/usaidhist.html . (تم الرجوع اليه بتاريخ 17 كانون ثاني، 2012).

3.3.3 أهداف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

إن أهم أهداف الوكالة التي تركز جهودها عليها، مساندة النمو الاقتصادي من خلال التجارة وتحسين الزراعة، وتحسين الصحة العامة، ونشر الديمقراطية ومنع المنازعات وتوفير المساعدات الإنسانية عند الحاجة. ولضمان فاعلية مشاريع المنظمة تحاول أن توائم هذه المشاريع الظروف السيئة للدول التي تحتاج إلى المساعدة في مختلف أنحاء العالم، كما توجب استمرارها على المدى البعيد. وقد حاول مؤسسو المنظمة، ولا يزالون، إقناع الكونغرس والشعب الأمريكي أن تمويل هذه المنظمة يخدم المصالح الأمريكية. وطبقاً للتقرير السنوي للمنظمة فإن ميزانيتها تبلغ حوالي 9 بليون دولار تخصص أغلبها للحد من الفقر العالمي، وتسريع عجلة النمو الاقتصادي، ومساندة حقوق الإنسان الأساسية عن طريق تنمية الديمقراطية للحكومات المختلفة، بالإضافة للتقليل من حدة النزاعات الدولية والرعاية الصحية التي تتفاوت احتياجاتها في عالم سكاني مستمر في النمو، كما تهتم بتنمية النواحي التعليمية، وتعتني بالمصادر الطبيعية للعالم. [105]

وبناء على هذا الفهم، فإن الدولة التي تقدم المعونة إلى الدول النامية تحقق مجموعة من المكاسب السياسية، فهي مثلا تساهم في إبراز وإظهار نواياها الحسنة تجاه الدول النامية بتقديم المساعدة حتى تنمو وتزدهر علاقاتها مع الدول مقدمة المعونة، كما من أهم هذه الأمور أنها تساهم في تحقيق الاستقرار، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونشر أفكارها وأيديولوجيتها في الدول متلقية المعونة وفي العالم اجمع، و قد كانت المعونة الأمريكية لدول أوروبا من أهم القضايا خلال الحملة الرئاسية الأميركية 1960.

3.3.4 إنجازات ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين

تشغل المنظمة الكثير من المشروعات والبرامج في سبع دول شرق أوسطية: مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والضفة الغربية وغزة واليمن، وتشمل هذه البرامج والمشروعات النواحي التنموية في مجالات متعددة مثل الزراعة والاقتصاد والبيئة والإصلاح السياسي لدول المنطقة. ولكن التركيز هنا سيكون على الضفة الغربية حيث تمول المنظمة عدداً كبيراً من المشروعات من ضمن أهدافها توفير القروض الصغيرة للأفراد لتشجيع صغار المستثمرين وكذلك برامج التدريب المهني والأخر يركز على الرعاية الصحية، والإصلاح الديمقراطي. [106]

من بين الأساليب التي تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإخضاع الفلسطينيين، هو اللجوء إلى استخدام الدعم الأمريكي الذي يعتبر ثاني اكبر تمويل للشعب الفلسطيني بعد الاتحاد الأوروبي، حيث أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قدمت منذ عام 1994 أكثر من 3.3 مليار دولار أمريكي على شكل مساعدات اقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لمشاريع

[105] مرجع سابق ذكره. "نبذة عن وكالة المعونة الأمريكية (USAID)".

[106] مرجع سابق ذكره. "نبذة عن وكالة المعونة الأمريكية (USAID)".

استهدفت الحد من الفقر، وتحسين الأوضاع الصحية والتعليمية، وبناء البنية التحتية، وخلق فرص عمل، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد[107].

لذلك يمكن الحديث هنا أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبقية مؤسسات المساعدات الخارجية عموما، تستخدم ليس فقط كمؤسسات من اجل مساعدة الآخرين، بل تستخدمها الجهات التي تقف خلفها كوسائل ووسائط بحد ذاتها على شكل أوامر تسعى من ورائها نشر سياساتها أو سيطرتها على المنطقة. وقد سبق لآيات حمدان أن تحدثت عن هذا الموضوع في بحثها "المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني"، بأن الوسائل التي استخدمتها لولايات المتحدة الأمريكية تنوعت لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فمنها العسكري ومنها الاقتصادي والسياسي والإنساني. أما النمط الآخر من هذه الوسائل فهو قيام مشروعات تنموية طويلة الأجل للتأثير على المجتمع الدولي، والتي تعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المثال الأوضح على هذه الوسيلة التي هدفها الظاهر هو مساعدة الدول النامية، ودول العالم الثالث.[108] وباعتبار فلسطين من هذه "الدول" فإن التركيز سيكون على دور هذه المنظمة في أراضي الضفة وقطاع غزة.

عَرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن نفسها من خلال موقعها الالكتروني أنها مؤسسة تعمل على مساعدة الشعوب المحتاجة من خلال دعمها المستمر للاحتياجات الإنسانية الأساسية، ومنها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة فهي ملتزمة باستمرار بدعمها للاحتياجات الإنسانية الأساسية، فان الولايات المتحدة الأمريكية هي المانح الأكبر للمساعدات الاقتصادية والتنموية الثنائية للفلسطينيين، فقد قدمت وأنفقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على برامجها المتنوعة في قطاعات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية والتعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والديمقراطية، حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي منذ عام 1993، حيث يتم تقديم جل هذه المساعدات في قطاع غزة عبر وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ومنظمات غير حكومية محلية ودولية أخرى. [109]

[107] مصدر سابق ذكره. المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. ص 35

[108] المصدر السابق نفسه. ص 35

[109] مرجع سابق ذكره. موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين

- **التعليم والشباب**

تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التعليم من خلال تطوير مناهج دراسية وأساليب تعليمية مثالية في عدد من المدارس الخاصة، كما تهدف إلى تحسين التعليم العالي من خلال البعثات الدراسية[110].

- **الصحة والمساعدات الإنسانية**

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشروع العناية بصحة الأم والطفل على تحسين صحة 60% من النساء الفلسطينيات في سن الإنجاب والنساء دون الخامسة، كما تقدم الولايات المتحدة مساعدات غذائية ورعاية صحية طارئة استجابة للحالات الطارئة وتخفيفا لحدة الفقر[111].

- **التنمية الاقتصادية**

تدعم المساعدات الأمريكية تطوير الأعمال التجارية والزراعية سعيا لزيادة الصادرات الفلسطينية، ويتم ذلك عبر مساعدات تقنية وبرامج قروض. إلى ذلك تساعد الولايات المتحدة عبر مشاريع تحسين المعابر على تسهيل حركة الأشخاص والبضائع الفلسطينية مع المساهمة في "تحسين الشعور بالأمن لإسرائيل"[112].

- **الديمقراطية والحكم**

تروج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للاعتدال على الساحة السياسية الفلسطينية[113].

- **المياه والصرف الصحي والبنى التحتية**

تسهم كل من مشاريع الطرق والمياه وبناء المدارس في تحسين البنى التحتية في الضفة الغربية وغزة، إذ يعمل مكتب مصادر المياه والبنية التحتية في:

1. شبكات مياه الشرب والصرف الصحي.
2. خلق الوظائف عبر مشاريع البنى التحتية الصغيرة.
3. تعبيد الطرق.
4. حفر الآبار لزيادة كميات المياه المتوفرة.
5. تقديم مياه الشرب والمساعدات الإنسانية الطارئة [114].

---

[110] مرجع سابق نفسه.

[111] مرجع سابق نفسه

[112] مرجع سابق نفسه

[113] مرجع سابق نفسه

[114] مرجع سابق ذكره، "موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية".

يلاحظ من النقاش السابق إن برنامج سلام فياض كان ينقصه الكثير من الدعم الذي ظهر على الساحة الفلسطينية عن طريق دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إذ خصصت دعم من خلال برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للضفة الغربية وغزة (1993 – 2007) التي قسمت الموازنة حسب القطاعات المختلفة كما في الجدول التالي:[115]

القطاع	المبالغ المنفقة (1993 – 2007)
التنمية الاقتصادية	256,299,136 $
الديمقراطية والحكم	229,055,235 $
الصحة والمساعدات الإنسانية	160,930,738 $
التعليم والشباب	64,068,708 $
المياه والصرف الحي والبنية التحتية	733,592,744 $
غير ذلك (التحويل النقدي للسلطة الفلسطينية، وكالة الغوث، ودعم البرنامج)	294,994,331 $
المجموع للضفة الغربية وغزة	1,738,940,892 $

3.4 الموقف من الدعم الأمريكي في فلسطين

يسود رأي في الشارع الفلسطيني عموماً مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تبقى في فلسطين تحت ستار مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تدعم مشاريع التنمية، وأن مهمة هذه المشاريع باتت تتمثل في توفير وسائل الحياة والعيش الكريمة، ودعم مشاريع التنمية من خلال المشاريع المتنوعة التي تقوم بها في المنطقة، وفي هذه الحالة فان أسلوب التضليل الذي تستخدمه يحقق الهدف المرجو منها، وهو أسلوب لا تتورع الوكالة عن استخدامها باستمرار لتبرير تداخلها في المنطقة.

وعلى ذلك، "فإن الاعتماد على المعونات في مناطق السلطة الفلسطينية قد أخذ بالتزايد تدريجيا منذ عام 1999، حيث صنفت مناطق السلطة الفلسطينية في عام 2006 أكثر بلدان العالم اعتماداً على المساعدات، فيبدو أنه ثمة اعتماد كلي على المساعدات الخارجية يقوّض أية مبادرة للعمل المحلي. ولقد تم السماح للمعونة الخارجية أن تتمتع بما يشبه سلطة السيطرة الاستبدادية وبالتالي الخضوع لمصادر هذه المساعدات. ونظراً إلى أن دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية، فمن السهل علينا أن نرى حينها مدى الخنوع الكبير ومدى مديونية سياسات السلطة الفلسطينية تجاه هذه الكتلة من الدول الرأسمالية، فقد التزمت الولايات المتحدة بدفع أكثر من 3.5 مليار دولار من المساعدات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ توقيع اتفاقات أوسلو، فقد خصصت الولايات المتحدة أو أعادت برمجة ما يقرب من 2 مليار دولار منذ 2007 لدعم أمن

[115] مرجع سابق نفسه

رئيس حكومة السلطة الفلسطينية سلام فياض، والحكم والتنمية وبرامج الإصلاح، بما في ذلك 650 مليون دولار كمساعدات مباشرة لميزانية السلطة الفلسطينية ونحو 400 مليون دولار تم تخصيصها للتدريب، والمعدات غير القاتلة، والمرافق، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة لتعزيز قدرات قوات الأمن الفلسطينية وإصلاح نظم العدالة الجنائية في الضفة الغربية، أما الباقي فقد خصص للبرامج التي تديرها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتي تنفذها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والإصلاح الديمقراطي، وتحسين الوصول إلى المياه وغيرها من البنى التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب المهني"[116].

وبذا، يتبين لنا أن أسلوب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المنطقة كشف، ودون مواربة عن الوجه الحقيقي للسياسة الأمريكية، فوفق ما كشفته دراسة "أمان" عن الوضع الخاص بمؤسسات السلطة الفلسطينية التي حصلت على منح من الوكالة الأمريكية للتنمية، فقد أقرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بأنها قد أنفقت مبلغ 1.7 مليار دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة منذ عام 1993وحتى عام 2007، وفي هذا السياق تلقت كافة مؤسسات الوكالة الأميركية للتنمية والفروع والهيئات والشركات العاملة في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية إعفاء من التسجيل في أية وزارة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، بناء على القرار الذي اتخذه الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس وزرائه في ذلك الوقت.
أما محمود عباس، وفي أوائل العام 2005، فقد عزز هذه القرارات التي منحت مؤسسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حصانة ضد أي تدخل من شأنه أن يعرقل نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الإطار يظهر دور السلطة الفلسطينية في دعم مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عبر تعبيرها لدعم التحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكي. وعلاوة على ذلك، يحظى العديد من فروع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على تصاريح تسجيل من وزارة الاقتصاد الوطني كشركات لا تبغي الربح من دون تقديم أية وثائق رسمية. كما وأن أسماءها ليست مندرجة حتى ضمن قائمة الشركات المسجلة لدى قسم مراقبة الشركات في الوزارة، إذ أن شركات الوكالة الأمريكية للتنمية التي لا تبغي الربح لا تقدم أي تقارير أو ميزانيات، ولا تخضع لرقابة المراقب المالي التابع للشركات الفلسطينية.
أما عقود عمل الوكالة مع الجهات الفلسطينية فتنص على خضوع أي صراع قد ينشأ في العمل لنظام قضاء الولايات المتحدة الأميركية.[117]

تناقش الدراسة السابقة التمويل الأمريكي، الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد التمويل الأوروبي، هذا التمويل الذي يتعاطى مع الفلسطينيين من زاوية "الإرهاب" حيث يمنع أي فرد أو مؤسسة من تلقى المساعدة، الخدمة إذا ثبت أن له أية علاقة بفصائل المقاومة الفلسطينية. ورغم هذا، فإن أذرع ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تثبت دوما أنها صاحبة القرار الأول فيما يتعلق بأوجه الصرف، وآلياته، فتتم عملية صرف المبالغ المقدرة للمشروع في أمور لا تخلق أثرا واقعيا وتنمويا حقيقيا، لتبقى هي المستفيدة من هذه الأموال، ويعود ذلك لها بالنفع من خلال استخدامها خبراء من قبلها لإجراء هذه التدريبات، للتأكد على أن يكون عائد المشروع المادي اغلبه لهم، مع حصر الفلسطيني في دور المقاول الوسيط وليس المخطط.[118] ومن هذا المنطلق يمكن القول

---

[116] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 128

[117] مرجع سابق نفسه. ص 191

[118] مرجع سابق ذكره. **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. ص 6

إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل أيضا من خلال استغلال شراكة طرف فلسطيني، حتى لو كان له مشاركة بسيطة، ولكن يتم استغلال هذه المشاركة بنجاح من اجل خلق ثقة تؤثر في نفسية الشعب الفلسطيني.

ويقدم الدعم الأمريكي للشعب الفلسطيني أما للسلطة الوطنية مباشرة، أو من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تصنف المساعدات المقدمة من قبلها ضمن التمويل المشروط، والتي وضعت "شهادة الإرهاب" كوثيقة يوقع عليها كل من يتلقى دعما منها. وتنفذ الوكالة مشاريع التنمية الخاصة بها من خلال مؤسسات وشركات أمريكية غير حكومية، عاملة في الأراضي الفلسطينية، كل حسب القطاع الذي يشغله.[119] وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الفحص الدائم ومراجعة حسابات سنوية للمشاريع التي تقوم بها، حيث تهدف المراجعة ضمان حُسن استخدام الأموال التي خصصت من خلال حساباتها، وعدم تحويل أموالها إلى حركة حماس أو غيرها من المنظمات المصنفة على أنها جماعات إرهابية من قبل الولايات المتحدة، ووصف بيان صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فبراير 2009، على جميع المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتقديم بطلبات للحصول على منح من الوكالة الأمريكية للتنمية، القيام بالتصديق على أنها لا توفر الدعم المادي "للإرهابيين".[120]ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية تتخوف من إظهار أنها مرتبطة مع مؤسسات لها صبغة سياسية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وفي الحقيقة، فان كل ما تقوم به مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المنطقة الفلسطينية إنما يعكس وجهة نظر سياسة بحته، كما تعكس الواقع التي ترغب فيه السياسة الأمريكية أن يكون هو السائد، فان الولايات المتحدة تقيم كل فترة مدى فاعلية المساعدات الأمريكية للفلسطينيين في الضفة الغربية، ومدى إحرازها لمبدأ تقدم مصالح الولايات المتحدة، والهدف من هذا التقييم أن معرفة الكونغرس في المستقبل أي المشاريع التي يجب توسيعها وأيهما يجب تقليصها أو حتى وقفها، وفقا لأولويات السياسة الأميركية[121].

بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تعاملها مع الشعب الفلسطيني تؤسس لنظرية جديدة لا علاقة لها بالمبادئ والأخلاقيات التي تدعيها، فمنذ تقديم منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة محمود عباس طلبا للحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة في 23 سبتمبر 2011، فقد اتخذوا بعض المشرعين الأمريكيين إجراءات منذ أغسطس 2011 إلى تأخير التزام بعض المساعدات الأمريكية المخصصة للفلسطينيين، إلى حد كبير بسبب الجهود الفلسطينية للحصول على دعم دولي أكبر لإقامة دولة فلسطينية خارج المفاوضات مع الكيان الإسرائيلي.[122] إن كل ما تعنى به الولايات المتحدة في فلسطين من خلال أداتها الحالية "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، إذن، هو تطبيق سياستها التي ستقود إلى حماية الكيان الإسرائيلي من المقاومة الفلسطينية.

---

[119] المرجع السابق نفسه. ص 35

[120] Jim, Zanotti. U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. CRS Report for Congress. November 9, 2011. P 19

[121] IPID .P 25

[122] Op. Cit U.S. Foreign Aid to the Palestinians .P 1

3.5 تقاطع مشروع سلام فياض "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" مع مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

ما تقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الشأن الفلسطيني، هو محاولة مساعدة ومنح مشروع فياض أساس ليقوم عليه، من خلال مساعدته في تنمية البنية التحتية لقيام مؤسسات الدولة الفلسطينية. ولكن مما يزيد الشكوك لهذا المشروع انه عندما نتمعن في سياسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نجد أنها تعمل على نفس الأُطر والأسس والمشاريع الذي يدعو لها سلام فياض، فان أعمالها تلقي الضوء على القضايا التي تخدم الشعب الفلسطيني في مساعدته اقتصاديا.

وبسبب حاجة المجتمع الفلسطيني، واستنزافه من قبل الاحتلال والمشاكل التي تواجهه كل يوم، بداية من أزمة الطرق، والتعب النفسي الذي يواجهه كل فلسطيني على الحواجز المفروضة في كل المناطق الفلسطينية، والضعف في التعليم، وصولا إلى نسبة البطالة العالية في فلسطين... فقد سهلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عبر مشاريعها المتنوعة بالإضافة إلى برنامج قيام الدولة القائم على تحسين البنية التحتية وقيام المؤسسات التي تدعم تحسين جميع المشاكل التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وهكذا يتجلى تقاطع مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع مشروع "قيام الدولة وإنهاء الاحتلال" في الهدف ذاته، من خلال سياسات التأثير التي تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لكي تنتج قيماً وسلوكيات جديدة للشعب الفلسطيني، تسعى من خلالها إلى حصول الفلسطينيين على أسس العيش الكريم، للوصول إلى الإنهاء على المقاومة، وهي تسعى أن تصبح هذه القيم والسلوكيات مقبولة ومعتمدة لدى الشعب الفلسطيني، ما يعني أن إسرائيل سوف تكون أيضا سعيدة ورابحة، وكل ذلك يتم عبر انتهاج خطاب واحد يكون بمثابة المخرج النهائي، والمعبر عن منظومة القيم التي تسعى هذه المشاريع أن تفرضها على الفلسطينيين.

لم تتوقف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن استخدام مشاريعها لدعم مشروع فياض بوصفه احد أدوات السلام الاقتصادي ووسيلة لوقف المقاومة الفلسطينية، بتنامي اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى أموال المانحين، وتنامي التعاون التابع وغير المتكافئ بين الرأسماليين الفلسطينيين والصهاينة، والإذعان الكامل للاحتلال الاستعماري المتواصل. وبذلك، فإن مشروع فياض الذي يحاول من خلاله رسم واقع فلسطيني جديد محرر اقتصادياً لن يرى النور بسبب رؤية إسرائيل لمستقبل الفلسطينيين في "حدودها." هذا بالإضافة إلى أن مبادرات التعاون التي قام بها الرأسماليون والنخب السياسية الحاكمة من الطرفين على حد سواء تؤكد أن لا نهاية للاحتلال، بل هناك ترسيخ لتبعية الاقتصاد الفلسطيني وتدمير له، وإن قدم هذا التأكيد على شكل "اندماج اقتصادي" كشرط مسبق وضروري للعيش المشترك بسلام[123].

كما إن رؤية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قائمة على خطة إقامة الدولة الفلسطينية، لذلك تقوم بما هو مفيد لتحقيق هذا الغرض، والذي هو في الأساس استهداف البنية التحية، ولكن البنية التحتية التي تسعى المؤسسة لبنائها هي تثبيت الحدود الحالية للسلطة الفلسطينية ومناطق سيطرتها، وخلق نوع من التواصل بين هذه المناطق، وتثبيتها كأمر واقع، وكدولة مستقبلية.[124] فعند الحديث عن

---

[123] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 131-130

[124] مصدر سابق ذكره. **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. ص 36

مشروع إقامة الدولة يجب التطرق إلى مصممي هذا المشروع، فان كل من فياض وعباس يشكلان ثنائياً يتقاسمان بشكل واضحٍ العمل (الاقتصادي والسياسي). وفي الواقع هما يمثلان حتى الآن جسداً برأسين حيث يركز أحدهما على السياسات الاقتصادية بينما يعنى الآخر بالسياسات السياسية، وهما يتعاونان لتطبيق جدول العمل السياسي والاقتصادي المفروض من الغرب والكيان الإسرائيلي ويعملان على عكس ونهش النضال التاريخي الفلسطيني من أجل "التحرر."[125] وهذا ما تسعى إليه أيضا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال تثبيت واقع الانقسام السياسي والجغرافي، فلهذه المؤسسة موقف سياسي من سلطة حماس في غزة، حيث تحصر عملها في غزة في الطابع الإغاثي، دون العمل في المجالات الأخرى، وهذا الموقف هو نفسه الذي اتخذته كافة المؤسسات الأمريكية العاملة في فلسطين، والذي يتبع الموقف السياسي للدولة الأم[126].

وضمن هذا المفهوم لا يمكن أن يفهم من المساعدات الأمريكية، إلا أنها تسعى لتحطيم المقاومة الفلسطينية وإخضاع الشعب الفلسطيني للمطالب الأمريكية المتمثلة باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب السعي للحصول على تعاون مشترك بين الحكومة الأمريكية والكيان الإسرائيلي. فخطط التنمية المحلية جميعا وضعت بإشراف خبراء أجانب، ووفقاً لأجندات الدول لممولة، والتي تختار القطاعات التي تلبي أهدافها، فتقوم بتركيز دعمها عليه، دون وجود آلية تنسيق فلسطينية تنسق هذه المساعدات، وتوزعها بشكل يضمن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في السياق الفلسطيني، إذ تم إيجاد آلية أوروبية، تعرف باسم "آلية بيغاس" التي تنظم المساعدات وفقا للقطاعات التي تختارها الدول المانحة، وليس حسب الأجندات المحلية، والتي تخدم هدفا وحيدا هو استمرار "العملية السلمية" وإقامة دولة هزيلة في حدود السلطة الفلسطينية الحالية، فيما يسمى ب "مشروع الدولة وإنهاء الاحتلال." [127] لذلك، فإن كل ما تقوم به السلطة الفلسطينية لإنجاح مشروعها، الذي تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدعمه، والذي يشارك أيضا الكيان الإسرائيلي في أسسه، والواضح منها ظاهريا أنها تعمل على تحسين الأوضاع الفلسطينية وقيام المؤسسات في فلسطين، ولكن هدفها الفعلي هو تحجيم المقاومة الفلسطينية.

لا شك أن هذه الرؤية تدلل على وجهة عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تحصر التنمية في مجال تقديم الخدمات، وتأهيل المساعدات الخارجية البنية التحتية، والتي بالرغم من أهميتها إلا أنها لا تشكل مدخولا أساسيا للاقتصاد، كما أن حصر التنمية في بعض المهارات الإدارية: ككتابة التقارير، ومهارات التواصل يفرغها من معناها، ما يؤكد على أن هذه المؤسسات لا تسعى إلى خلق اثر فعلي ومستدام للتنمية على الأرض، وبالتالي صرف المبالغ المقدرة للمشروع في أمور لا تخلق تأثيرا واقعيا وتنمويا حقيقياً[128].

في ضوء النقاش أعلاه المتعلق بالدمار الذي تخلّفه هذه المساعدات كأداة تدعم في الحفاظ على السيطرة والاحتلال، وفي ضوء استمرار الاحتلال الصهيوني التدريجي والمستديم وسيطرته على فلسطين، وكجزء من هذه الهجمة العالمية الغربية على الشعوب غير المذعنة من خلال استخدام الأجندة السياسية والاقتصادية المصنعة والمفروضة من قبل عملية أوسلو للحفاظ على هذا الاحتلال تحت ستار

---

[125] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 240

[126] مصدر سابق ذكره. **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. ص 36

[127] مصدر سابق نفسه. ص 55

[128] مصدر سابق ذكره. **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. ص 36.

مختلف، وفي ضوء تدفق ما يقرب من 18 مليار دولار على مدى السنوات السبع عشرة الماضية،[129] فلم يعد هناك من مجال للشك في الأجندة السياسية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وعلى الطريقة الإسرائيلية في التعامل مع الشعب الفلسطيني، تبنت السياسة الأمريكية خطابا ودعاية سياسية تضليلية عبر الأعمال التي تقوم بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تجاه الشعب الفلسطيني، عن طريق عرض نتنياهو مشروعه "السلام الاقتصادي"، وتحويل ذلك إلى سيطرة كاملة على الاقتصاد. ولكن لا يستطيع الفلسطينيون إن يحصلوا على اقتصاد حر، لان هذا الاقتصاد لا يمكن أن يعتبر حر وهو سوف يكون مرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي، فلا يستطيع الفلسطينيون أن يتحكموا باقتصادهم دون التدخل الإسرائيلي واخذ الموافقة الإسرائيلية، فهذه الأمور ترمي من ورائها إلى خلط الأوراق والحقائق قلبا رأسا على عقب، والتحول عن مفهوم النضال والانتفاضة الفلسطينية إلى التنازل عن المقاومة، من خلال السيطرة على الاقتصاد. ذلك أنه "تم تحويل الاقتصاد الفلسطيني من خلال التمويل الغربي ذي الطابع التحويلي إلى اقتصاد خدمي تابع لاقتصاد الاحتلال، والأسواق الخارجية، والى اقتصاد مرهق، تشكل فيه الأجور النسبة العظمى من الموازنة، ما يجعل الاستغناء عن المساعدات الخارجية أمرا شبه مستحيل، وبالتالي لا يمكن اتخاذ موقف مستقل في ظل حاجاتنا المتزايدة إلى التمويل الأجنبي، لدعم الميزانية، وتغطية النفقات، إذ أن هناك حاجة ملحة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وإعادة الاعتبار لتنمية القدرات الذاتية لمجتمعنا الفلسطيني، وإعادة إحياء تنمية الصمود، لمواجهة أي ضغط خارجي يهدف إلى ثني إرادة شعبنا، وخصوصا نحو الأرض، والزراعة، والتي هي أهم مورد معيشي واقتصادي مضمون وثابت لشعبنا، ناهيك عن كونهما مكونين أساسيين من مكونات الهوية، والوجود الفلسطيني، لذلك يجب المحافظة عليهما
من التدمير والسلب الذي يتعرضان له، وإدخال الخطط والاستراتيجيات التي تفعل هذا القطاع، تفعيلا جيدا وحقيقيا."[130]

فعندما تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشاريعها في الأراضي الفلسطينية، فإنها تسعى لشرعنة قيام الدولة الفلسطينية الذي يدعو لها سلام فياض عبر مشروعه "قيام الدولة وإنهاء الاحتلال"، والذي يتزامن مع تغيب وضح للمقاومة الفلسطينية، التي لم تظهر نتيجة بناء هذه الدولة على أطر وأسس تسعى إلى بناء دولة فلسطينية (دولة مؤسسات)، دولة منزوعة الإرادة والسلاح، من قبل هؤلاء الساعين لفرض وجهات نظرهم. وهنا، فإن الحديث عن تحرير فلسطين حتى وأن نادى به الكثيرون، يغيب نتيجة التغيب الواضح في الدولة الفلسطينية الجديدة التي يسعون لها، والسبب يعود إلى مشروع سلام فياض ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تستخدم أسلوب التضليل، من اجل طمس الأصوات المنادية بالنضال والمقاومة، ولكن عرض هذه القضايا لا يمكن أن يصل إلى تحديد الجهة والسياسة التي تهدف لها أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي أخفتها في ثنايا خطابها ومشاريعها بين ما كانت تقدمه من مشاريع لدعم الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني والنهضة بالتنمية في فلسطين، فإن الأسلوب التي تسير عليه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لقلب الحقائق في الوسط الفلسطيني يتمثل في تغيب الحقيقة بين ما هي سياسة أمريكا لدعم إسرائيل وبين ما تدعيه على انه مساعدات اقتصادية لدعم الشعب الفلسطيني. ولكن يجب إعادة تحديد صياغة سياسة تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تتبعها في دعاياتها، على أنه "من الحكومة إلى الحكومة" عوضاً عن المزاعم السابقة والضمنية القائلة "من الشعب إلى

---

[129] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 196.

[130] مرجع سابق ذكره. **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. ص 75.

الشعب"، وبالطبع عوضاً عن الشعار التسويقي الزائف للوكالة الأميركية "من الشعب الأميركي إلى الشعب الفلسطيني" أو فكرة حكومة سلطة فلسطينية وهمية اخترعتها عملية أوسلو[131].

3.6 خلاصة

وحتى نتجنب أية إعادة أخرى، يمكن استخلاص هذا الفصل بما أكده خليل نخلة: "الآن لا أستطيع اعتبار ما يحدث لنا مجرد تطور عرضي جاء نتيجة بنية لا ترحم من الاحتلال العسكري والأيديولوجيات العنصرية غير المرتبطة بهذه الاتجاهات العالمية، الأمر الذي دفعني للتفكير في بلدي –بلدنا فلسطين– خلال السنوات العشرين أو الخمسين المقبلة؛ وأية فلسطين ستكون؟ كما وحثني هذا التأمل إلى الابتعاد عن المطالبات الرسمية والتقليل من شأن الإدعاءات الرسمية والانشغال الفلسطيني العام والمتواصل بإقامة "الدولة الوطنية" غير القابلة للاستدامة، ذات التبعية ومنقوصة السيادة، وكل هذا فقط لتكون مدرجة في سجل الأمم المتحدة ومن دون توفير الحرية والعدالة بالضرورة لشعبها - شعبي أنا – الذين يدينهما العالم لهذا الشعب الذي كافح وعانى طويلا من أجلهما، إنني مقتنع تماما أنه ينبغي لنا إعادة تعريف وتوجيه وعينا الجماعي حول ماهية المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا، من خلال نضالنا والتركيز عوضاً عن ذلك على خلق وطن قابل للحياة وغير محدود، جوهره مجتمع فلسطيني محرر ذاتياً ومرن وحيوي، فالقلق المفرط حيال إنشاء الدولة الوطنية هو، في رأيي، أمر مضلل وقد عفا الزمن عليه ومضا، إن الاتجاه العالمي هو نحو ابتكار عالم تسيطر عليه شركات تتحايل وتقوّض مفهوم القرن التاسع عشر'' للدولة القومية''، ليحل مكانها هيكليات إقليمية (إن لم تكن عالمية) من الشركات الاقتصادية والسياسية المعولمة."[132]

[131] مرجع سابق ذكره. **فلسطين وطن للبيع.** ص 191.

[132] المرجع السابق. ص 34.

الفصل الرابع:

دعايات الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية: غوايات الإقناع

4.1 المقدمة

4.2 أنواع الإعلانات

4.3 وصف اللوحات الإعلانية

4.3.1 الوصف المادي (الأبعاد، الحجم، أمكنة الزرع على الشارع، عدد التكرارات)

4.3.2 وصف المضمون الإشاري (الشعارات، تحليل الشعارات، الجهات الشريكة)

4.3.3 وصف المضمون الكتابي (اللغات المستخدمة)

4.3.4 الوصف اللوني للوحات

4.3.5 التنبيهات والتحذيرات

4.3.6 التشويهات والكتابة الاحتجاجية على اللافتات

4.3.7 القيم المبتغى تروجيها وتناقضها مع الثقافة الفلسطينية

4.3.8 الإعلانات في الصحافة الفلسطينية

4.4 طرق الإقناع في دعايات المشاريع

4.4.1 الإقناع العلني

4.4.2 الإقناع السري

4.5 خلاصة

الفصل الرابع: دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغوايات الإقناع

4.1 تمهيد

هذا فصل تحليلي يركز على دراسة اللافتات الدعائية لمجموعة تمثيلية من مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية، وتجلية ما فيها من تقاطعات مع الخلفيات التاريخية والنظرية لمنطق ورغبة الولايات المتحدة في التدخل الوضع الفلسطيني لصالح إسرائيل، ولصالح تكريس وضع قائم بمفهوم "السلام والأمن" الذي تؤمن به لدولة إسرائيل بحدِّه الأقصى، والانضباط وعدم اللجوء إلى خيار المقاومة لدى الفلسطينيين. وبذا، فهذا الفصل يختبر صدقية التحليل النظري والتاريخي والسياسي في الفصول الثلاثة السابقة عبر تحليل دعاية المشاريع التي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية في حقول دعمها المختلفة وذلك عبر دراسة مضمونية وسيميائية للدعايات، ورصد الرسائل المبثوثة من خلالها عبر نوعين أساسيين من استراتيجيات الإقناع، وهما: الإقناع العلني، والإقناع السري.

4.2 أنواع الإعلانات

يفيد المسح الذي أجرته هذه الدراسة، بالاستناد إلى المعطيات المتوفرة من مراجعة الأدبيات ووثائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولة، بما فيها موقعها الإلكتروني (http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/index.html) ، أن دعايات المشروعات المدعومة في الضفة الغربية وقطاع غزة تنقسم إلى أربع مجموعات كبرى، هي: البنية التحتية، والتعليم والشباب، وبناء المؤسسات، والمشاريع البيئية الجديدة. وتتفرع عن هذه المجموعات مشروعات جزئية يمكن توزيعها على النحو التالي:

1. **المجموعة الأولى: إعلانات البنية التحتية**
   - ث. الشوارع (تعبيد الطرق)
   - ج. التمديدات (المياه والصرف الصحي)
   - ح. إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني
2. **المجموعة الثانية: إعلانات التعليم والشباب**
   - ر. تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين
   - ز. تطوير وتنمية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني
   - س. تحسين وضع التعليم في فلسطين
   - ش. مشروع التشغيل الطارئ الذي يركز على تحسين فرص التوظيف والحد من البطالة
   - ص. تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية

ض. دعم المرأة الفلسطينية

ط. المخيمات الصيفية

ظ. الفعاليات المجتمعية

ع. المواقع الالكترونية

3. **المجموعة الثالثة: إعلانات بناء المؤسسات**

ت. تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية

ث. برنامج الإصلاح الديمقراطي

4. **المجموعة الرابعة: مشاريع بيئية جديدة**

ث. مشروع الطاقة الشمسية

ج. صديقة البيئة

ح. الحدائق العامة

ومن الجدير بالذكر أن هنالك نوعان لإعلانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: النوع الأول هو اللافتات المزروعة على جوانب الشوارع وعلى حيطان العرض في المدن والبلدات؛ والنوع الآخر من الإعلانات التي تعلن عن افتتاح مشروع، وهي ليست دائمة، وغالباً ما تتعرض للتشويه من قبل الفلسطينيين بقصد الاحتجاج وإبداء الرفض. سيركز التحليل هنا بصورة أكبر على النوع الأول من هذه الدعاية.

4.3 وصف اللوحات الإعلانية

تستهدف اللافتات التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المقام الأول الترويج لفعالياتها المشاريعية، كما تستهدف كسب ثقة الشعب الفلسطيني من خلال التنمية الاقتصادية التي تدعي بأنها تعمل على إنجازها في أراضي السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقصد من وراء ذلك كله فرض سياساتها في المنطقة لصالح إسرائيل، إلا إنها تبالغ في الترويج للمساعدات المختلفة، وتنشرها على نطاق واسع، وتخلق أطرافاً في المشاريع لها بعض الثقة في الساحة الفلسطينية (الرسمية) بهدف التأثير في الرأي العام الفلسطيني. وعليه، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تشرك شركاء فلسطينيين لتزرع الثقة والطمأنينة في نفوس الفلسطينيين تجاه الوكالة، تحقيقاً لأهداف سياسية واقتصادية تدعم دولتها المحببة والحليفة–إسرائيل.

ولتحقيق هذه الغاية، يعمل قسم الدعاية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على إنفاذ هذا المشروع بأحدث تقنيات الترويج، حيث لا تغدو "الصورة" هي صورة المشروع فحسب، بل صورة الوكالة نفسها، ومن ورائها الدولة الراعية–الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقل سياستها الخارجية، ولكن باسم "الشعب الأمريكي" الذي يقدم "الهدايا" لـ"الشعب الفلسطيني. وفي سبيل ذلك تستثمر الدعايات كل

زاوية منها لتحقيق هذا الغرض. وللتذكير بأهم بديهيات هذه العملية، يقول سعيد بنكراد: "لا يمكن للصورة أن تكون سوى قراءة وتسنين وتأويل لعالم الأشياء. إنها بناء مزدوج : بناء تقوم به عين المصور وأداته أولا، فكل صورة تنظم عناصرها وترتبها حسب الشكل والحجم واللون (الإعداد)، كما تقدمها للعين من خلال نمط خاص في التمثيل (زاوية النظر)، وهي أيضاً بناء يقوم به المتلقي ثانياً، فكل قارئ يقرأ في الصورة ذاته: يقرأ تاريخه وأحلامه وأوهامه. ومن هذه الزاوية بالذات تطرح مشكلة الدلالة في الصورة : كيف يتحول "الشيء" إلى علامة وإلى نص وإلى معنى داخل هذا العالم "المتنافر" التكوين؟ وكيف يُمكن بناء عالم دلالي منسجم انطلاقا من الجمع بين عناصر مختلفة الماهيات والاشتغال والانتماء؟"[133]

وبالتالي، فإن تحليل هذه اللافتات لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية لدولية يتناول الوصف المادي، ووصف المضمون الإشاري، ووصف المضمون الكتابي، والوصف اللوني، وما ينضاف إلى ذلك من تنبيهات وتحذيرات، و"تشويهات" وكتابة احتجاجية على اللافتات، وما تتضمنه من القيم المبتغى تروجيها لدحض تلك التي تتناقض منها مع الثقافة الفلسطينية... إلى آخر ذلك، بما فيه الإعلانات في الصحافة الفلسطينية المحلية.

4.3.1 الوصف المادي (الأبعاد، الحجم، أمكنة الزرع على الشارع، عدد التكرارات)

تأكيداً على ما تسميه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بـ"التنمية"، عرضت الوكالة خلال برنامجها ومشاريعها صوراً ولافتات تقريبا في جميع مناطق الضفة الغربية، للإعلان عن مشاريعها، من لافتات تؤكد على وجود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المنطقة، إلى أخرى تلفت الانتباه إلى المشاريع التي تقوم بها، إلى "طبيعة المستقبل الزاهر" الذي ينتظر الفلسطينيين.

وعلى ذلك، فإن الإعلانات التابعة للوكالة تنتصب في مداخل المدن أو في مراكز البلدات أو في مخارجها، هذا بالإضافة إلى زرع الإعلانات بجانب المشاريع التي نُفذت. ويُلاحظ من عملية زرع اللافتات أنها تكون في مناطق واضحة وبارزة للعيان ليتمكن أكبر عدد ممكن من الناس من رؤيتها. وقد اتبعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هذا النهج خلال مشاريعها المتواصلة في معظم مناطق السلطة الفلسطينية التي أقامت فيها مشاريعها التي انتشرت في معظم المدن والقرى الفلسطينية من شمال الضفة الغربية وحتى جنوبها. ومع ذلك، فإن تركيز هذه المشاريع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تتركز في المناطق الفلسطينية الحيوية، والتي يرتادها أكبر عدد من الناس، كالشارع الذي يربط بين شمال الضفة الغربية وجنوبها (جنين–رام الله–الخليل).

معظم اللافتات تكرر ثلاث أو أربعة مرات، وذلك لترسخ فكرة الإعلان والمشروع في ذهن الشعب الفلسطيني. فمثلاً، عند تعبيد طريق في منطقة معينة بمساعدة الوكالة، فهي بذلك تركز على المشروع الذي يهُم كل أبناء هذه المنطقة، لأن جميع سكان المنطقة سوف يمرون من هذه الطريق المعبدة، ويرون هذه اللافتات التي تعلن عن دعم الوكالة الأمريكية لهذه الطريق. ومن خلال تكرار اللافتات والمشاريع

[133] سعيد بنكراد. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006، ص 34

تزداد الفكرة رسوخاً، أو هكذا تعتقد الوكالة بتوحيد شعاراتها، وحتى بتوحيد حجوم اللافتات، إذ إن معظم اللافتات لها نفس الحجم، والأبعاد، والتي تعد من الحجم الكبير الملفت للانتباه.

وقد يفسر البعض ذلك بأن هذه اللافتات لها تأثير كبير، وأسهمت في خلق واقع "جديد" في المناطق الفلسطينية بسبب وجودها تقريبا في جميع المناطق الفلسطينية، بحيث تكون قادرة على خلق واقع بديل عن الواقع الحقيقي. وتكون بذلك قادرة على التحكم بالرأي العام وجعله إلى جانبها من خلال التأييد الفلسطيني للولايات المتحدة الأمريكية التي يدعم "شعبها" "الشعب الفلسطيني" ويساعده على إقامة دولته.

4.3.2 وصف المضمون الإشاري (الشعارات، تحليل الشعارات، الجهات الشريكة)

– الشعارات

يتضح من محتوى المجموعة الأولى من اللافتات، والتي نصبت في مناطق مختلفة في المدن والقرى الفلسطينية، أنها إعلانات توضيحية حول مشاريع أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في هذه المدن أو القرى. وتشمل اللافتات الموجودة في هذه المجموعة ثلاث شعارات، منها اثنين تمثل أجهزة الولايات المتحدة وواحد تمثل فلسطين:

1. الشعار الأول (من اليمين إلى اليسار) شعار فلسطيني للسلطة الفلسطينية (المكون من النسر وفي وسطه ألوان العلم الفلسطيني).
2. الشعار الثاني: شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكل دائري (المكون من كلمة USAID اختصارا United States Agency of International Development. وأسفل ذلك يوجد "لوغو" الوكالة المكون من صورة لتصافح

أيدي يدل على الاتفاق. وأسفلها علم الولايات المتحدة الأمريكية. وتحت الشعار الدائري توجد كلمة USAID. فيما كتبت أسفل جملة "هدية من الشعب الأمريكي إلى الشعب الفلسطيني."

3. الشعار الثالث: هو علم الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة التي تدعم المشاريع.

- **تحليل الشعارات**

إن العنوان البارز على لافتات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو "لوغو" الوكالة الأمريكية الذي يعبر عن أن هذه المساعدات هي "دعم من الشعب الأمريكي" فهي بذلك تربط بين استخدام الشعب الأمريكي كوسيلة لإقناع الشعب الفلسطيني بإضفاء الطابع الإنساني على المساعدة، وذلك بشكل واضح ومباشر الهدف من ورائه هو التغطية على السياسة التي تكمن تحت هذا الشعار من أجل تحقيق نتائج أنجح في جعل المساعدات تبدو أكثر إنسانية منها سياسية، وأكثر تأثيراً في الشعب الفلسطيني. فالولايات المتحدة، ممثلة بوكالتها الدولية للتنمية، تريد أن تزرع فكرة أن الوكالة الأمريكية لا تتدخل في السياسة المحلية وإنما فقط تركز على الدعم المادي فقط،. وهذا يتوافق مع سياسات الإقناع العامة في عمليات الترويج والإشهار الإعلامي إذ " لا يمكن للصورة أن تتحول إلى نص إلا من خلال عملية انتقاء مزدوجة : انتقاء العناصر التي يجب أن تظهر في الصورة، وانتقاء العناصر التي يجب أن تختفي منها، أي انتقاء ما يسهم في تكوين النص، وانتقاء ما يحضر في نص الصورة من خلال غيابه (كل شيء يدرك في ذاته وفي علاقته بما يتطابق أو يتناقض معه." [134]

إلى جانب ذلك، فان جملة "من الشعب الأمريكي" هي دلالة على أن "الشعب الأمريكي" (غير المسيَّس) يناصر الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ودعمهم في بناء دولة مستقلة دون استحقاقات سياسية، وليست "الولايات المتحدة الأمريكية" مثلاً، وتأتي هذه الأفكار لتحسين صورة الولايات المتحدة كونها الدولة التي يهتم شعبها بدعم الشعب الفلسطيني، وذلك في محاولة لإزاحة النظر عن حقيقة أن الولايات المتحدة تدعم وتساند الكيان الصهيوني، وهذا ما يبدو واضحاً من خلال سياستها الخارجية تجاه هذا الكيان والتي تنعكس أيضا في مضمون المادة المبحوثة في الفصول السابقة.

- **الجهات الشريكة**

يُلاحظ أن اللافتات الذي تناولت إعلانات عن قيام مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تم نشرها في مناطق السلطة الفلسطينية، وتم الإعلان في محتواها عن أطراف أخرى تكون هذه الأطراف غير معروفة من حيث حقيقة وصحة مشاركتهم في هذه

[134] مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 32

المشاريع. فقد انتهجت الوكالة هذه السياسة حتى تحصل على الدعم والتأييد "الوطني"، بحيث اتبعت كافة السبل الكفيلة لكسب هذا التأييد من خلال إشراك شريك فلسطيني ذي سمعة جيدة وموثوق به من قبل الشعب الفلسطينيين لإثارة نوع من الطمأنينة في نفوسهم، وذلك بتواجد "شريك" فلسطيني في المشاريع يقوم (نظرياً) بمتابعة ورقابة هذه المشاريع. وهنا، يجدر الالتفات إلى "ثقافة الشريك" في العملية السياسية التي تنسحب ثقافياً على مفهوم "الشريط" هنا كذلك.

ومن الأمثلة على ذلك، أنه ضمن مجموعة مشاريع البنية التحتية (تعبيد الطرق)، فإن الجهة الشريكة هي وزارة الأشغال العامة والإسكان.

أما في مشروع إعادة تأهيل دوار أريحا المركزي، فإن الجهة الشريكة هي بلدية أريحا.

وفي مشروع "إعرف وطنك" لزراعة اللافتات الإرشادية في وبين المدن والقرى، فإن الشريك هو المجلس الفلسطيني الأعلى للمرور.

وضمن مشاريع البنية التحتية (المياه والصرف الصحي) فإن الجهة الشريكة هي سلطة المياه الفلسطينية، بالإضافة إلى إشراك الانيرا في بعض المشاريع.

أما في (مشروع مياه توبا- ترقوميا- طريق حلحول- ترقوميا- معبر ترقوميا- مدرسة ترقوميا الثانوية للبنين) فقد شاركت أكثر من جهة، مثل: سلطة المياه الفلسطينية، بالإضافة إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة التربية والتعليم العالي.

أما في مشاريع التعليم والشباب، فلم يكون هنالك شريك واحد بارز في معظم المشاريع، وإنما اختلفت الجهات المشاركة باختلاف المشروع الموجه للتعليم والشباب. ففي مركز مشروع شبابية طوباس كانت الجهة المشاركة هي بلدية طوباس و CHF International و Building Better World.

وفي مشروع شارع سمسم (موقع شامل للطفولة المبكرة في فلسطين) البرنامج الترفيهي للأطفال، تجلت الجهات المشاركة بالسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى بن-ميديا للإعلام التربوي وSesame Workshop.

كما يشارك في مشروع صوت الشباب والعمل الاجتماعي (نادي الطفولة السعيدة- نابلس) الذي يدعو إلى مبادرة نحو واقع مروري أفضل (تجاوز الإشارة الحمراء فيه خطورة بالغة) مركز الشرق الأوسط الديمقراطية واللاعنف ونادي الطفولة، بالإضافة إلى خدمات الإغاثة الكاثوليكية.

وفي مشروع تعزيز دور الشباب الفلسطيني للمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي شارك فيها خدمات الإغاثة الكاثوليكية ومعهد الأبحاث التطبيقية– القدس.

وفي المجمل، تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هذه المساعدات لتجميل صورة الولايات المتحدة لدى الرأي العام الفلسطيني، عن طريق عدة حملات دعاية وعلاقات عامة و"تشبيك" مع المجتمع المحلي اتبعتها من خلال مشاريعها. ومن جانب، المؤثرات الأخرى، غير فحوى المشاريع نفسها، من قبيل الكلمات والمصطلحات المستخدمة تعد شديدة التأثير في المتلقي، نحو "إشراك شريك فلسطيني" و جملة "من الشعب الأمريكي".... فاستخدام هذه الأدوات يصب في مصالح ليس الجهة الفلسطينية الشريكة (إسمياً) وإنما الوكالة الأمريكية.

4.3.3 وصف المضمون الكتابي (اللغات المستخدمة)

بمزيد من التخصيص في تحليل اللافتات، يتبين أن اللغات المستخدمة في اللافتات هي الانجليزية واللغة العربية. ومن الواضح أن المضمون مترجم من الإنجليزية إلى العربية. إضافة إلى ذلك، ففي الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة على موقع YouTube، (http://www.youtube.com/user/usaidwbg?feature=mhum)، فإن كل الفيديوهات مترجمة إلى الانجليزية، ومن الإنجليزية إلى العربية، بالإضافة إلى حديث بعض الأشخاص في الفيديو باللغة الانجليزية. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لمن توجه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هذه الفيديوهات، أللشعب الفلسطيني، أما لمتلقين آخرين في العالمين العربي والثالث عموماً بغية تحسين صورة الولايات المتحدة لديهم بعد ما شنته من حروب على بلادهم، واستغلت ثرواتهم، واستعمرتهم؟

4.3.4 الوصف اللوني للوحات

إذا ما تم تحليل المكوّن اللوني للدعايات، فإن اللافتات التابعة لمشاريع البنية التحتية من تعبيد الطرق والمياه والصرف الصحي، تتشكل من ثلاثة ألوان، هي: اللون الأبيض والذي هو الخلفية، واللون الأسود الذي كتبت به معظم المعلومات، واللون الأحمر الذي كتب به اسم المشروع والمنطقة، وذلك بالإضافة إلى الشعارات الثلاثة الموجودة في أعلى اللافتات، ضمن ألوانها المعروفة: من اليمين شعار السلطة الفلسطينية المكون من النسر بالمكون من اللون الأسود وفي داخله علم فلسطين المكون من ثلاث خطوط أسود وأبيض وأخضر ومثلث أحمر متساوي الساقين، وبجانبه كلمة الـ"USAID" المنقسمة إلى شقين شق "US" والذي هو اختصار لـ"United States" "الولايات المتحدة الأمريكية" باللون الأزرق الغامق، والشق الثاني "AID" والذي تعني "الدعم" باللون الأحمر. فالـ "USAID" تعبر عن "الدعم الأمريكي"، والتي هي اختصار لـ " United Sates Agency of International Development" والتي هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وبمحاذاتها يوجد شعار الوكالة والذي هو على شكل دائرة تحتوي على كلمة "USAID" وفي الوسط "لوغو" الوكالة الأمريكية والذي هو عبارة عن أيادي تتصافح، والذي ترمز إلى التفاهم والتواد وتحتها شعار للعلم الأمريكي بألوانه الأحمر والأبيض والأزرق، وكُتب حول الدائرة من الأعلى كلمة " United Sates Agency" "الوكالة الأمريكية"، ويحيطها من الأسفل "International Development" "للتنمية الدولية"، المكون من الأزرق الغامق. أما الشعار الأخير فهو شعار العلم الأمريكي المكون من ثلاثة عشر خطا أحمر وأبيض ترمز إلى الجاليات البريطانية الأمريكية، ومربع أزرق داخله خمسين نجمة تعبيراً عن عدد الولايات في الولايات المتحدة، ما عدا العاصمة واشنطن.

أما في لافتات مشروع "شارع سمسم،" مثلاً، فقد كان هنالك تعدد في الألوان المستخدمة في اللافتة، من أخضر وبرتقالي وأصفر وأزرق وابيض. وقد تعددت الألوان وتغيرت في هذا المشروع لأنه مشروع موجه للأطفال، فقد كانت الألوان فاقعة ولافتة للانتباه، فضلاً عن استخدام صور لألعاب على اللافتة، والوقع الالكتروني الخاص بالمشروع.

4.3.5 التنبيهات والتحذيرات

في جميع اللافتات التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المزروعة في الشوارع، كُتب في أسفل اللوحات "تنبيه هام: هذه لوحة إعلان خاصة ودائمة ولا يجوز استخدامها بأي شكل من الأشكال." ولا شك أن هذه العبارة لا تتضمن التنبيه اللحظي والمباشر الذي من شأنه تحذير الناس من عدم استخدام الإشارة لتفي بغرض التعريف أثناء "تنفيذ" المشروع، بل يُقصد منها التنبيه "الدائم" لتبقى اللافتة ومضامينها قابلة للقراءة والاستدخال في ذهن المتلقي الذي يفترض أن تقع حواسه عليها يومياً، ولربما أكثر من مرة.

4.3.6 "التشويهات" والكتابة الاحتجاجية على اللافتات

على العكس مما توقعته دائرة العلاقات العامة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية، فقد أثارت لافتات دعايات المشاريع التي نفذتها الوكالة حفيظة الفئات غير الرسمية في الشارع الفلسطيني. وقد تعددت أشكال "التشويهات" على لافتات وصور وشعارات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كناية عن رفضها: من قذف اللافتات بالطين والألوان السوداء والشيد الأبيض.

الكتابة على اللافتات التي تدعو إلى دعم الطموحات، "لا نريد الدعم الأمريكي"، ونريد خروج الوكالة الأمريكية من الأراضي الفلسطينية.

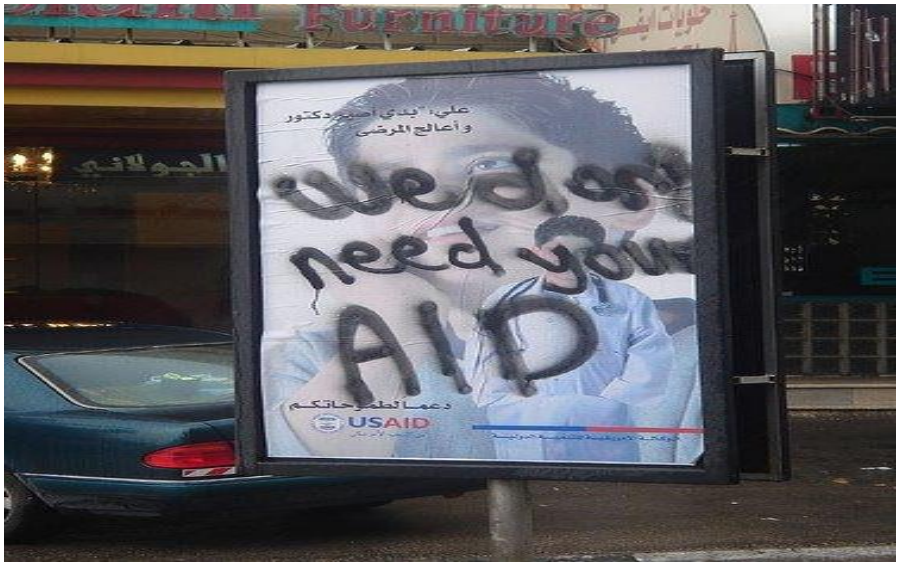

هذا بالإضافة رسم أو لصق صور لأسلحة على شعارات الوكالة الأمريكية.

وصور لافتات المظاهرات الشبابية ضد الوجود الأمريكي في الأراضي الفلسطينية، ورفض التمويل الأجنبي.

ناهيك عن التعليقات والصور المناهضة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على صفحات الموقع الالكتروني الفيسبوك.

في هذا السياق يجدر التذكير أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدعي أنها قامت بهذه المشاريع المختلفة للإسهام في تحسين الأوضاع الصعبة في مناطق السلطة الفلسطينية، أو ما تسميه الولايات المتحدة تنمية الدول النامية. ومن ابرز المشاريع التي تركز عليها الوكالة، هي العمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولكن إن اشد ما يقلق الولايات المتحدة هو وجود قوى معارضة من الشعب الفلسطيني

قادرة على عكس الرأي العام الفلسطيني ضدها، وبذلك هي لن تستطيع تحقيق أهدافها في المنطقة بواسطة حملات علاقات عامة، ولا عبر مصممين جيدين لدعايات مشاريعها.

لكن الأهم من ذلك كله هو موقف الشعب الفلسطيني، فقد أصبح واضحاً بعد قيام مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبالرغم من الترحيب الذي أظهرته بعض الفئات الرسمية لتأييد هذه المشاريع، إلا أن الشعب الفلسطيني لم يتقبل وجودها في المنطقة، وهكذا توالت هتافات الرفض للوجود الأمريكي، والتدخل الأمريكي والمساعدات الأمريكية، وهو ما دفع الولايات المتحدة للقيام بالمزيد من المشاريع في مناطق السلطة الفلسطينية بغية تغيير قناعات الناس.

ولكن على الرغم من امتلاك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمقومات الاقتصادية والدعائية والسياسية، إلا أنها تفتقر لأهم قوة ينبغي أن تحظى بها لتحقيق بعض أهدافها في المنطقة، وهي الحصول على ثقة الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يبدو مستحيلاً في ظل حملات المعارضة لها و"التشويهات" والكتابة الاحتجاجية الموجودة على بعض اللافتات التابعة للوكالة، والمظاهرات التي تنظمها فئات معينة من الشعب الفلسطيني رافضين الوجود والدعم الأمريكي في فلسطين، وخاصة "الحراك الشبابي الفلسطيني" وحملات المقاطعة والمقاومة الشعبية.

4.3.7 القيم المبتغى تروجيها وتناقضها مع الثقافة الفلسطينية

كما تبين في الفصول والأقسام السابقة من هذه الدراسة، فقد تباينت وجهات النظر حول دوافع قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإسهاماتها في التنمية الفلسطينية، فمنها من رأى أن تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الفلسطينيين هو سبب مشاريع الوكالة في المنطقة، بينما رأى الآخرون أن الترويج لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية ومساعدتها لدول المجتمع الثالث هو سبب الإنشاء، وهناك من أرجع السبب إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير النظم الفلسطينية وترسيخ الديمقراطية الأمريكية إلى جانب مساندة الكيان الصهيوني بتغيير النظرة الفلسطينية وتخليهم عن المقاومة من خلال تسهيل وسائل الحياة المختلفة وسبل العيش "الكريم" حتى في ظل وجود الاحتلال العسكري.

وكجزء من استراتيجية أمريكا للتأثير في الرأي العام الفلسطيني، تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تأثيرات يمكن أن تحدثها تقنية الصورة من خلال اللافتات الخاصة بالمشاريع والمساعدات التابعة لها وأدوات الترويج المرئية والمسموعة، وخاصة عبر الإنترنت، ويصاحبها بث المخاوف التي تطلقها مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مسوحات وتحليلات اقتصادية وتنموية بشأن تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاحتياجات الأساسية في مناطق كثيرة في الضفة الغربية خصوصاً، وقطاع غزة بصورة أقل، وذلك لغرس المبادئ والأفكار المتعلقة بالتحول الديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات (غير القائمة) والتي تحتاج إلى امن جيد وقوي، ونزاهة، وشفافية، وحكم رشيد. إن هذه القيم، التي يفترض أن يشترك فيها كافة شعوب الأرض، لا يبدو أنها تتناسب والواقع الفلسطيني في ظل عدم انتهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين بكافة مكوناتها الجغرافية، ولا في ظل سلطة فلسطينية (محلية) تقوم بإنجاز المشروع الأمني الحافظ للمستوطنات، وتعزل نفسها بنفسها (جغرافياً) من خلال مشروع سلام فياض في البنية التحتية الذي يفصل التجمعات

الفلسطينية عن المستوطنات حسب الأجندة الأمريكية–الإسرائيلية التي بينها إيال وايزمن في كتابه الشهير "الأرض الجوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي."[135]

كما أن من أهم الرسائل التي تحاول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بثها في الساحة الفلسطينية من خلال مشاريعها، هي حب الشعب الأمريكي للفلسطينيين ودعم قضيتهم، ولذلك فالأمريكيون يسعون إلى التوفير في مصروفهم الشخصي لدعم القضية الفلسطينية كما تدعي الوكالة، إذ إن هذا الدعم يأتي من الضريبة الأمريكية. ولكن السؤال المطروح هنا، هل يعرف الشعب الأمريكي أنه يقوم بإرسال هذه الأموال لمساعدة الشعب الفلسطيني أم لتنفيذ أجندة سياسية وأمنية لإسرائيل برغبة إسرائيلية، ودعم أمريكي، وتواطؤ فلسطيني؟

فالوكالة الأمريكية تعمل على اللجوء إلى عنصر إشغال الفلسطيني بالعيش برفاهية لعدم اللجوء والتفكير بالمقاومة، من خلال المشاريع المتنوعة التي تقوم بها، فمشروع دعم البنية التحتية هو مشروع من مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من اجل إقناع الفلسطينيين، إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ليس لها أي اعتراض على بناء دولة فلسطينية، وحيث تضمن الحملة التركيز على جميع أنواع البنية التحتية في مناطق متعددة في مناطق السلطة الفلسطينية.

ومشروع التعليم والشباب، على سبيل المثال، كان جهدا آخر من جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، صمم في الأساس من أجل التلاعب بآراء الشباب الفلسطيني، وذلك من خلال التركيز على أهم المشاريع التي تهم الشباب الفلسطيني وكل ذلك بتمويل الوكالة الأمريكية، ذلك أن الشباب الفلسطيني هو الذي يعبر عن الفئة الأكبر والأكثر فاعلية وتواصلاً من الرأي العام الفلسطيني، وهو يشكل جيل المستقبل. وبالنظر إلى الماضي فإن جميع الثورات والانتفاضات التي حصلت في فلسطين، والعالم، كانت بواسطة الشباب، إذ هم من يقومون بفعل المقاومة من البداية وحتى النهاية، وهم من يدفعون ثمنها، وهم من يبقون حالة "الاستقرار" أو يشرعون في انتفاضات تغيِّر وجه التاريخ وتقلب كل الأجندات السياسية.

وعليه، فإن أجندة مشاريع الشباب لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين تستهدف تغيير ثقافة المقاومة نحو فكرة المقاومة السلمية، وإغراء الشباب بقيم الليبرالية الجديدة وما يترافق معها من مشاريع اقتصادية تعزل فلسطين عن سياقها الاحتلالي وتنسيها قضيتها الأكبر، وهي: التحرر من الاحتلال، لا التعايش معه. أما من يعارض هذا النهج، فيلاحق من قبل إسرائيل، ويضيق عليه من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، ولا يقبل للعمل مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حتى وغن رغب في ذلك بحجة أنه غير موقع على وثيقة نبذ الإرهاب، على سبيل المثال.

---

[135] Eyal Weizman. Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation. London: Verso. 2007.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر كذلك:

سليم تماري. "الاحتلال كغور معماري. انطباعات حول كتاب وايزمن – الأرض الجوفاء." فصلة القدس. العدد 38.(2009). 28-25؛ عبد الرحيم الشيخ. "متلازمة كولومبوس: جينيالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني." مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 83.(2010). 109-78.

وعليه، فإن ثمة مصداقية كبيرة لتنظيرات خبراء السيميائيات في التمييز بين "القيم الاستعمالية" و"القيم الأساسية" التي تستهدفها الحملات الدعائية من حيث التأثير في المتلقي. يقول سعيد بنكراد: إننا "نميز بين قيم استعماليه وأخرى أساسية، الأولى منبثقة عن الأبعاد المادية للأشياء والحاجات، فهي تحيل في مجملها على البعد النفعي والوظيفي اللذين يؤثثان ما يوجد خارج الذات، ولا تأثير لهما على الهوية الداخلية: إنها قيم تعود إلى الأبعاد الوظيفية/الاستعماليه للمنتوج، ودوره في الحياة اليومية. أما القيم الأساسية فهي قيم تخص الهوية الحضارية للفرد، للمستهلك، أي ما يعود إلى ما يشكل الذات في أبعادها الوجودية."[136] وبذا، فإن دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تكاد تستهدف هذين النوعين من القيم بشكل "تكاملي" يضمن تحقيق أجندتها على المستوى القريب (اليومي)، وعلى المستوى البعيد (الاستراتيجي) في الساحة الفلسطينية.

4.3.8 الإعلانات في الصحافة الفلسطينية (المرئية، والمسموعة، الإنترنت).

من خلال المشاريع المتكاثرة مثل الفطر للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يتبين أن هناك محاولة لنشر أسس الحياة الكريمة كنظام حياتي سائد في المنطقة وجعله محبباً عن طريق الإكثار من هذه المشاريع الداعمة اقتصادياً. ولا تتوانى الوكالة في استخدام الفضاءات العامة الفلسطينية كلها لنشر الدعاية لهذه المشاريع. ومع أن الصحف والإنترنت والإذاعة والتلفزيون تستخدم بشكل أقل في الترويج، وبشكل أكبر في الإعلانات الوظيفية وحملات العلاقات العامة، إلا أن الهدف هو ذاته: إنجاح الأجندة الأمريكية–الإسرائيلية، ونشر ثقافة "التعايش" مع الاحتلال بدلاً عن مقاومته وإنهائه (للمفارقة كما يقترح مشروع سلام فياض، ولكن دون مقاومة)!

4.4 طرق الإقناع في دعايات المشاريع

إن لافتات التي تعلن عن مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقوم بتذكير الفلسطينيين بمساهمات ومساعدات الوكالة وأهميتها في المنطقة. وعليه، فان هذه اللافتات تلعب دوراً مهما في تشكيل الرأي العام الفلسطيني حول الوكالة. وعند إشراك جهة فلسطينية في المشروع، فان هذا يؤدي إلى تكوين صورة أكثر ايجابية. ومن خلال ملاحظة هذه الدعايات وتحليلها، يمكن تقسيم أنواع الإقناع فيها إلى نوعين أساسيين، هما: الإقناع العلني والإقناع السري، كما تصنفهما أدبيات الدراسات السيميائية.

4.4.1 الإقناع العلني

إن الصورة التي تريد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تريدها أن ترتسم في أذهان الفلسطيني، هي صورة بان هذه المساعدات تأتي عن طريق ادخار الشعب الأمريكي من مصروفاته ليساعد الشعب الفلسطيني على التطور والتنمية والعيش الكريم، وشعور الفلسطيني الايجابي نحو هذه المساعدات وما تقدمه له من خدمات هو من باب التضامن الإنساني، لا من باب الوصاية السياسية والتحرز الأمني. وبالتالي، فإن الوكالة الأمريكية اتبعت أسلوبا جيدا في طرح مشاريعها حيث لم تقتصر على منطقة معينة، وإنما انتشرت في

[136] مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 103

معظم المناطق الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية، وذلك حتى تخلق نوعاً من اعتراف الفلسطينيين بمدى أهمية هذه المساعدات لهم، وعظم كمية المساعدات التي تقدمها التي تسهل لهم توفير نمط "الحياة الكريمة."

وبذلك، فقد انتقلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من "مرحلة الترويج" إلى "مرحلة الإقناع" عبر تثبيت الصورة التي تريدها في عقل الفلسطيني من خلال الرسالة الفعالة التي تقوم على إرسالها بوسائل متعددة إلى وعي الفلسطيني. وعلى الرغم من "بشاطة الدعايات" من ناحية سيميولوجية (علاماتية)، فإن طرق الإقناع الموجودة فيها تأخذ طابعاً أكثر تركيباً، وذلك عبر طريقتين من الإقناع، هما: الإقناع العلني والإقناع السري.

وفي هذا السياق، ينقل سعيد بنكراد رأيه عن جان بوديار في أن الإشهار يقوم بمهمة صيد المتلقي، ونصب الشراك له من خلال الإشهار، إذ هو: "كلام تنبؤي لأنه لا يدعو إلى الفهم ولا إلى التعلم، إنه يدعو إلى التأمل. فما يقوله لا يفترض معرفة سابقة (تلك الخاصة باستعمال هذا المنتوج أو ذاك)، بل يستدعي إثباتاً لاحقاً يؤكده واقع العلامة التنبؤية التي يُلقى بها إلى التداول. وهنا تكمن فعاليته، إنه يجعل من المنتوج حدثاً مزيفاً سيصبح حدثاً حقيقياً داخل الحياة اليومية من خلال استدراج المستهلك إلى شراك الخطاب الإشهاري."[137] وبالتالي، فإن "المنتوج" (الذي يمكن التعبير عنه في هذه الدراسة بـ"القيمة الاستعمالية لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية") هو آخر ما ترغب الدعاية في ترويجه، ذلك أن التأمل فيه هو المقصود حتى ينقاد الفلسطيني إلى الصورة الكامنة خلفه، وهي الصورة التي ترغب الوكالة في جعلها مشرقة وناصعة بأكبر درجة للولايات المتحدة الأمريكية ونواياها تجاه الفلسطينيين، وممارساتها تجاههم.

ومن الطرق العلنية التي تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تركيزها في مشاريعها على الطبقة الفلسطينية المحتاجة والكادحة، حيث كانت تحاول طرح إمكانية تأثيرها سياسياً على هذه الشريحة من الشعب وتغيير سلوكهم. وقد استخدمت الوكالة الأمريكية التركيز على نفس الطبقة/الشريحة من خلال تقنيات الصورة في إعلاناتها، عبر إظهار بعض العمال، والفلاحين، كبار السن، وطلاب الجامعات، ومواطنين من عامة الشعب، وطلبة صغار "يتطلعون" إلى المستقبل"... ومن خلال هذه الصور تعمل الوكالة على إظهار أنها تدعم طموحات عامة الشعب الفردية، وهنا لا بد من التشديد على الفردية لا الجماعية التي تختص بالحقوق السياسية. وهنا، لا بد من استذكار المقولات المتعلقة بهذا النمط الدعائي والإشهاري الموجه للحشود: ف "الحشود لا تفكر عبر البرهنة المنطقية، وإنما تفكر بالصور. ولهذا، يجب ألا نقدم للحشود دلائل وبراهين، ولكن علينا أن نبهرها بصور جاهزة تعد تعبيراً للثبات والأحكام النهائية... علينا أن نمارس على الجمهور تأثراً لا عقلانياً". [138] فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إذن، تطبق هذا المنطق مع الفلسطينيين حين تعمل على إبهار الفلسطينيين، بالصور الواقعية والجاهزة عبر المشاريع المختلفة التي تنجزها وتعملها في المناطق الفلسطينية، فهي تعبر عن التأثير المباشر على عقولهم، وإبهارهم بهذه الوقائع المتوقعة، لا القائمة فعلاً!

---

137 مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 29

138 مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 62

4.4.2 الإقناع السري

أما لطريقة الأخرى من طرق الإقناع التي تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فهي طريقة الإقناع السري الذي يعرفه سعيد بنكراد بأنه "قرصنة تستند إلى رد فعل انفعالي في غياب آليات التفكير العقلي" وعليه، "فإن "الإقناع السري" يعمل على تحييد حالات الوعي هذه، ليبحث في النفس الإنسانية عن السبل المؤدية إلى تعطيل أدوات المراقبة "لتحرير الفعل من قيوده"، والدفع بالفرد إلى عالم الاستهلاك متحرراً من كل الضغوط التي تفرضها المراقبة العقلية."[139] وفي هذا الصدد، يضيف بنكراد أنه "على عكس "الإقناع الصريح"، فـ"يبلور حججاً وبيّنات ومقدمات للبرهنة على صحة قضية ما، فإن "الإقناع السري" له طرقه الخاصة للوصول إلى غاياته، ذلك أن الجهود التي يبذلها الإشهاري للوصول إلى لاوعينا هي مجهودات غير مرئية."[140]

ومن ذلك يمكن لنا أن نطمئن بالقول أن سياسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعبر عن شكل العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن تحقيق الأهداف الإسرائيلية (الحليفة الكبرى والأكثر استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بكاملها)، وتعكس مشاريعها التي تطمح إلى تغيير "الواقع الفلسطيني" ليكون على مقاس أجندتها السياسية، والذي يعبّر عنه مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" أحسن تعبير. إن هذه الاجندة في تلاقيها مع مشروع فياض تركز على جعل الفلسطيني مجرد أداة في أيدي الوكالة الأمريكية والدولة الراعية لها من أجل تحقيق مكاسبها في العمل على السيطرة على الوضع الفلسطيني، وطمس ثقافة المقاومة الفلسطينية لصالح "التحول الديمقراطي" و"المقاومة السلمية" وترويج قيم "الليبرالية الجديدة" اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

ومن جهة أخرى، فإن احد البنود الأساسية لعمل الوكالة هو مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ "عقيدة بوش" في محاربة "الإرهاب" ونشر ثقافة "السلام والتطور والنماء." ومن أهم الرسائل التي اهتمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تكريسها توقيع الأطراف "المستفيدة" على اتفاقية "نبذ الإرهاب" الذي يتم تعريفه في سياقات مثل فلسطين ولبنان والعراق، مثلاً، بأنه شكل مشروع للمقاومة. وبالتالي، فغن ضرب هذه الفكرة، يعتبر إنجازاً للوكالة يصب في تحويل النموذج المعرفي لطرق التخلص من الاستعمار والاحتلال عند الشعوب المستعمرة (Paradigm Shift) من المقاومة المسلحة والعنفية إلى المقاومة السلمية وإنهاء الاحتلال بالتعايش معه وتجاوزه اقتصادياً، ما إلى ذلك من أساطير ثبت فشلها.

ولعل هذا يذكرنا بما أسست له نظريات الإقناع الخفي في الحقل السيميائي بأن "الإشهار هو في المقام الأول استنفار لطاقات انفعالية مبهمة داخل الذات المستهلكة، وتعتبر القدرة على استمالة هذه الانفعالات إحدى الوسائل الأساس لنجاح الإرسالية الإشهارية."[141] وهذا يعني أن المشهر، أو المستشهر (كما يفضل السيميائيون المغاربة تسميته)، إنما يبحث وينقب عن "اللاشعور الثقافي" الذي به

---

[139] مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 12

[140] مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 13

[141] مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 9

يتحدد السلوك الجمعي الاستهلاكي "أو "اللاشعور الجمعي،" الذي يجعل من كل مستهلك للحاجات، أو لما أصبح "حاجات" بفعل الإشهار، "مستهلكاً ثقافياً" بالدرجة الأولى. ذلك أن "مصمم الوصلات الإشهارية لا يقف عند حدود رصد الحاجات الاستهلاكية المباشرة، بل يبحث في "اللاشعور الجماعي" عن الرغبات الدفينة غير المعلن عنها مباشرة من خلال السلوك الفردي، وتحديد طبيعتها وطرق تجلياتها الممكنة" عبر ما تم التعبير عنه سابقاً بـ"الانفعالات المبهمة"، وهكذا عملت الوكالة الأمريكية على رصد حاجات المجتمع الفلسطيني وتلبية هذه الحاجات، وبذلك أصبح من الصعب الاستغناء عنها، ناهيك عن تقديمها لرغبات الشباب الدفينة.

4.5 خلاصة

لقد تبين من خلال هذا الفصل أن مضمون الدعاية التي تمارسها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين، ورسائلها "العلنية" و"السرية" إنما تدعم وتساهم في تحقيق الأجندة السياسية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمصير الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بمباركة إسرائيلية، وتنفيذ فلسطيني (عبر "الشركاء" الرسميين وغير الرسميين الذين تختارهم الوكالة من فلسطين) يتقاطع ويتكامل، على الأرض، أو ما تبقى من الأرض، مع مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة."

ذلك أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عملت على خلق صورة مدروسة متدرجة بتمرير أفكارها وتوجهاتها على أساس أنها مسلمات وقواعد ثابتة وحقيقة للواقع الذي يجب أن يكون عليه المجتمع الفلسطيني. وقد تم ذلك البناء المفهومي المنبثق عن آلية التشكيل البصري للمدلولات بحيث يقود هذا التشكيل إلى تحويل البصري إلى مفاهيم تحيل على أكوان معطاة مباشرة أو موحى بها. وبعبارة أخرى، فإن الأمر يعود إلى محاولة بعث الحياة في المدلولات المفهومية من خلال صبها في تمثيلات بصرية توهم بالواقعية والحقيقة، كما يقول علماء السيميائيات.[142]

لم تخرج هذه الأفكار التي عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على ترسيخها في عقول الفلسطينيين بصور ومفاهيم، وإنما خرجت بواقع فعلي يخدم مصالح وأهداف الوكالة، للوصول إلى الثقة الفلسطينية الكاملة بالمساعدات التي تساهم فيها الوكالة الأمريكية في المنطقة الفلسطينية وعدم قدرة الفلسطينيين عن الاستغناء عن هذه المساعدات. وعليه، فإن هذا الطرح لم يكن يهدف إلى فقط إلى الثقة بالوكالة وإنما اعتبار أن هذه المساعدات إنسانية بنقل صورة أن هذه المساعدات هي من قبل الشعب الأمريكي موجهة لدعم الشعب الفلسطيني وليس السلطة الأمريكية وإنما هي فقط وسيط بينهما.

لقد أثبت هذا الفصل من خلال تحليل لافتات الوكالة الأمريكية أن الهدف المباشر الأكبر للوكالة والذي تجلى في السيطرة على مشاريع "التنمية" في المناطق الفلسطينية، وبسط نفوذه الوكالة عليها، لكن تحت مسميات التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية، ونشر الديمقراطية، وتحت غطاء وقيم الحرية، والمساعدات الأمريكية "من الشعب الأمريكي"... لكن المشهد الفعلي في مناطق السلطة الفلسطينية اليوم يعكس غير ذلك من حيث التراجع العام في الاقتصاد، والقيم الثقافية، والإنجازات السياسية.

---

[142] مرجع سابق ذكره. ***سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية***. ص 39

الفصـل الخامس:

خلاصات وملاحظات نقدية

5.1 منطلقات الدراسة ومآلاتها

5.2 المستوى المنهجي

5.3 المستوى المعرفي–السياسي المقارن

5.4 مستوى أثر "المشروعات" الجديدة في المشروع الوطني الفلسطيني

5.5 مستوى النتائج التفصيلية

الفصل الخامس: خلاصات وملاحظات نقدية

هذا فصل استنتاجي يرصد أهم خلاصات الدراسة واستنتاجاتها على الصعد التاريخية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية. ويقدم أبرز محاور النقد الفلسطينية وغير الفلسطينية على الأجندة السياسية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين بشكل خاص، وفي مناطق العالم الثالث عموماً. وتتناول النتائج خلاصات الدراسة على أربعة مستويات: (1) على المستوى المنهجي؛ (2) على المستوى المعرفي–السياسي المقارن؛ (3) على مستوى أثر "المشروعات" الجديدة في المشروع الوطني الفلسطيني؛ (4) على مستوى النتائج التفصيلية.

5.1 منطلقات الدراسة ومآلاتها

لقد انطلقت هذه الدراسة، وهي لا تزال تطمح إلى التوسُّع وشمول مناطق أخرى تبينت من خلال البحث بأنها بحاجة إلى دراسة إضافة، من التساؤل العام حول أبعاد "التحول" الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في فترة رئاسة سلام فياض للحكومة الفلسطينية، وبخاصة تقاطع مشروعه "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" مع أجندة مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية، وتأثيرات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه فلسطين وإسرائيل على هذه الأجندة.

وقد انطلقت الفرضية العامة للدراسة من مقولة أن الأفراد هم "ضحايا" الإعلانات في سلوكهم، فكلما تعرض الأفراد للإعلانات زاد تقبلهم للأفكار المعلن عنها لأنهم بشكل عام يتعرفون على الأفكار والمفاهيم في المقام الأول من خلال الإعلانات التي تعددت وسائلها في العرض والإقناع. وفضلاً عن مدى تأثير الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة في نوعية الدعايات وشكل عرض المعلومات فيها، فقد لعبت جميع هذه النواحي دوراً مهماً وله خصوصيته في تحولات الدعايات وشكل عرض المعلومات فيها، بحيث تؤثر الكلمات أو الصور والأشكال البسيطة والألوان الموجودة في الدعاية في نفسية المتلقي فهي تعمل على خداع حواسه إلى درجة استعبادها.

وعليه، فقد تجلَّت فرضية الدراسة أن هناك تقاطعاً هائلاً بين مشروعي سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" ومقولات الدعايات التي تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تعبِّر عن مشروع سياسي لدى الولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، وهو "التعايش مع الاحتلال" بدلاً من إنهائه، وتحويل مقولات المقاومة العنفية إلى مقاومة سلمية في ظل تحوُّل ديمقراطي مبني على اتفاقية أوسلو، وتبعية اقتصادية مبينة على اتفاقية باريس، واستتباب أمني مبني على "التنسيق" بين أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، ومثيلتها الإسرائيلية بإشراف أمريكي يقوده الجنرال دايتون، يضمن الحد الأدنى من التنمية (غير المستدامة" لدى الفلسطينيين على نحو يجعلهم يتصالحون مع واقعهم الاستعماري. وعليه، فقد افترضت هذه الدراسة وجود شبكة من الروابط بين مشروع سلام فياض ومشاريع الوكالة الأمريكية، ورأت الدراسة أن الإعلانات الترويجية لهذه المشاريع تحتوي بلا شك على قرائن تلك الشبكة من العلاقات.

وبناء على هذه الإشكالية وتلك الفرضية، انطلقت الدراسة في رحلتها البحثية عبر أربعة فصول متكاملة تبيَّنت عبرها مجموعة من النتائج والاستخلاصات والملاحظات النقدية على عدة مستويات:

5.2 على المستوى المنهجي

1. **تنوُّع المصادر البحثية**: تبين تنويع في "مصادر المعلومات" في مثل هذه الدراسة هو أمر يثريها، ويزيد مصداقيتها. ولو لم تتضافر ثلاثة أنواع من مصادر المعلومات خلال الدراسة لما تبيَّن التقاطع بين مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" مع مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين، ذلك أن بعض المصادر (مثل لافتات الإعلانات) تعتبر أدوات قياس مصداقية للتحليل السياسي، والتاريخي، والنظري لبقية المصادر.

2. **المزاوجة بين مستويات مختلفة من التحليل**: تعتبر المزاوجة بين مستويات مختلفة من التحليل، كتحليل المضمون والتحليل السيميائي، في نفس نوع المصدر، وهو صور اللافتات الإعلانية والدعائية لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مزاوجة ناجحة ذلك أنها تمكَّن ليس فقط من قراءة "المكتوب"، بل واستنطاق "المحجوب"، وذلك عبر تحليل أسلوبي الإقناع المستخدمين في اللافتات (السرِّي والعلني).

3. **استخدام الأطر النظرية المقارنة**: إن استخدام الدراسات والأدبيات المقارنة حول مشاريع مشابهة في أنحاء مختلفة من العالم (جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط)، في تدشين إطار نظري يوضح الأجندة العالمية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مكَّن من فحص إمكانية قياس تلك الأجندة مع ما يحصل في مناطق السلطة الفلسطينية، ومقارنتها بالسياسة الأمريكية الرسمية تجاه "حل" القضية الفلسطينية. وذلك، بالتأكيد، هو أمر يقلل من شبه الانحياز، مع أن "الموضوعية العلمية" عند كثير من النقاد المعرفيين ليست سوى أسطور.

5.3 على المستوى المعرفي–السياسي المقارن

لقد تبين من خلال دراسة العديد من الحالات التي قدَّمت فيها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "مساعداتها" على مستوى العالم أن الأجندة تكاد تكون واحدة في خطها العام، وهو: نشر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في المناطق (والدول) المستهدفة، وخاصة في العقدين الأخيرين.

وفي هذا السياق، تقدم دراسة لغودوين تقييماً نقدياً لسياسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، مفاده: أنه بعد تلك الأحداث أكدت الولايات المتحدة أن "الإرهاب" والتكنولوجيا تعتبر خطر مباشراً على أمنها القومي. وعليه، فقد ردت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش على تهديد "الإرهاب" بحروب دموية مباشرة، ومن خلال أجندة جعلت بها

التنمية أولوية أساسية في سياسة أمريكا الخارجية، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو خلق نمو اقتصادي في الدول النامية، ما يعمل على الحد من أماكن تواجد "الإرهابيين والمتطرفين"، على حد تصورها، ويعمل على "تغيير جذري في أنظمة التفكير لدى الخصوم."

تتضمن هذه الدراسة حديثاً عن النقاش الأكاديمي عن "أطروحة النمو الاقتصادي،" وعن دور المساعدات الخارجية التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. أما السؤال البحثي لهذه الدراسة فقد ناقش فيما إذا كان هناك من دليل على أن النمو الاقتصادي مبني على ممارسات المساعدات الخارجية، وإذا كان الأمر كذلك، إلى أي مدى هو كذلك. أما الهدف من هذه الدراسة فهي تقييم المراجعة الثنائية الحديثة للمساعدات السياسية الخارجية من حيث مكونات التنمية الاقتصادية التي تملكها، وقدرتها على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إدارة بوش الابن. وعليه، فإن هذه الدراسة تجمع بين تاريخين بالنظر في السياق السياسي للمساعدات الخارجية، قبل الحادي عشر من سبتمبر، وتطور عملها بعد ذلك. ومن خلال هذه الثنائية يستدل على "حكمة الدمج" بين دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المحلي والدولي في نشر المساعدات الخارجية في جميع أنحاء العالم، وسياسات الدولة في إطار ما يعرف "بالأمن القومي" و"السياسة الخارجية."

وعليه، يظهر أن الهدف من استدعاء تاريخين معاً ينتج عنه ثلاث عناصر، هي: (1) تقييم إلى أي مدى قد بلغ النقاش الأكاديمي حول سياسة الوكالة الأمريكية للتنمية في الماضي؛ و(2) تحديد العلاقة الحالية بين الاقتصاد–الممارسة والنظرية وسياسات المساعدات الخارجية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ (3) والتأكد من مدى التحولات التنظيمية والسياسات داخل الوكالة الأمريكية للتنمية منذ الحادي عشر من سبتمبر، حيث تدعم الإدارة بشكل كامل أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

واستناداً إلى ذلك، فقد تم رفع المساعدات التنموية الأمريكية إلى أولوية أساسية للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة، وذلك لأن الدول النامية أصبحت مصدر تهديد أمني لأمريكا، أو هكذا جعلت هي من هذه الدول. وهذا يعني أن الولايات المتحدة لديها مصلحة ثابتة في تعظيم المساعدات الخارجية، وتحقيق أفضل نتائج منها، بالإضافة إلى أن العنصر الأساسي لسياسة المعونة الثنائية الجديدة هو تحول التنمية، والتي تملي ليس فقط تغييرات جوهرية في المؤسسات الحكم، ولكن أيضاً في خلق تنمية اقتصادية مستدامة، إذ ينبغي النظر في الدراسات ذات الصلة في مجال العلوم الاجتماعية لتطبيق محتمل لسياسة المعونة الرسمية. وهذا ما سنشير إليه لاحقاً استناداً إلى دراسة خالد عودة الله عن هندسة العلوم الاجتماعية.

وكما يتبين من هذه الدراسة، فإن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى الاستقرار الديمقراطي، بل هو أيضاً في غاية الأهمية لبقاء الأنظمة الديمقراطية الأكثر فقراً في العالم. ففي السياق الجيو–سياسي الراهن، يعتبر بقاء الديمقراطيات الناشئة بشكل واضح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن نشوء الدول الضعيفة يمكن النظر إليها على أنها من أكبر مصادر الاستقرار العالمي، إذ إنها تبدو وكأنها تشكل وسيلة بديلة لتعزيز النمو التي تصب في المصالح الأمريكية. فالبرامج التقليدية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تكفي، إذ بالنظر إلى إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، فإن المساعدات الأمريكية الخارجية تعمل على تحقيق هذه الأهداف، ذلك أن

إستراتيجية المساعدات الخارجية تحتاج إلى النمو الاقتصادي المطرد الذي يعتبر أمر بالغ الأهمية لكل من الديمقراطيات الناشئة والدول المعرضة للخطر.[143]

وفي إطار مقارن، يمكن التعميم بالقول إنه يمكن للمشروع المتوسط أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة، أو هذا هو التحليل المقترح الموحى به من قبل منظمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة كير الدولية. ويمكن لهذه المؤسسات الثلاث تحسين عملياتها من خلال مجموعة مشتركة من الإصلاحات، لكن الإصلاح الأساسي هو إضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم. وبالتالي، فإن التقييمات يجب أن تكون منهجية وخالية إلى حد كبير من التحيز الذي يمكن للجهات المانحة والوكلاء المنفذون إضافتها. فالمشرفون المشاريع الذين هم ضمن الوكالات المانحة يجب أن يتحملوا المسؤولية الكاملة، والحصول على الموارد المناسبة لإدارة هذا التأثير.[144]

وفيما يختص بالسياق الفلسطيني، يركز عودة الله في جزء من قراءته النقدية فيما وراء فلسفة العلوم الاجتماعية التي قدمها في مؤتمر البحث عن فلسطين، حول: "العلوم الاجتماعية الفلسطينية كمعرفة استعمارية،"[145] على "العلوم الاجتماعية الفلسطينية وجمهورية الـ USAID: الخبير والإخباري والمخبر"، ويقول "إن معظم ما يسمون اليوم بعلماء الاجتماع يمكن وصفهم بالخبراء يستخدمون معارف السوسيولوجيا والانثربولوجيا وكل ما ينتهي" بلوجيا" في الهندسة الاجتماعية، التي تقوم بها مؤسسات حكومية وغير حكومية (مع الاعتراف بإشكالية التفريق ما بين الحكومي وغير الحكومي)، فتتعدد مهام ومستويات الهندسة الاجتماعية التي تقوم بها العلوم الاجتماعية الفلسطينية، فهنالك هندسة ابستيمية حيث يتم بناء فك وإعادة بناء لمعاني من مثل العقلانية والواقعية والطوباوية والممكن والمستحيل، من خلال تحويل السياسي إلى معرفي."

يؤكد عودة الله أنه عبر إنشاء حوار حول التاريخ والهوية ومعنى الصراع، يسعى المشتركون للوصول "سردية جاسرة" (تشكل جسراً) بين خطابات تاريخية تشكل موقعا لسرديات وطنية متضاربة، ثم ومن هذا الموقع التفحص النقدي للقضايا المتنازع عليها في هذا الصراع من مثل النكبة، والنكسة، والاحتلال، والنتيجة هي نظرة جذرية جديدة لتاريخ فلسطين/"إسرائيل" تتجاوز تحيزات السرديات الوطنية

---

143 Dwight Lyle Goodwin. "USAID and the Economic Growth Thesis: A Critical Assessment of USAID Foreign Aid Policies Post-9/11."University of Kansas, 2007. http://search.proquest.com/docview/304859960?accountid=14677. (accessed on 1 February, 2012).

144 Paul Clements. "Development as if Impact Mattered: A Comparative Organizational Analysis of USAID, the World Bank and CARE Based on Case Studies of Projects in Africa."Princeton University, 1996. http://search.proquest.com/docview/304261929?accountid=14677. accessed on 1 February, 2012).

145 عودة الله، خالد. "العلوم الاجتماعية الفلسطينية كمعرفة استعمارية: قراءة نقدية فيما وراء فلسفة العلوم الاجتماعية." ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر "البحث عن فلسطين، ثغرات وآفاق بحثية." مؤتمر عقدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة بيرزيت بتاريخ 30-10-2010.

للطرفين وتشير نحو نموذج جديد لتصوير الصراع تاريخياً، فلا يكاد يخلو زقاق أو حي في الضفة الغربية، حسب رأيه، من لافته تشير إلى مشروع تقوم بتنفيذه USAID أو نفذته وغيرها من وكالات التنمية الدولية. ويأتي الوجود المكثف لل USAID في الضفة الغربية كشكل لما يسمى بالتدخل المدني أو ما تسميه العديد من الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكية بـ Wining the Palestinian Hearts and Minds والتي تحدد مجالات التدخل والفئات المستهدفة.

وفي إشارة إلى القيم المتغيرة، والمربوطة بأجندات سياسية واقتصادية، يستهجن عودة الله هوس الفلسطينيين، الذي تعززه مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية بتحويل المخيال المديني في رام الله إلى مخيال حداثي كمجال لانبثاق ممارسة سياسية طبيعية نيوليبرالية، وفي المقابل لا يمكن النظر إلى رام الله كأحد حالات المدينة الاستعمارية: منفذا ومركز محلي للسيادة الاستعمارية الحداثية المعولمة المقلدة لتل أبيب. ويقول إنه "من الممكن رؤية رام الله كمنطقة خضراء ممتدة محمية بعقد استعماري جديد لتشكل حيزا للتأديب والتأهيل العنيفين للذوات الفلسطينية المستعمرة الجديدة، وحيز سيكولوجي تتعين فيه المفاهيم المجردة، ويحتضن نشوء البراغماتيات وعمليات التنقيحية."

وقد اقتبس عودة الله كلام خبير التنمية المحلية وهو اقتباس دال، مؤكداً أنه "في مجتمع ريفي تؤثر الحكايات الشعبية المتوارثة عبر الأجيال في نمط التفكير العام والمعتقدات التي تخص الكثير من الطيور والحيوانات البرية "تساهم العلوم الاجتماعية الفلسطينية بتشكيل "الفلسطيني" كموضوعاً للتنمية: بناءً على الحكمة الاستعمارية القائلة أن سبب التخلف عند غير الأوروبيين هو الثقافة التقليدية، هنا يمارس المشتغلون في العلوم الاجتماعية بمهمة مزدوجة كخبراء منفذين لهذه المشاريع كإخباريين محليين مُلمين بشؤون الثقافة المحلية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة على سبيل المثال للمصالحة التاريخية بين طائر البوم وأهالي بلدة طمون برعاية أمريكية (برعاية الـ USAID) وحضور فلسطيني شعبي ورسمي خلال احتفال أقيم في أحد أوسع سهول شمال الضفة وفي عدد من الكلمات الطويلة عدد فيها الخبراء والإخباريون مناقب وفضائل البوم كمبيد عضوي للقوارض وصديق للبيئة على عكس الكيماويات التي تحدث ضرراً بالإنسان والحيوان والمحيط."

وبهذا، يتبين أن التغيير السياسي الذي تدعمه مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) يأتي ضمن رزمة تغيير قيمي ثقافي، واقتصادي، ومعرفي. وهو يؤثر ليس فقط في المردود الذي تتوقعه وزارة الخارجية أمريكية، بل وفي بنية المجتمعات المستهدفة وثقافتها الاجتماعية والسياسي.

5.4 على مستوى أثر "المشروعات" الجديدة في المشروع الوطني الفلسطيني

لقد تبين من خلال مراجعة الكثير من الأدبيات حول الحالة الفلسطينية التي تدخلت فيها الأجندات الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، أنها حالة استعمارية تقوم فيها دولة احتلال استيطانية هي إسرائيل بالسيطرة التامة على أراضي ومقدرات البلد المستعمَر فلسطين. وبالتالي، فإن فكرة "التحوُّل الديمقراطي" في السياسية، وأفكار "الليبرالية الجديدة" و"اقتصاد السوق الحر" تتيح لمثل هذا التدخل (وفي مرات كثيرة باسم المساعدات التي تقدمها "الدول المانحة") أن يكون فعالاً، وخاصة من قبل مؤسسات لا تصف نفسها بأنها ربحية، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية. وقد تبين أن أجندة هذه المؤسسات، ومن خلفها من دول، ساعدت في تقويض المشروع الوطني الفلسطيني وتحويل ثقافة الشعب من "خيار المواجهة" إلى "خيار التعايش."

وفي دراسة، بعنوان: "فلسطين: حالة النفق" تلخص هذه التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمخضت عنها "العملية السياسية"،[146] يوجز عبد الرحيم الشيخ هذه التحولات، وخاصة بعد تحوُّل مشروع منظمة التحرير الفلسطينية من "مشروع التحرير الكامل" إلى "مشروع السلطة الفلسطينية": "هنا، بدأت عملية التهاوي والنكوص ليس في الوجود الفلسطيني وحسب، بل وفي الفكرة الفلسطينية، حيث أدت عملية تجريد الفكرة الفلسطينية من ذاتها، ومن فحواها، على امتداد عقدين (1994-1974)، إلى خمسة تداعيات كارثية على المسألة الفلسطينية، أدت إلى ما أسميه هنا، وفي غير مكان: "حالة النفق" كمصير "للوجود الفلسطيني"، وحالة "الاستشراق المحلي" كمصير لـ"الفكرة الفلسطينية." ويعدد الشيخ هذه التداعيات (ذات العلاقة بأسطورة التحول الديمقراطي والسياسي التي سمحت بتدخلات كثير للأطراف الخارجية في فلسطين، وخاصة أوروبا وأمريكا):

1. تحويل الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة مقاومة وتحرر شمولية (من لفلسطينيين وغير الفلسطينيين، يهوداً ومسيحيين ومسلمين)، إلى حركة وطنية منحرفة عن مسارها، إذ حازت مثالب الوطنيات ما بعد الاستعمارية دون أن تنجح في تحويل القضية التي ناضلت من أجلها حتى إلى شرط ما بعد استعماري تقليدي؛

2. وتعديل روح الجماعة الفلسطينية المتخيلة، وفكرتها عن ذاتها، ليس فقط من خلال استثناء العرب واليهود العرب، وغيرهم من اليهود المناصرين للقضية الفلسطينية (الذين غالباً ما يتم استعمالهم واستغلالهم من قبل الحركة الصهيونية من أجل منح إسرائيل طابعها اليهودي)، بل واستثناء جزئين صميميين من تكوينة الشعب الفلسطيني، هما: فلسطيني فلسطين المحتلة في العام 1948، وفلسطينيي الشتات الذين أجبروا على الرحيل أثناء عملية التطهر العرقي لفلسطين من سكانها الأصليين في غمار حرب العام 1948، وما تلاها من أحداث دون أن ينعموا بتطبيق حق العودة المنصوص عليه في القرار 194؛

3. وتحويل المجتمع المدني الفلسطيني الفتي، من كونه جزءاً من الحركة الوطنية المقاوِمة للاستعمار إلى حركة تعمل على التعايش مع الاستعمار و"تفكيكه"، وإلى جماعات من "الوسطاء"، كما يسميهم منظرو ما بعد الاستعمار، بين الشعب المقهور من

[146] Abdul-Rahim Al-Shaikh. “Palestine: The Tunnel Condition,” *Contemporary Arab Affairs*. Vol. 3, No. 4, pp. 480-494.

جهة، والسلطة الجديدة في التي يديرها جزء من القيادة التاريخية للفلسطينيين حسب اتفاقيات أوسلو مع المستعمرين الإسرائيليين وسندهم الأمريكي؛

4. وتشريع الأبواب أمام المبادرات السياسية والثقافية المتنوعة لحل المسألة الفلسطينية مبتعدة عن حل الدولة الديمقراطية الذي ابتدأت حركة التحرر الوطني الفلسطيني بطرحه منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل أكثر هذه المبادرات لفتاً للنظر المبادرات التي خرجت من فلسطين المحتلة في العام 1948 منادية بـ"دولة كل المواطنين،" ومبادرة "حل الدولة الواحدة،" وغيرها..

5. تغيير موضع الاهتمام، على الصعيد الثقافي، من سياسات بناء الذاكرة الجماعية الفلسطينية إلى سياسات طمسها عبر تكريس سياسات النسيان الجماعي كما يظهر في شرط النفق الاستعماري، وكما يظهر في حالة ما بعد الاستقلال في رائعة الطاهر وطار: *الشهداء يعودون هذا الأسبوع*.

5.5 على مستوى النتائج التفصيلية

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التفصيلية فيما يتعلق بمدى التقاطع، إلى درجة التكامل ولا مبالغة إن قلنا التكامل بين دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مشروع سلام فياض "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال"، هي:

1. هناك تشابه كبير بين أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأجنداتها في العالم في أطر التنمية والصحة والتعليم و"الإصلاح" السياسي والاقتصادي، والحالة الفلسطينية، وخاصة تلك المشاريع المنفذة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط.

2. يوجد تقاطع كبير بين مشروع سلام فياض (إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة) ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو فصل تطبيقي يقوم على تحليل مشروع سلام فياض "إقامة الدولة وإنهاء الاحتلال" والتمويل الأمريكي عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على المستويات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

3. تؤكد الدراسة التحليلية للافتات الدعائية لمجموعة تمثيلية من مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية التقاطعات مع الخلفيات التاريخية والنظرية لمنطق ورغبة الولايات المتحدة في التدخل الوضع الفلسطيني لصالح إسرائيل، ولصالح تكريس وضع قائم بمفهوم "السلام والأمن" الذي تؤمن به لدولة إسرائيل بحدِّه الأقصى، والانضباط وعدم اللجوء إلى خيار المقاومة لدى الفلسطينيين. وهو هدف مشترك بينها وبين مشروع فياض "إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة."

4. تؤكد الدراسة السيميائية للافتات الدعائية لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن مضمون الدعاية ورسائلها "العلنية" و"السرية" إنما تدعم وتساهم في تحقيق الأجندة السياسية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمصير الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بمباركة إسرائيلية، وتنفيذ فلسطيني (عبر "الشركاء" الرسميين وغير الرسميين الذين تختارهم الوكالة من فلسطين) يتقاطع ويتكامل، على الأرض، أو ما تبقى من الأرض، مع مشروع سلام فياض "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة."

5. ما يحدث الآن يثير المخاوف من ألا تصبح الإعلانات أدوات في خدمة الشعب من أجل التعريف بالأفكار التي تسعى إليها المؤسسات بقدر ما تكون أداة لتوجيه العقول والتلاعب بتشكيل الوعي السياسي للأفراد، فتقوم هذه الإعلانات بتقديم نوع من الوعي الزائف من خلال إيهام الشعب الفلسطيني بأنها تعمل على تقديم المساعدات. وبقدر ما يجب على الفلسطينيين تطوير وعيهم السياسي بالمشاريع السياسية والاقتصادية المطروحة من قبل حكومة سلام فياض، أو مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإنهم بحاجة إلى تطوير وعيهم الثقافي بآليات الدعاية التي تستخدم في هذه المشاريع وغيرها لتطويع العقول أو "تطبيعها"، ومن ثم اقتيادها لتأييد المشاريع السياسية خلف هذا وذاك.

المرجعية (قائمة ببليوغرافية)

المراجع باللغة العربية

الكتب

- بنكراد، سعيد. **سميائيات الصورة الإشهارية : الإشهار والتمثلات الثقافية**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق. 2006.

- بنكراد، سعيد. **الصورة الإشهارية: آليات الإقناع و الدلالة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. 2009.

- بوعزيزي، محسن. **السيميولوجية الاجتماعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2010.

- بهنسي، السيد. **ابتكار الأفكار الإعلانية**. القاهرة: عالم الكتب،2007.

- الحديدي، منى سعيد. علي، سلوى إمام. **الإعلان: أسسه وسائله، فنونه**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.

- حمدان، آيات. **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله–فلسطين. كانون الأول، 2010.

- دراج، فيصل. **الهوية، الثقافة، السياسة: قراءة في الحالة الفلسطينية**. عمان: دار أزمنة. 2010.

- دراج، فيصل. **ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني**. بيروت: دار الآداب. 2002.

- طالب، عدوان. (رسالة ماجستير). **المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالة المساعدات الألمانية**، جامعة بيرزيت،1997.

- العلاق، بشير، ربايعة، علي. **الترويج والإعلان التجاري (أسس، نظريات، تطبيقات (مدخل متكامل)**. طبعة عربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان–الأردن. 2007.

- فرجاني، نادر. **التنمية الإنسانية في الوطن العربي رؤية تنموية في قضايا عربية معاصرة.** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

- فوكو، ميشيل. **نظام الخطاب**. ترجمة محمد سبيلا. بيروت:دار التنوير، 2007.
- فوكوياما، فرانسيس. **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**. ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان،2007.

- قيراط، محمد. **تشكيل الوعي الاجتماعي**. مكتبة الفلاح، دولة الكويت، 2007.

- نخلة، خليل. **فلسطين وطن للبيع**، ترجمة عباب مراد. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2010.

- هابرماس، يورغين. **العلم والتقنية ك أيديولوجيا**. ترجمة حسن صقر. منشورات دار الجمل، كولونيا. 2003.

المجلات الدورية/ الأوراق البحثية

- جاد، عماد. "**الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي، مجلة السياسة الدولية**". عدد 181. يوليو 2010.

- الخالدي، أحمد. "**تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة أولا**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 80-81، 2010.

- الخالدي، رجا، سمور، صبحي. ***النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية و إعادة تكوين الحركة الوطنية***. **مجلة دراسات فلسطينية**. عدد 88، خريف 2011.

- الجموسي،جوهر. **تقنين السياسة وتسيس التقانة**. مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلد 3 -4، 2008.

- عزمي بشارة. **مائة عام من الصهيونية "من جدلية الجوهر إلى جدلية الوجود"**. مجلة الكرمل. العدد 53. 1997.

- عودة الله، خالد. "**العلوم الاجتماعية الفلسطينية كمعرفة استعمارية: قراءة نقدية فيما وراء فلسفة العلوم الاجتماعية.**" ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر "البحث عن فلسطين، ثغرات وآفاق بحثية." مؤتمر عقدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة بيرزيت بتاريخ 30-10-2010.

- غنيم ،يوسف. **نحو نموذج إعلاني متكامل لتفعيل وكالات الإعلان الفلسطينية**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. أكتوبر 2004.

- **وجهات نظر في إشكاليات المأزق الفلسطيني والحلول**. مجلة الدراسات الفلسطينية.عدد 80-81. 2010.

- الولي، محمد. **الإشهار أفيون الشعوب المعاصر**. مجلة علامات. عدد 27. 2003.

المواقع الالكترونية

- زبون، كفاح. سلام فياض بن غوريون فلسطين، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط .

55http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=564422&issueno=114. (تم الرجوع اليه بتاريخ 10 آذار، 2012).

- عرفة، جمال. مشروع فياض يخدم مشروع نتنياهو. فلسطين أون لاين.
http://www.felesteen.ps/details/3783/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D9%8A%D8%AE%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88.htm. (تم الرجوع اليه بتاريخ 10 آذار، 2012).

- بهلول، محمد. مشروع سلام فياض: المقاومة الاقتصادية في مواجهة الاحتلال
http://www.saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/FreiKitabat/MuhamedBahlul01.htm. (تم الرجوع اليه بتاريخ 10 آذار، 2012).

- حسو، أحمد. مشروع سلام فياض: دولة حقيقية أم مجرّد إعلان؟
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5453785,00.html. (تم الرجوع اليه بتاريخ 10 آذار، 2012).

- موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/aboutUs.html. (تم الرجوع اليه بتاريخ 10 آذار، 2012).

- نبذة عن وكالة المعونة الأمريكية (USAID)
http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/166.html. (تم الرجوع اليه بتاريخ 10 آذار، 2012).

Bibiliography*:*

Books:

- Eyal Weizman. *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. London: Verso. 2007.

- Nathan Brown, *Are Palestinians Building a State?* Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, June 2010.

- Nathan Brown, *Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, September 2010.

Journals:

- Al-Shaikh, Al-Shaikh. "Palestine: The Tunnel Condition," Contemporary Arab Affairs. Vol. 3, No. 4, pp. 480-494.

- Al-Shaikh, Abdul-Rahim. Last Year In Jerusalem. http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=2969&ed=177&edid=177. (Accessed on 10, January, 2012).

- Allen E. Bayles. "Identifying the Type and Appropriateness of the Evaluations of Selected Agriculturally Related Science and Technology-Based USAID Projects Conducted between 1985 and 1995."West Virginia University, 1998. http://search.proquest.com/docview/304454218?accountid=14677. (Accessed on 1 March, 2012).

- Dan, Diker, Pinhas, Inbari. Prime Minister Salam Fayyad's Two-Year Path to Palestinian Statehood. Jerusalem Issue Briefs, October 2009, *Vol. 9, No. 11.*

- Dawn Renee Montanye. "Examining Sustainability: An Evaluation of USAID Policies for Agricultural Export-Led Growth in Costa Rica."State University of New York College of Environmental Science and Forestry, 1998. http://search.proquest.com/docview/304455225?accountid=14677. (Accessed on 1 March, 2012).

- Douglas Chuedoua Vue. "The Three Eras of Hmong Educational History in Laos: French Colonial, Laotian Independence, and USAID, 1917--1975."Capella University, 2008. http://search.proquest.com/docview/304814628?accountid=14677. (Accessed on 20 March, 2012).

- Dwight Lyle Goodwin. "USAID and the Economic Growth Thesis: A Critical Assessment of USAID Foreign Aid Policies Post-9/11."University of Kansas, 2007. http://search.proquest.com/docview/304859960?accountid=14677. (Accessed on 1 March, 2012).

- Elee Warren Tyler. "The Education Sector Analysis in USAID's Assistance to Developing Countries: A Critical Assessment."The Florida State University, 1989. http://search.proquest.com/docview/303702576?accountid=14677. (Accessed on 25 March, 2012).

- Elizabeth Bayerl. "USAID Projects in the Former Soviet Union: Policy Case Studies."Boston University, 2002. http://search.proquest.com/docview/304796716?accountid=14677. . (Accessed on 29 March, 2012).

- Gilbert A. Valverde. "International Development Assistance for Education: An Exploratory Study of Three Decades of World Bank and USAID Project Assistance in Latin America and the Caribbean."The University of Chicago, 1994. http://search.proquest.com/docview/304142198?accountid=14677. . (Accessed on December, 2011).

- Gretchen C. Maletzke. "Reconciling Good Intentions: The University-USAID Partnership."Michigan State University, 2009.

http://search.proquest.com/docview/304950510?accountid=14677. (Accessed on December, 2011).

- Jim, Zanotti. Israel and the Palestinians: Prospects for a Two-State Solution. Congressional Research Service. CRS Report for Congress. January 8, 2010.

- Jim, Zanotti. The Palestinians: Background and U.S. Relations. Congressional Research Service. CRS Report for Congress. January 8, 2010.

- Jim, Zanotti. U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. CRS Report for Congress. November 9, 2011.
- Jonathan A. Marston. "Did NCA, NPA, OLS, and USAID Prolong the Second Sudanese Civil War."University of South Carolina, 2011. http://search.proquest.com/docview/914721180?accountid=14677. (Accessed on December, 2011).

- Laura Kathryn Landolt. "Norms, Population Control, USAID and Egypt."The University of Arizona, 2004. http://search.proquest.com/docview/305214956?accountid=14677. (Accessed on 15 December, 2011).

- Mary Mulhern Kincaid. "Gender Integration Case Study: A Policy Implementation Analysis of USAID Health Sector Programming."The University of North Carolina at Chapel Hill, 2011. http://search.proquest.com/docview/923618435?accountid=14677. (Accessed on 22 December, 2011).

- Michael Cragin Byron. "An Historical Study of USAID/Ohio University's Teacher Education Project in the Republic of Vietnam, 1962-1972."Ohio University, 1990. http://search.proquest.com/docview/303860451?accountid=14677. (Accessed on 15 December, 2011).

- Natalie Evelyn Gray. "USAID's Assistance to Girls' Education in Ghana: The Equity Improvement Program, 1990-1995."New York University, 1998. http://search.proquest.com/docview/304440313?accountid=14677. (Accessed on 7 January, 2011).

- Paul Clements. "Development as if Impact Mattered: A Comparative Organizational Analysis of USAID, the World Bank and CARE Based on Case Studies of Projects in Africa."Princeton University, 1996. http://search.proquest.com/docview/304261929?accountid=14677. (Accessed on 10 December, 2011).

- Sameh Mamdouh Kamel. "The Minimum Role of External Agents in Administrative Reform: The Case of USAID-Egypt."Michigan State University, 1999. http://search.proquest.com/docview/304521419?accountid=14677. (Accessed on 8 November, 2011).

- Stephen Lee Snook. "Principled Agents in an Agency Under Seige: USAID and its Mission in Tanzania."University of Florida, 1996. http://search.proquest.com/docview/304295703?accountid=14677. (Accessed on 8 November, 2011).

- Susan Michelle Thomson. "Towards Sustainable Development and Peaceful Co-Existence: USAID and the Promotion of Developmental Liberal Democracy in Post-Genocide Rwanda."Dalhousie University (Canada), 2002.

http://search.proquest.com/docview/305504273?accountid=14677. (Accessed on 8 November, 2011).

- The Saban Forum: AU.S. -Israeli Dialogue, Presentation of the Fayyad Plan. November 2009.

- Walter B. Goodwin. "Rhetoric and Reality: USAID-Funded Training Programs for Professionals from the Former Soviet Union in the United States."The University of Arizona, 2004. http://search.proquest.com/docview/305209967?accountid=14677. (Accessed on 27 November, 2011).

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1) اعلانات (لافتات الطرق) المدروسة في الرسالة: ويحتوي هذا على لافتات مجموعة من مشاريع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية، وقد كان التركيز بشكل كبير على اعلانات البنية التحتية التي قسمت الى:

أ. الشوارع (تعبيد الطرق)

ب. التمديدات (المياه والصرف الصحي)

ت. اصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني

بالاضافة الى اللافتات التي تعلن عن مشاريع تدعم التعليم والشباب. وقد اقيمت هذه المشاريع في مناطق فلسطينية مختلفة، شملت: جنبن–يعبد، جنين– كفر قود، طوباس–عقابا، نابلس، قلنديا، بيرزيت، العيزرية، ابو ديس، عين شبلي–الحمراء، اريحا، عقبة جبر– اريحا، بيت لحم، خان يونس، بيت لاهيا، حلحول، الخليل، دورا.

ملحق رقم (2) إعلانات (الانترنت) المدروسة في الرسالة: ويحتوي هذا الملحق على مجموعة صور تتدرج ضمن مشاريع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في المنطقة الفلسطينية. وقد تم جمع هذه الاعلانات بشكل اساسي من خلال شبكة الانترنت. وهي صور لاحتفالات افتتاح مشاريع، اطلاق مشاريع، ورشات عمل، ومواقع الالكترونية، وصور لمشاريع قامت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لدعمها وتمويلها، وقسمت هذه الصور الى مشاريع تدعم:

1. **البنية التحتية**
   - أ. الشوارع (تعبيد الطرق)
   - ب. التمديدات (المياه والصرف الصحي.
   - ت. اصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني.
2. **التعليم والشباب**
   - أ. تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين
   - ب. تطوير وتمنية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني
   - ت. تحسين وضع التعليم في فلسطين
   - ث. مشروع التشغيل الطارئ الذي يركز على تحسين فرص التوظيف والحد من البطالة
   - ج. تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الاندية الفلسطينية
   - ح. دعم المراة الفلسطينية
   - خ. المخيمات الصيفية
   - د. الفعاليات المجتمعية
   - ذ. المواقع الالكترونية

3. **المؤسسات**

أ. تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية

ب. برنامج الاصلاح الديمقراطي

4. **مشاريع بيئة جديدة**

أ. مشروع الطاقة الشمسية

ب. مشروع صديقة البيئة

ت. الحدائق العامة

ملحق رقم (3): الصور الاحتجاجية ضد الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والكتابة على اللافتات: ويبين هذا الملحق صورا ترفض الوجود الامريكي في فلسطين. فقد توالت مظاهر ومظاهرات الرفض للوجود الأمريكي والتدخل الامريكي والمساعدات الامريكية من خلال انواع وأشكال مختلفة من هذا الرفض عبر تشويهات للافتات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وتشويه صور وشعارات الوكالة.

ملحق رقم (4) صور التظاهرات ضد الوكالة الامريكية للتنمية الدولية: يبين هذا الملحق انواع اخرى من المعارضة للوجود الامريكي في فلسطين، وللدعم الأمريكي من تصريحات طلابية تعارض هذا الوجود الى صفحات على المواقع الالكترونية "الفيسبوك" الى مظاهر شبابية مناهضة.

ملحق رقم (2): جدول بالإعلانات (الانترنت) المدروسة في الرسالة

رقم الصورة	نوع المشروع	اسم المشروع	منطقة المشروع	الجهات الداعمة	شرح عن المشروع
.1	**(البنية التحتية) تعبيد الطرق**	مشاريع الطرق في شمال الضفة الغربية	طوباس	USAID	احتفلت السلطة الوطنية الفلسطينية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID اليوم باستكمال ثمانية مشاريع للطرق في شمال الضفة الغربية وذلك ضمن برنامج البنية التحتية ،وذهب التمويل الأمريكي لإعادة تأهيل الطرق الواصلة بين كل من الباذان وطلوزة، وعصيرة الشمالية وياصيد، والفندقومية وبزاريا، وقباطية والزبابدة والكفير وطوباس، وعين شبلي والحمرا، وبزاريا ودير شرف، وبيت إيبا وقوصين وبيت وزن، وحوارة وعينبوس، من خلال تعبيد الطرق بالإسفلت وبناء الأرصفة وأنظمة تصريف المياه وتوفير عوامل السلامة على الطرق بما يشمل تخطيط الطرق ووضع إشارات المرور وإنارة الشوارع وتركيب حواجز الحماية على جوانب الطرق
.2	**(البنية التحتية) تعبيد الطرق**	إعادة تأهيل دوار أريحا المركزي	أريحا	بلدية أريحا + USAID	-
.3	**(البنية التحتية) المياه والصرف الصحي**	ترميم مدرسة طوباس للبنات	طوباس	+ أنيرا USAID	تصليح مشاكل مياه وصرف الصحي، بالإضافة إلى بناء معرش واقي من أشعة الشمس في فناء المدرسة

.4	**(البنية التحتية)**	مشروع السلال الحجرية	أريحا	USAID	بقيمة 200 ألف دولار تم انجاز هذا USAIDوبدعم من المشروع للمساعدة في منع انجراف أكتاف واد القلط والمساعدة في تقليل الخطر الذي ربما يلحق بالمساكن القريبة من الواد، نظرا لمخاطر الانجراف التي تحدثها مياه الأمطار من خلال وضع سلال حجرية لمنع الانجراف
.5	**(البنية التحتية) المياه والصرف الصحي**	أعمال الحفريات في مشروع المياه دورا	دورا	USAID	–
.6	**(البنية التحتية) المياه والصرف الصحي**	مشروع تزويد ريف دورا بالمياه	دورا	سلطة المياه + USAID	–
.7	**(التعليم والشباب) إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني**	مشروع إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني	طوباس	الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سينفذ بالتعاون والشراكة مع وزارة الصحة ونادي طمون الرياضي وجمعية تياسير النسوية	أن هذه البرنامج يعمل على تنظيم العمل المجتمعي لضمان مشاركة مجتمعية فاعلة في تطوير الخدمات الصحية والوضع الصحي بشكل عام ولإيجاد تغيير ايجابي في السلوكيات المجتمعية من خلال تزويدهم بالمعرفة الصحية

.8	**(التعليم والشباب)** **إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني**	مشروع إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني	رفح	جمعية الأمل لتأهيل المعاقين + USAID	يهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرات الجمعية من خلال تطوير قدرات طاقم العاملين وتحسين الأداء للخدمات المقدمة سواء كانت صحية أو تعليمية أو مهنية
.9	**(التعليم والشباب)** **إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني**	أعمال ترميم وتوسعة مستشفى أريحا الحكومي التخصصي	اريحا	الانيرا + USAID	بكلفة 2.5 مليون دولار
.10	**(التعليم والشباب)** **إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني**	مشروع إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني	محافظة نابلس	وزارة الصحة الفلسطينية + USAID	يهدف هذا المشروع إلى النهوض بالوضع الصحي الفلسطيني وأن يكون بمثابة رافعة حقيقية للتطوير والرقي بالوضع الصحي
.11	**(التعليم والشباب)** **إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني**	تطوير القطاع الصحي في قلقيلية	قلقيلية	الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وخمس مؤسسات مجتمعية هي: نادي كفر قدوم الرياضي،جمعية البر والإصلاح (عزون)، وجمعية كفر ثلث الخيرية، وجمعية حبلة الخيرية، إلى جانب جمعية قلقيلية	يهدف هذا المشروع إلى رفع مستوى البلدات والقرى الفلسطينية في النهوض بالواقع الصحي فيها

				للتنمية المجتمعية	
.12	**(التعليم والشباب)** **إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني**	تأهيل قسم فحص الغذاء في المختبر البيطري المركزي بوزارة الزراعة	العروب– الخليل	وزارة الزراعة الفلسطينية + USAID	) لفحص ISOمختبر حكومي بناء على المواصفات الدولية (جودة اللحوم والألبان التي يتم تصديرها للخارج، سيساهم هذا المختبر في تحسين جودة الغذاء للمستهلك الفلسطيني، وسيكون بإمكان وزارة الزراعة تحسين نوعية المنتج الغذائي في مجال اللحوم والألبان، وبعد أن يتم اعتماد المختبر عالمياً، ستتمكن وزارة الزراعة من إعطاء تصديق الصحة والأمان التي تطلبها الحكومة الإسرائيلية من صادرات الفلسطينيين من الألبان واللحوم. ويوفر هذا التصديق الإمكانية للشركات الفلسطينية للتوسع في الأسواق الخارجية القريبة
.13	**(التعليم والشباب)** **تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين**	المشروع الطلابي الريادي "فكر مرة أخرى...أنا موجود"	جامعة القدس المفتوحة	جامعة القدس المفتوحة وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنسيق الاميديست	يهدف المشروع إلى نشر روح البحث العلمي بين الطلبة المشاركين من خلال عقد دورات خاصة حول مفاهيم البحث العلمي وأدواته، كما هدف إلى تكوين جيل من الطلبة قيادي، مفكر، ومبدع وذلك من خلال تدريب الطلبة المشاركين على فن البحث والكتابة العلمية والعرض والإدارة
.14	**(التعليم والشباب)** **تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين**	دورة تدريبية حول مونتاج التقارير المتلفزة		بالتعاون مع برنامج تعزيز العدالة الفلسطينية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبتنفيذ من شركة نت للخدمات	شارك في الدورة موظفون من مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، ومن شأن مثل هذه الدورة أن تساعد المركز الإعلامي القضائي في إنتاج مواده بشكل ذاتي دون الحاجة إلى دفع مبالغ كبيرة لشركات المونتاج الإعلامي

.15	**(التعليم والشباب)** **تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين**	برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني		مؤسسة ميرسي كور + مؤسسة إنقاذ الطفل + USAID	يسهم البرنامج في رفع مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم المهني للطلاب والدارسين ويهدف البرنامج إلى تطوير وتنمية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني من خلال تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين حتى يتمكنوا من إعالة عائلاتهم بشكل أفضل والمساهمة في زيادة إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني
.16	**(التعليم والشباب)** **تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين**	برنامج "إنتل ليرن" ضمن مشروع رواد	مركز مصادر التنمية الشبابية في نادي جبل النار في نابلس	ضمن مشروع رواد الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ، والمنفذ من قبل مركز تطوير التعليمEDC	خرج هذا المشروع 85 طفلا وطفلة، والذي تهدف إلى تحسين مستوى الطلاب في استخدام الحاسوب، وتنمية مهارات التفكير التحليلي لديهم، فضلا عن تطوير روح العمل الجماعي
.17	**(التعليم والشباب)** **تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين**	ورشة عمل حول تطبيق إدارة العلاقة مع الزبائنCRM في القطاعات الاقتصادية في فلسطين	جامعة بوليتكنك فلسطين	شركة سيلز فورس العالمية + USAID	هدفت الورشة إلى تقديم تقنية إدارة العلاقة مع الزبائن إلى القطاعات الصناعية في فلسطين مما يزيد فرصة هذه القطاعات للمنافسة في الأسواق العالمية

.18	**(التعليم والشباب)** **تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين**	برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني ينظم يوم مفتوح في كلية حجاوي بنابلس	كلية حجاوي بنابلس	برنامج التعليم المهني "TVET" والتقني ممول من الوكالة الأمريكية وتقوم للتنمية الدولية بتنفيذه مؤسسة إنقاذ الطفل	يهدف البرنامج إلى تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين من خلال المساهمة في تطوير وتنمية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني وتحسين سبل عيشهم ليتمكنوا من إعالة عائلاتهم بشكل أفضل والمساهمة في زيادة إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني
.19	**(التعليم والشباب)** **تحسين وضع التعليم في فلسطين**	دليل عمل المرشد التربوي في الإرشاد المهني والتقني ليتم دمجها في النظام والمنهاج التعليمي الفلسطيني		ومؤسسة إنقاذ الطفل الأمريكية بالشراكة مع مؤسسة ميرسي كورب + USAID	–
.20	**(التعليم والشباب)** **تطوير وتنمية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني**	تقديم خدمات الانترنت في فلسطين	محافظة جنين	شركة كوول نت + USAID	بهدف توسيع تغطية خدمات النطاق العريض والانترنت السريع

.21	**(التعليم والشباب)** **تطوير وتنمية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني**	**مشروع الشباب والإعلام – تنفيذ جمعية تواصل**		بواسطة مراكز تطوير التعليم EDC) (/RUWWAD وبالتنسيق مع مراكز مصادر التنمية الشبابية في الضفة الغربية + USAID	يهدف هذا المشروع إلى تمكين الشباب الفلسطيني من امتلاك أدوات ومهارات الإعلام المرئي ليكون قادراً على التغيير وطرح قضايا مهمة لمناقشتها في ستة عشر حلقة تلفزيونية ستبث عبر شاشات شبكة معاً، بالاضافة إلى مساهمة المشروع في تطوير المهارات العملية في الأعلام المرئي لعشرة شباب (5ذكورو5أناث) عبر تدريبهم لمدة خمسة أشهر في تلفزيون القدس التربوي –رام الله
.22	**(التعليم والشباب)** **تطوير وتنمية قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني**	مركز مشروع شبابية في طوباس	طوباس	بلدية طوباس + CHF international + building better world + USAID	ضمن برنامج التعليم والشباب كانون ثاني 2010

23.	**(التعليم والشباب)** **تحسين وضع التعليم في فلسطين**	يوماً دراسياً بعنوان "جودة الامتحانات الجامعية... الواقع والمأمول"	غزة	جامعة القدس المفتوحة بالتعاون مع جامعة فلسطين بغزة، ومؤسسة أمديست ومؤسسة "OSI" + USAID	باحثون يوصون بتشكيل لجنة متخصصة من الجامعات الفلسطينية لوضع خطة إستراتيجية لتحسين الاختبارات الجامعية
24.	**(التعليم والشباب)** **تحسين وضع التعليم في فلسطين**	مشروع التعلم من خلال تعزيز المشاركة المدنية	كلية فلسطين الأهلية الجامعية– بيت لحم	خدمات الإغاثة بالتعاون مع مؤسسة ملتقى الطلبة + USAID	تتلخص فكرة المشروع بتعزيز المشاركة المدنية للطلبة الجامعيين في كلية فلسطين الأهلية الجامعية– بيت لحم من اجل أن ينفذوا 9 مبادرات مجتمعية لعلاج العقبات أمام المشاركة المدنية في مناطق بدوية مهمشة في بادية بيت لحم الشرقية Service(تقوع والرشايدة) من خلال استخدام منهج وذلك بمساعدة موجهين أكاديميين وفقا learning لموضوعات المبادرات الطلابية التي تتحدد من خلال لقاءات فحص الاحتياج مع المجتمع المحلي. هذا المنهج سيعمل على رفع قدرات الشباب وتمكين دورهم في المجتمع كما سيؤدي إلى رفع الوعي بأهمية المشاركة المدنية للشباب بشكل عام و الطلبة الجامعيين بشكل خاص

.25	**(التعليم والشباب)** **تحسين وضع التعليم في فلسطين**	ضمن الحملة تعلم اليوم"التعليمية "وقد غداً	مدرسة شوفة الثانوية المختلطة في قرية شوفة في طولكرم	USAID	تهدف الحملة الى تطوير التعليم في فلسطين، كما قامت بتزويد المدرسة بمكتبة ومختبر حاسوب ومختبرات علوم وكافة الإمكانيات الحديثة
.26	**(التعليم والشباب)** **تحسين وضع التعليم في فلسطين**	مشروع صوت الشباب والعمل الاجتماعي	نادي الطفولة السعيدة– نابلس	CRS خدمات الإغاثة +الكاثوليكية مركز الشرق الأوسط الديمقراطية واللاعنف+ نادي الطفولة + USAID	ضمن برنامج التعليم والشباب مبادرة نحو واقع مروري أفضل (تجاوز الإشارة الحمراء فيه خطورة بالغة)

.27	**(التعليم والشباب)** **مشروع التشغيل الطارئ الذي يركز على تحسين فرص التوظيف والحد من البطالة**	**"برنامج المهندسين الزملاء"**		بالتعاون مع مؤسسة الدولية الوكالة CHF الأمريكية للتنمية وبالتعاون مع نقابة المهندسين + USAID	يهدف هذا البرنامج للحد من ارتفاع معدلات البطالة في صفوف المهندسين حديثي التخرج من خلال توفير فرص عمل لما يزيد على 230 مهندسة ومهندس في عدة تخصصات هندسية عبر إعطائهم الفرصة للحصول على برنامج تشغيل وتدريب متكامل يمنحهم الفرصة لتطوير مهارات الاتصال والتميز في العمل إضافة للحصول على تدريب عملي وتقني في القضايا التي تشكل محورا أساسيا لاحتياجات سوق العمل الهندسي الفلسطيني
.28	**(التعليم والشباب)** **مشروع التشغيل الطارئ الذي يركز على تحسين فرص التوظيف والحد من البطالة**	مشروع الريادة الشبابية		International youth foundation + USAID	يهدف هذا المشروع إلى تحسين فرص التوظيف، وتعزيز فرص الريادة والمشاركة المدنية لدى الشباب الفلسطيني، من أجل تطوير واقع الشباب، وخلق فرص عمل لهم، وتطوير وتنفيذ مبادرات نوعية تحقق نتائج ملموسة بهدف تحسين سبل العيش للشباب
.29	**(التعليم والشباب)** **مشروع التشغيل الطارئ الذي يركز على تحسين فرص التوظيف والحد من البطالة**	مشروع توفير فرص عمل للخريجين من خلال مؤسسات المجتمع المحلي في قطاع غزة	غزة	IRD + USAID	

.30	**(التعليم والشباب)** **تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية**	مشروع الرياضة المدرسية	الخليل	المجلس الأهلي للتنمية + USAID	الوكالة الأمريكية دعمت مشاريع المدارس، وزودت مدرستي الخليل الأساسية وسعدية الحداد بالعتاد الرياضي، وإعداد يوما رياضيا مفتوحا بمشاركة عدد من مدارس الخليل ونادي شباب الخليل، وشملت فعاليات المشروع يوم رياضي الرياضي كان فيه عدة أنشطة رياضية، منها كرة القدم وكرة اليد وكرة الطاولة وسباق الجري والجمباز
.31	**(التعليم والشباب)** **تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية**	سباق الدراجات المركزي الثالث لعام 2011	رام الله	بالتعاون مع الإدارة العامة للأنشطة الطلابية في وزارة التربية والتعليم العالي، والذي نظمه برنامج شبكة المدارس النموذجية + USAID	يهدف النشاط توعية حول أهمية الرياضة في بناء الثقة بالنفس وخلق حس من الإبداع وتحقيق الهدف لما يقارب الـ112 طالب وطالبة انطلقوا في شوارع صفا لبلوغ خط النهاية الذي كان بمثابة الهدف الذي سعوا لتحقيقه، وقام البرنامج مسبقا بتزويد 7 من مديريات التربية والتعليم بدراجات هوائية مع كامل مستلزماتها لتنظيم سباقات محلية على مستوى المحافظات المختلفة
.32	**(التعليم والشباب)** **تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية**	مشروع دعم الأندية الفلسطينية بالمعدات الرياضية وتحت شعار "بروح الفريق...الحلم سهل التحقيق"	مخيم العروب– شمال الخليل	USAID	يسهم المشروع في تعزيز قدرات الأندية لتقديم خدمات أفضل للشباب الرياضي، وشمل هذا المشروع عشرين نادياً فلسطينياً

.33	**(التعليم والشباب)** **تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية**	مشروع دعم الأندية الفلسطينية بالمعدات الرياضية وتحت شعار "بروح الفريق...الحلم سهل التحقيق"	ناديي السامريين وشباب نابلس	USAID	-
.34	**(التعليم والشباب)** **تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية**	حملة دعم الأندية الفلسطينية وتحت شعار "بروح الفريق...الحلم سهل التحقيق"	عطارة- شمالي رام الله	USAID	نظمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حفلاً رياضياً، ودعت الوكالة الأندية إلى الاهتمام أكثر بفئتي الناشئين والفتيات، لافتاً إلى وجود تهميش لهذه الفئات، أن دعم الوكالة لقطاع الرياضة النسوية، وممارسة الفتاة في فلسطين لعبة كرة القدم وكافة أنواع الرياضة
.35	**(التعليم والشباب)** **تطوير الوضع الرياضي من خلال تحسين الأندية الفلسطينية**	حملة "الشباب نبض دعما الحياة" للرياضة في المدارس والأندية الفلسطينية		USAID	تركز الحملة على الشباب ودورهم في تنمية مجتمعاتهم ووطنهم، ويتمحور أحد جوانب هذه الحملة على ت توزيع أدوات ومستلزمات رياضية في سبعين مدرسة حكومية – أربعين مدرسة للبنات وثلاثين مدرسة للبنين، وستحصل كل مدرسة ضمن هذه المبادرة على كرات قدم، وكرات سلة، وشبكات كرة طائرة وكرات طائرة، وأقماع لتدريب كرة القدم، وكرات ريشة، وحبال قفز

.36	**(التعليم والشباب)** **دعم المرأة الفلسطينية**	اليوم الرياضي المفتوح بمناسبة شهر المرأة الفلسطينية تحت شعار "أتعلم .. أشارك..أغير"	جنين	نادي شابات جنين الرياضي + USAID	استمرت الحملة شهراً كاملاً احتفاءً بيوم المرأة العالمي وعيد الأم، بهدف تسليط الضوء على مركز المرأة كنصف المجتمع ومن أجل أن تعود فاعلة في المجتمع ولبنة أساسية في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية
.37	**(التعليم والشباب)** **المخيمات الصيفية**	مخيما للأطفال حول نمط الحياة الصحي		بالشراكة مع وزارة الصحة وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية + USAID	الوكالة الأمريكية نظمت 12 مخيما للأطفال حول نمط الحياة الصحي أكثر من700 طفل، وركزت المخيمات الصيفية التي استهدفت الأطفال من عمر 8 إلى 12 عاما، تمنح الأطفال المشاركين فيها فسحة لتعلم واكتساب سلوكيات صحية إيجابية مثل النظافة الشخصية والرياضة والسلامة على الطرق والتغذية السليمة والعمل من أجل بيئة صحية، إضافة إلى الترفيه واللعب، وتوزعت المخيمات الصيفية في إثنتي عشرة بلدة وقرية في الضفة الغربية
.38	**(التعليم والشباب)** **الفعاليات المجتمعية**	مهرجان الشعبي الفلسطيني الأول	الملعب البلدي لبلدية حلحول	CHF + منتدى شارك الشبابي + USAID	ضمن الاحتفالات الوطنية بيوم التراث الفلسطيني

.39	**(التعليم والشباب) الفعاليات المجتمعية**	إطلاق دليل مواصفات الطرق الفلسطيني الأول من نوعه في فلسطين	رام الله	وزارة الأشغال العامة والإسكان + USAID	-
.40	**(التعليم والشباب) الفعاليات المجتمعية**	مشروع الوقاية المبكرة من الإعاقة السمعية	رفح	خدمات الإغاثة الكاثوليكية الدولية CRS + جمعية الأمل لتأهيل المعاقين + USAID	أن المشروع يستهدف فحص (4500) طفل في (45) سماعة طبية وتركيب (58) روضة من رياض الأطفال برفح وتركيب (50) للحالات الأكثر احتياجا وتقديم جلسات علاج للنطق ومشاكل الكلام لـ(2400) طفل منهم ، بالإضافة لفحص (100) طفل حديثي الولادة ، وعقد (4) سمعي كامل لـ(100) دورات للغة الإشارة وكيفية الدفاع عن حقوقهم ، وتنفيذ (100) لقاءات مع الصم الكبار لمناقشة أهم احتياجاتهم ومشاكلهم لعدد (100) شخص من خريجي الجامعات وأولياء الأمور وأفراد من المجتمع
.41	**(التعليم والشباب) الفعاليات المجتمعية**	إفطارا جماعياً	نادي شباب نابلس– نابلس	نادي شباب نابلس + USAID	تهدف المشاريع الى الحد من الفقر

.42	**(التعليم والشباب)** **المواقع الالكترونية**	موقع الكتروني بعنوان "بنحبك يا بلدنا"		USAID	http://www.ben7bekyabaladna.com/ بنحبك يا بلدنا هي فكرة، أساسها بسيط لكن الالتزام بها هو تحد لنا جميعاً، تحد للعادات القديمة، ولما أضحى عادات سهلة وان لم تكن ايجابية، ببساطة نريد أن نجعل بلدنا الحبيب مكاناً جميلاً بشكله وجوهرة،يحتضن جميع أبناءة، إن هذه العائلة الفلسطينية، التي سوف تتابعونها توضح للمواطنين المخلصين مسؤولياتهم تجاه هذا البلد في تقوم بتوعيتهم بحقوقهم من إن التغيير هو نمط تطور طبيعي...فنحن جانب أخر، تبين لنا لسنا بمثابة "الحالة الميؤس منها"
.43	**(المؤسسات)** **تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية**	مشروع تطوير تقديم الخدمات المدنية وفق مبادئ الشفافية والفاعلية	يقوم في أربع محافظات في الضفة الغربية في نابلس وطولكرم وبيت لحم والخليل	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات + وزارة الداخلية + USAID	يهدف المشروع إلى تحسين إجراءات تقديم الخدمة في مكاتب وزارة الداخلية وبناء قدرات موظفي الوزارة في خدمة المواطن من خلال نتائج حوارات مفتوحة بين الجمهور والمسئولين في الوزارة
.44	**(المؤسسات)** **تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية**	دائرة المخاطر لتحسين الجباية الجمركية	رام الله	USAID	افتتحت وزارة المالية اليوم 'إدارة المخاطر' في الإدارة العامة للجمارك، تهدف وزارة المالية من تفعيل هذه الدائرة الموجودة أصلا ضمن النظام المالي الذي تتبعه الوزارة من أجل تحسين الجباية الجمركية والاستغلال الأمثل للإمكانيات الجمركية المتاحة

.45	**(المؤسسات)** **تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية**	مشروع إعادة تأهيل مديرية وزارة النقل والمواصلات	جنين	وزارة النقل والمواصلات + USAID	يهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل مراكز تقديم الخدمات للمواطنين، منها وزارة النقل والمواصلات وتأهيل مكاتب لسلطة الأراضي ووزارة الداخلية
.46	**(المؤسسات)** **تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية**	ترميم وتجديد مكتب الترخيص في مدينة الخليل	الخليل	وزارة النقل و المواصلات + USAID	يهدف المشروع الى أن تحسين المرافق الحكومية في محافظة الخليل قد أثر بشكل إستثنائي على حياة أكثر من خمسمائة ألف مواطن فلسطيني
.47	**(المؤسسات)** **برنامج الإصلاح الديمقراطي المحلي**	افتتاح مراكز خدمة الجمهور التابعة للبلديات	بيت ساحور – بيت جالا– والرام	CHF + البلديات ووزارة الحكم المحلي + USAID	يهدف هذا المشروع إلى مساعدة المؤسسات الفلسطينية على تطوير خدماتها التي تقدمها للمواطنين

.48	**(المؤسسات)** **برنامج الإصلاح الديمقراطي المحلي**	افتتاح مركز خدمات الجمهور في حلحول	حلحول	CHF + البلديات ووزارة الحكم المحلي + USAID	
.49	**(المؤسسات)** **برنامج الإصلاح الديمقراطي المحلي**	مشروع مجلس بلدي الطلائع الخليل	مركز إسعاد الطفولة– الخليل	مركز إسعاد الطفولة + CHF + USAID	المشروع الفئة العمرية من 13 – 16 سنة، من يستهدف طلاب مدارس مدينة الخليل، ويهدف الى تعزيز دور الطلائع في الشؤون المحلية، والتركيز على أهمية دور الطلاب المشاركين وأولياء أمورهم في دعم أبنائهم

.50	**(مشاريع بيئية جديدة)** **مشروع الطاقة الشمسية**	مشروع إضاءة شارع "وادي النار"	طريق وادي النار– بيت لحم	الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية + USAID	مشروع مولدات شمسية للكهرباء لإنارة شارع ''وادي النار'' الواصل بين شمال الضفة وجنوبها، إذ يتمثل القسم الأول في شرائح الخلايا الشمسية التي تستقبل أشعة الشمس وتلتقطها بهدف تخزينها، أما القسم الثاني فيتمثل في صندوق صغير مثبت تحت الخلايا يقوم بتحويل الأشعة الشمسية إلى طاقة كهربائية وتخزينها إلى حين الاستفادة منها، بينما يتمثل القسم الثالث في المصباح الذي يصدر الإنارة النهائية، حين تشرق الشمس تبدأ هذه الخلايا بالتقاط الأشعة وتخزينها في الصندوق، تكفيه لمدة 48 ساعة متكاملة أو ثلاث ليالٍ متواصلة
.51	**(مشاريع بيئية جديدة)** **صديقة البيئة**	مشروع "البوم صديق للبيئ"	بلدة طمون– شمال الضفة الغربية	جمعية الحياة البرية الفلسطينية + USAID	يهدف المشروع الى إعادة توطين طائر البوم الجارح، واستخدامه في مطاردة فئران الحقل والقضاء عليها، حيث أنها تعمل على تخريب محاصيل القمح التي تزرع بمساحات واسعة في المنقطة التي يعتمد سكانها على الزراعية الحقلية، حيث تتمتع البومة برؤية ثلاثية الإبعاد بمقدار زاوية 110 درجات، وهي تحدد فريستها بسرعة ودقة على الأرض
.52	**(مشاريع بيئية جديدة)** **صديقة البيئة**	مشروع جيران المياه الطيبون	مدرسة عبسان الأساسية للبنات–الجنوب الشرقي من مدينة خان يونس	Sida + Undp + USAID	يهدف المشروع إلى غرس مفاهيم "لنغرس شجرة في كل مكان" "نظافة مدرستنا هي مسؤوليتنا جميعا" "الأزهار لنا جميعا رجاء لا تقطفها"

.53	**(مشاريع بيئية جديدة)** **صديقة البيئة**	مشروع زراعة الخروب	محافظة جنين	ARD + CEP + USAID	وبمناسبة عيد الشجرة الذي يصادف الخامس عشر من كانون الثاني اليوم، أطلق مشاريع بيئية جديدة بزراعة 16 ألف شجرة خروب على مساحة 84 دونم من أراضي المحافظة للحفاظ على البيئة الخضراء للمحافظة، واستغلال القيمة الطبية والغذائية لهذه الأشجار
.54	**(مشاريع بيئية جديدة)** **الحدائق العامة**	مشروع حديقة عامة في الزبابدة	الزبابدة	CHF + USAID	-

ملحق رقم (3): جدول بالصور الاحتجاجية والكتابة على اللافتات

صورة رقم	نوع التشويه على الصورة	الكتابة	الصور
1.	قذف الصورة بالطين والتراب	-	
2.	قذف الصورة بالطين والتراب	-	
3.	الكتابة على اللافتات	لا نريد الدعم الأمريكي	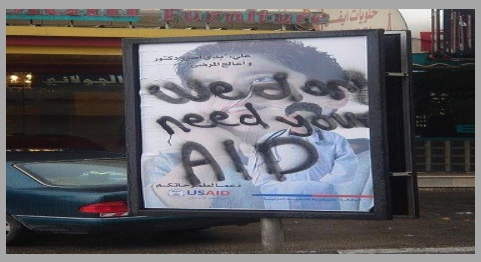
4.	تشويه شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	إدراج صورة سلاح فوق شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	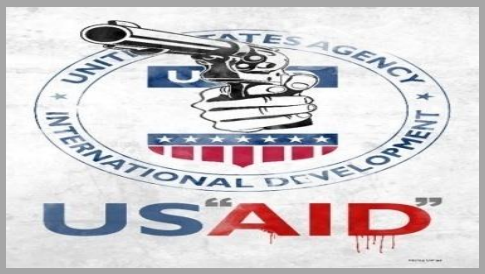

ملحق رقم (4): جدول بصور المظاهرات ضد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم الصورة	الكتابة على اللافتات	ملاحظات عن المظاهرة	الصور
.1	**"نريد الوكالة الأمريكية أن تخرج من فلسطين"** **"لا نريد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"**	أثار مؤتمر قمة الشباب الفلسطيني، الذي نظمه، اليوم السبت، مركز شارك الشبابي ، في CHFبالتعاون مع مؤسسة الـ مدينة رام الله، بتمويل من الوكالة ، الأميركية للتنمية الدولية خلافات حادة بين الشباب الفلسطينيين المؤيدين والمعارضين لهذا المؤتمر. في الوقت الذي أكد المشاركون فيه أهمية عقد مثل هذه المؤتمرات، اعتصم عدد من الشباب من الحراك الشبابي المستقل خارج قاعة المؤتمر ضد قيامه، مطالبين بإلغاء وعدم المشاركة فيه وذلك بسبب اشتراطها التوقيع على وثيقة "نبذ الإرهاب"، والتي تعني موقفا معاديا وصريحا للمقاومة الفلسطينية كشرط للتمويل. وقال الحراك في بيان له: "إنه انطلاقا من موقفنا الرافض للتمويل	

	"لا لتلميع الدور الأمريكي"	الأجنبي المشروط، وفي مقدمته المشروط بنبذ ما يسمى بالإرهاب والمقدم من أفراد وجماعات ومنظمات وحكومات معادية لشعبنا ولحقه في العودة وتقرير المصير، لما في هذا التمويل من تأبيد للتخلف وتعميق للتبعية وتكريس للهيمنة	
.2	**شعارات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على جدار الفصل العنصري في مدينة بيت لحم**	كتب بخط بشكل بارز على بوابة الجدار الكبيرة المقام شمال مدينة بيت لحم ،شعارات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي لفت انتباه العديد من المواطنين الذين عبروا عن استغرابهم لهذا الشكل من الدعاية حيث قال احدهم أن الوكالة الأمريكية للتنمية استغلت حتى جدار الفصل العنصري كي تلصق دعاياتها وحملتها الإعلانية للترويج لما تقدمه من أموال لإقامة مشاريع مختلفة، يشار هنا إلى انه ومنذ أن أقيم الجدار أصبح للكثير من النشطاء المناهضين له فرصة ليخطوا شعارات تناهضه وهناك	

		متضامنين أجانب قاموا برسم لوحات فنية تعبر عن السخط والاستنكار لهذا الجدار، أما أن تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية على خطوة وضع شعار دعائي لها فهي تدعو إلى الاستغراب والاستهجان، وقام المواطنين بالكتابة على هذه الشعارات برفضها.	
.3	**بيان صادر عن جبهة العمل الطلابي التقدمية الذراع الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برفض وجود الوكالة الأمريكية في كلية هشام حجاوي للتكنولوجيا**	إننا الجبهة جبهة العمل الطلابي التقدمية الذراع الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلمكم أن أداة الجامعة قد بدأت مرحلة التنازع الثقافي والفكري باستضافة وفد من ما يسمى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تهدف إلى صهر الوعي الشبابي وملاحقة المقاومة الفلسطينية وضرب بناها التحتية وتحويل الشعب الفلسطيني إلى مجرد شعب متقاعس يتوسل الشفقة من المحتل والهدف النهائي هو أن يصبح الشعب الفلسطيني معلقا بأموال الاحتلال بدل أن يكون متمسكا بالحق الثابت دون تنازل	

.4	**بيان هام جدا– على طريق مقاطعة التمويل الأجنبي**	صفحة على موقع الفيسبوك باسم" على طريق التمويل الأجنبي" تدعو إلى الحراك الشبابي رافضا للتمويل الأجنبي الذي يشترط التوقيع على وثيقة الإرهاب، والذي نجم عنه المظاهرة الواضحة في الصورة رقم (1)	 (رقم 4)
.5	**" رفضا لصهر الوعي الشبابي، رفضا لتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"**	صفحة على موقع الفيسبوك باسم " رفضا لصهر الوعي الشبابي، رفضا لتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" تدعو إلى مسيرة ومظاهرة رفضا للتمويل الأمريكي	 (رقم 5)

.6	**قصيدة بعنوان "شو مع انو"**	صفحة على موقع الفيسبوك باسم "شو مع انو" ضد الوجود الأمريكي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين	 (الملحق رقم 6)